الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الدكتور مولاي الطاهر ـ سعيدة ـ

كلية الآداب واللغات والفنون

قسم اللغة والأدب العربي

مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر في اللغة العربية وآدابها

تخصص لسانيات عامة

تحت عنوان:

التفكير اللغوي عند العرب المُحْدَثِين

قرائن التعليق في كتاب اللغة العربية معناها ومبناها لتمام حسّان نموذجا

إعداد الطالب:

حليمي عبد الرحمن

إشراف الأستاذ الدكتور:

رويسات محمد

السنة الجامعية:

1440/1439هـ - 2019/2018م

الفِكْرُ حَبْلٌ مَتَى يُمْسِكْ عَلَى طَرَفٍ

مِنْهُ يُنَطْ بِالثُّرَيَّا ذَلِكَ الطَّرَفُ

وَالعَقْلُ كَالبَحْرِ مَا غِيضَتْ غَوَارِبُهُ

شَيْئًا، وَمِنْهُ بَنُوْا الأَيَّامِ تَغْتَرِفُ

أَبُو العَلاَءِ المَعَرِّي

إهـــــداء

إلى من "تمنى" ورحل وخلَّفني من بعده "محقِّقا" وداعيا له...والدي رحمه الله تعالى.

إلى رحمة الله في دنياي...والدتي أطال الله عمرها.

أهدي ثمرة عملي

شكر وعرفان

إلى الأستاذ الدكتور المشرف "محمد رويسات"

أخصّص

خالص التقدير والامتنان.

إلى أساتذتي الكرام أبهى اعترافاتي بالجميل.

مقدمـــة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه،أما قبل:

حضيت اللغة العربية ولا تزال باهتمام بالغ من لدن علمائها والساعين للكشف عن أسرارها من قديم عهد نشأة البحث اللغوي إلى يوم الناس هذا، كلٌّ في سبيل استكناه قضاياها وتيسيرها فهما وتناولا وبثها على أكمل وجه ممكن يتساير ومتطلبات كلّ عصر.

فجهود البعث المتواصل للغة العربية جعل حاضر الأمة موصولا بماضيها عبر ما كان وما جدّ من تفكير هبّ لتطبيق مناهج حديثة كخلق متنوع كفيل بسدِّ الفراغ، وسائرًا نحو التجديد والإبداع من خلال إعادة قراءة الموروث اللغوي ومراجعة مستوياته الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية، فتصدّى لذلك جيل من الرُّواد الذين احتكوا بمدارس لغوية غربية محاولين التجديد والإصلاح والتيسير ما استطاعوا إلى ذلك سبيلا انطلاقا من نقد منهجي حديث، ونتيجة لذلك الاحتكاك والتبني كان لابدّ أن تمتزج الأفكار وتتضارب الآراء بين متشبث بكل ما هو موروث عن علمائنا الأجلاء، وبين داعٍ إلى تحديث الدراسات اللغوية بإقصاء الموروث ولو جزئيا، فنجد تمام حسان من بين الذين حاولوا تقديم علم اللغة بشيء من التجديد مخالفا ما استقرَّ عليه القدماء خاصة فيما تعلَّق بنظرية العامل، ليصوغ نظرية حديثة مجسدة في نظرية تضافر القرائن مُعملا فيها فكره وموظفا آليات علمية تبعث على إحياء اللسان العربي جملة -بأصوله وقواعده- ليكون نموذجا لموضوع مذكرتنا المعنونة بـ:

التفكير اللغوي عند العرب المحدثين، قرائن التعليق في كتاب: اللغة العربية معناها ومبناها لتمام حسان نموذجا.

ففيما تجسَّد التفكير اللغوي عند العرب المحدثين؟ وكيف كان تعاملهم مع قضايا التأصيل النحوي؟ وما المناهج المتبناة في طرح القضايا اللغوية وتحليل ظواهرها في ذات الوقت؟ وهل استطاع تمام حسان بتفكيره الحداثي أن يصلح ويجدِّد في النحو ما أمكن من خلال فكرة قرائن التعليق؟

وبعدُ انطلاقا من فرضية لكل تفكير تجسيد؛ أي لابدَّ للتنظير من تطبيق يصحبه بات من الواجب معرفة المنحى الذي اتخذه تفكير لغوييننا في العصر الحديث وعمق تأثير هذا التفكير على دراسة اللغة العربية، ثم النظر في تلك الضرورة -التي أصبحت حتمية من طرف لغوييننا- الهادفة إلى تكييف المناهج الغربية وفق متطلبات لغتنا وثقافتنا وبيئتنا حتى نكشف عن أسرار اللغة العربية التي لا تنضب، واستكناه أبعاد ومآلات أعمال لغوييننا في محاولتهم توصيف وتحليل وتفسير العربية، ومدى التناول والتعاطي الجاد لتلك الدراسات على المستوى التعليمي والأكاديمي.

قبل مقاربة الإجابة عن جملة الإشكالات المطروحة وغيرها باعتبار الفرضيات اللاحقة لها، يجب التنويه بأن اهتداءنا لهذا العنوان كان لسببين اثنين هما:

1- التماس دافع التعريف والتعرُّف على التفكير اللغوي العربي الحديث وخلفياته ومنطلقاته العلمية التي تعد محطة هامة من محطات التأصيل للدرس اللساني العربي الحديث.

2- بثُّ شيء من مظاهر التجديد في تناول النحو العربي عن طريق ما جاء به تمام حسان وتناوله بالطرح والاستفادة منه حتى لا تكون دراسات لغوييننا حبرا على ورق.

إن أي بحث لا يخلو من المشاكل والمعوقات المصادفة لمراحل الإنجاز ولعل أعتاها تلك التي استدعتنا عدم استفاء جوانب الموضوع واحتوائها كلها -خاصة ما تعلق بالنموذج- لقلة مادة التناول فيه، وحتى تمام حسان أشار إلى ذلك في كتابه "الخلاصة النحوية" بأن الدارسين لم يعطوا كتاب اللغة العربية معناها ومبناها حقه من النقد البناء حتى يدرك صاحبه مدى صوابها وخطئها، إلا بعد سنين طوال، وإن كانت هناك بحوث جادَّة من طرف لغوييننا فإننا لم نقف عليها نحن في إطار بحثنا هذا، بالإضافة إلى عسر الوصول لبعض المراجع التي تخص الفصول الأخرى واكتفائنا بما أتيح لنا، ولكن هذا لم يمنع من استقاء بعض المعلومات التي نتمنى أن تكون طارقة لفحوى الموضوع ومؤدية لغرض الفائدة.

كما جاء منهج البحث وصفيا تحليليا مطعَّم بتجليات تاريخية طارحين من خلاله لمدخل تمهيدي تسبقه مقدِّمة ويعقبه ثلاثة فصول انتهاءً بخاتمة جامعة لحيثياته وراصدة لأهم نتائجه، متبعين في ذلك كله الترتيب الآتي:

1- مدخل: عنوناه **أوليات البحث اللغوي عند العرب** وتناولنا فيه نشأة البحث اللغوي عند العرب من خلال روايات القدماء وآراء المحدثين حول الواضع الأول لعلم العربية المتمثّل في النحو، ودواعي نشأة النحو العربي والأسباب الداعية إلى البحث فيه من بواعث دينية وغير دينية.

2- الفصل الأول: تناولنا من خلال عنوانه الموسوم بـ: **مواقف المحدثين من قضايا التأصيل النحوي**، اختلاف المحدثين حول إمكانية تأثير منطق أرسطو في النحو العربي من عدمها، بعرض آراء القائلين بالتأثير، وآراء القائلين بأصالة النحو العربي، وآراء الموفقين بين الرأيين، ثم رؤية المحدثين للقياس النحوي ومساعي التخلي عنه، وبعده عرض للعلل النحوية وتقسيماتها عند الزجاجي، ورأي ابن مضاء فيها، ورفض بعض المحدثين لها لكثرة التفسيرات العقلية فيها، ثم بيّنا نشأة العامل النحوي، وتنازع المحدثين حوله من رافض ومؤيد، وكل ذلك بنيناه على استجلاب الأقوال التي كانت مرآةً لتفكير لغوييننا وتوضيحا له، مشيرين إلى أن حيثيات النقد اللغوي الحديث إنما كان مبعثها تأثر المحدثين بما جاء به ابن مضاء القرطبي في كتابه: "الرَّدُّ على النحاة".

3- الفصل الثاني: خصَّصناه لعنوان: **مناهج البحث اللغوي عند العرب المحدثين،** محاولين فيه استقراء المناهج المتبناة من طرف لغوييننا والتي كان منشأها عند الغرب والتي منها: الوصفية العربية في النقد والتحليل اللغويين، محاولين عرض نشأتها في الثقافة العربية، ومآخذها على التراث اللغوي، وآلياتها في دراسة اللغة من استقراء وتقسيم وتقعيد، ثم عرض لبعض المآخذ المسجلة عليها، ثم دراسة المنهج التوليدي العربي ومبدأ التفسير، متناولين فيه نشأة التوليدية التحويلية في الثقافة العربية، والكتابات العربية في إطار هذا المنهج، ورؤية أصحابه إلى التراث اللغوي، فمنهم حداثي رافض وآخر موفق بين التراث والحداثة، ثم تناولنا المنحى الوظيفي العربي وخاصية التداول، مستهدفين نشأته في الثقافة العربية،

ومبادئه العامة، وكيف عقد هذا المنهج تلك الصلة الوثيقة مع التراث اللغوي، وأهم النقائص المسجلة عليه.

4- الفصل الثالث: قرائن التعليق في كتاب اللغة العربية معناها ومبناها، تناولنا فيه أجهزة النظام اللغوي وأسسه عند تمام حسان وكيفية عمل هذا النظام، ثم عرضنا لقرائن التعليق المسماة بنظرية تضافر القرائن -المعنوية واللفظية- وكيف تستهدف كل واحدة منها الوصول إلى المعنى داخل السياق اللغوي، ثم وضّحنا رؤية تمام حسان لنظرية العامل وموقفه منها بناءً على نظريته هذه.

5- الخاتمة: أجملنا فيها نتائج البحث؛ جامعين لحيثياته ومستخلصين لما تضمنه.

معتمدين في ذلك كله على مكتبة بحثية احتوت مجموعة من المصادر والمراجع أهمها: "أصول التفكير النحوي" علي أبو المكارم، "اللغة العربية معناها ومبناها" تمام حسان، "مناهج البحث في اللغة" تمام حسان، "اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة" حافظ إسماعيلي علوي، "الرّدّ على النحاة" ابن مضاء القرطبي، "المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي الحديث" أحمد المتوكل، "اللسانيات واللغة العربية" عبد القادر الفاسي الفهري.

ولا يفوتني بعد توضيح معالم الموضوع، أن أتوجه بخالص الامتنان إلى الأستاذ الدكتور: "محمد رويسات" لعنايته بالبحث متكرِّما بالنصح والإرشاد والتعقيب كلٌّ في سبيل المعرفة الحقّة، وإلى أساتذتي الكرام أعضاء اللّجنة المناقشة على قراءة المذكرة ومنحِها من وقتهم الثمين قصدًا إلى الإثراء والتصويب.

في الأخير أقول: يكون الباحث في فترات من بحثه -عن شعور أو غفلة- غوَّاصًا، وفي أخرى مُحلِّقًا، وفي غيرهما ناظرًا من ثقبٍ، فإن جاء في الأمر تقصير وضعف فمن نفسي البشرية، وإن كان فيه إلمام وإحاطة فما توفيقي إلا بالله العلي العظيم، والحمد لله رب العالمين.

مدخـــــــــــل:

أوليات البحث اللغوي عند العرب

1- نشأة البحث اللغوي عند العرب.

- روايات القدماء حول نشأة البحث اللغوي.

- آراء المحدثين في النشأة ودوافعها.

2- بواعث نشأة البحث اللغوي عند العرب.

- البواعث الدينية.

- البواعث غير الدينية.

يقتضي الحديث عن سيرورة التفكير اللغوي العربي عامة ـ قديما وحديثا ـ الإشارة إلى الأطوار الأولى لنشأة البحث اللغوي وعرض الآراء المتعددة حوله، آخذين بعين الاعتبار أن ميلاد البحث اللغوي العربي مرتبط أشد الارتباط بلبنات وضع النحو بمعناه الشائع في الثقافة العربية على اختلاف مستوياته الصوتية والصرفية والتركيبية مجتمعة.

1- نشأة البحث اللغوي عند العرب:

1-1- روايات القدماء حول نشأة البحث اللغوي:

تعددت الروايات على اختلافها عند القدماء بعد منتصف القرن الرابع الهجري في تحديد من يخول له السبق كواضع لعلم النحو - باعتباره من أوليات البحث اللغوي عند العرب- وامتد هذا التضارب ليصل إلى الدارسين المحدثين، فنجدهم ينسبون وضع النحو إلى غير عالم واحد.

وإجلاءً للأمر كان لزاما عرض بعض الروايات واستقرائها بغية الخروج برأي جامع يهدينا إلى المؤسس الفعلي للنحو العربي.

يقول السيرافي (368هـ) في ذكر مشاهير النحويين والسبّاق منهم إلى علم النحو: « اختلف الناس في أول من رسم النحو، فقال قائلون: أبو الأسود الدّؤلي، وقال آخرون: نصر بن عاصم الدّؤلي، ويقال الليّثي، وقال آخرون: عبدالرحمن بن هرمز، وأكثر الناس على أبي الأسود الدّؤلي.»[1] تعددت الأقوال واضطربت -حسب رواية السيرافي- على غير واضع واحد، مع أن في قوله إثبات مردّه إجماع الأكثر على أبي الأسود الدّؤلي، فإذا ماعتبرنا هذا تأسيسًا لرأيه فإن حجته تستند على رأي جمهور الرواة والعلماء، ونستشف ذلك من قوله (وأكثر الناس).

أما أبوبكر الزبيدي (379هـ) فقد ذهب في طبقاته وقوفا عند أبي الأسود مذهب الفاصل في الأمر حين قال:« وهو أول من أسّس العربية، ونهج سُبلها، ووضع

[1] السيرافي، أخبار النحويين البصريين، تح، طه محمد الزيتي، محمد عبدالمنعم خفاجي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، القاهرة، ط1، 1955م، ص10.

قياسها...»[1] وممّا رواه نقلا عن غيره قوله:« قال أبو علي بن القاسم بن عيذون بن هارون القالي، ثم البغدادي: حدثنا أبو إسحاق إبراهيم بن السّري الزّجّاج النحوي قال: حدثنا أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي قال: أوّل من وضع العربية ونقّط المصاحف أبو الأسود ظالم بن عمرو.»[2]

هذا الإسناد تبعته رواية أخرى أوردها الزبيدي (379هـ) تبيِّن إقرار أبي الأسود بفضل علي بن أبي طالب في صنيعه حيث يقول: « وقال أبو العباس محمد بن يزيد: سئل أبو الأسود الدّؤلي عمن فتح له الطريق إلى الوضع في النحو وأرشده إليه، فقال: تلقيته من علي بن أبي طالب رحمه الله، وفي حديث آخر قال: ألقى إليّ علي أصولا احتذيت عليها.»[3]

يتبين من روايات الزبيدي الثلاث أن من أسس العربية هو أبو الأسود الدؤلي لكن بإرشاد وإشارة من علي بن أبي طالب - رضي الله عنه- ويجب أن نلتمس ذلك الفرق بين التأسيس الفعلي والإرشاد إليه.

وفق مسار الاختلاف والتردّد ورد عن النديم (385هـ) في فهرسته قول مفاده: « زعم أكثر العلماء أن النحو أخذ عن أبي الأسود الدّؤلي، وأن أبا الأسود أخذ ذلك عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، وقال آخرون: رسم النحو نصر بن عاصم الدّؤلي، ويقال:اللّيثي.»[4] إن ما يستدعي الوقوف عنده في قول النديم ذلك التوافق الحاصل مع رواية السيرافي في معطى رأي الأكثر على أبي الأسود الدّؤلي، وكذلك فيما يراه آخرون بعود أمر الصنيع إلى نصر بن عاصم، وإلى من يردّونه إلى الليثي، والثابت الواضح بين ما جاء به النديم وسابقه الزبيدي في أن صنيع أبي الأسود كان إيعازا وأخذا من علي بن أبي طالب.

---

[1] الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، تح، محمد أبوالفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط2، 1984م، ص21.

[2] المصدر نفسه، ص21.

[3] المصدر نفسه، ص ن.

[4] النديم، الفهرست، تح، أيمن فؤاد سيد، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، لندن، ط1، 2009م، ج2، ص103.

لكن هناك ما ينفرد به النديم عن غيره في أمر الأوراق التي جعلها سببا يدلّ على أن أوّل من وضع في النحو كلاما أبو الأسود الدؤلي حيث يقول: «... ورأيت ما يدل على أن النحو عن أبي الأسود ما هذه حكايته، وهي أربعة أوراق- أحسبها من ورق الصين- ترجمتها: هذه فيها كلام في الفاعل والمفعول من أبي الأسود- رحمة الله عليه- بخط يحيى بن يعمر. وتحت هذا الخط بخطّ عتيق: هذا خطّ علاّن النحوي، وتحته: هذا خط النضر بن شميل...»[1]

نستشف مما أورده النديم في رواية طويلة استدعت منا إيراد ما يخصنا، أن أبا الأسود هو أوّل من استنبط النحو وأخرجه إلى الوجود، وأنه رأى ما يدل على ذلك في الأوراق الأربعة.

ثم نجد عند ابن الأنباري (577هـ) كلاما يخالف فيه من سبقوه، فهو يسند الوضع إلى علي ابن أبي طالب، يقول: « اعلم أيّدك الله بالتوفيق، وأرشدك إلى سواء الطريق، أن أوّل من وضع علم العربية، وأسس قواعده، وحدّ حدوده، أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه وأخذ عنه أبو الأسود الدؤلي...»[2] هذا الإثبات تبعه نفي في موضع آخر يقوض نسبة وضع النحو إلى عبدالرحمن بن هرمز، ونصر بن عاصم حين قال: « وروى أبو سلمة موسى بن إسماعيل عن أبيه قال: كان أبو الأسود أوّل من وضع النحو بالبصرة، وزعم قوم أن أوّل من وضع النحو نصر بن عاصم. فأما زعم من زعم أن أوّل من وضع النحو عبدالرحمن بن هرمز بن الأعرج، ونصر بن عاصم فليس بصحيح، لأن عبدالرحمن أخذ عن أبي الأسود، وكذلك أيضا نصر بن عاصم أخذ عن أبي الأسود، ويقال: ميمون الأقرن. والصحيح أن أوّل من وضع النحو علي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ لأن الروايات كلها تُسند إلى أبي الأسود، وأبو الأسود يُسنده إلى علي، فإنه روي عن أبي الأسود أنه سئل فقيل له: من أين لك هذا النحو؟ قال: لَقَفْتُ حدوده من علي بن أبي طالب.»[3]

---

[1] المصدر السابق، ص 107- 108.

[2] ابن الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تح، إبراهيم السمرائي، مكتبة الأندلس، بغداد، ط2، 1980م، ص17

[3] المصدر نفسه، ص21،22.

وعلى هذا سار القفطي (624هـ) في إنباه الرواة وذِكر أوّل من وضع النحو بقوله: « الجمهور من أهل الرواية على أن أوّل من وضع النحو أمير المؤمنين علي بن أبي طالب- كرّم الله وجهه- قال أبو الأسود الدؤلي رحمه الله: دخلت على أمير المؤمنين علي- عليه السلام- فرأيته مطرقا مفكرا، فقلت: فيما تفكر يا أمير المؤمنين؟ فقال: سمعت ببلدكم لحنا، فأردت أن أصنع كتابا في أصول العربية، فقلت له: إن فعلت هذا أبقيت فينا هذه اللغة العربية، ثم أتيته بعد أيام، فألقى إليّ صحيفة فيها: بسم الله الرحمن الرحيم.الكلام كلّه اسم وفعل وحرف؛ فالاسم ما أنبأ عن المسمّى، والفعل ما أنبأ عن حركة المسمّى، والحرف ما أنبأ عن معنى ليس باسم ولا فعل. ثم قال: تتبعه وزد فيه ما وقع لك... فجمعت أشياءً وعرضتها عليه، فكان من ذلك حروف النصب، فذكرت منها: إنّ، وأنّ، وليت، ولعلّ، وكأنّ، ولم أذكر لكنّ، فقال: لِم تركتها؟ فقلت: لم أحسبها منها، فقال: بلى هي منها، فزدها فيها.»[1] وينحو القفطي اتجاه تأكيد الرواية ونسبة وضع النحو لعلي بن أبي طالب- رضي الله عنه-: « ورأيتُ بمصر زمن الطلب بأيدي الوراقين جزءًا فيه أبواب من النحو، يُجمعون على أنها مقدِّمة عليٍّ بن أبي طالب التي أخذها عنه أبو الأسود الدؤلي.»[2]

إذا ما عدنا إلى الروايات السابقة كلّها فإننا نجدها تضطرب اختلافا في تحديد من يُدخول له السبق وضعا وتأسيسا للنحو ومنه للبحث اللغوي عامة، فتارة تُرجع النشأة إلى أبي الأسود الدؤلي ومرة إلى علي بن أبي طالب- رضي الله عنه- وأخرى تشركهما معًا بإشارة من علي- رضي الله عنه- على أبي الأسود، وحتى منها ما يرجعه لغيرهما.

بناءً على ما تم ذكره- وقبل الخوض في الأسباب التي دعت أبو الأسود الدؤلي إلى الوضع في النحو حسب روايات القدماء، والتعرض لرأي المحدثين حول من كانت له اليد الطولى في التأسيس- لا يسعنا إلا أن نطرح السؤال الآتي: هل يمكن

---

[1] القفطي، إنباه الرواة على أنباه النحاة، تح، محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة،ط1، 1986م، ج1، ص39.

[2] المصدر نفسه، ص40.

عزو الصنيع إلى علي بن أبي طالب- رضي الله عنه-؟ أم إلى أبي الأسود الدؤلي؟ باعتبار أن مجرى الحديث دار على الأكثر عنهما.

لعل الإجابة تقتضي منا إيراد أقدم نصّ تناول أولية البحث اللغوي، ليس من باب التمثيل للروايات فقد أوردنا منها ما أمكن، وإنما من وجه بناء رأينا في المسألة، يقول محمد بن سلام الجمحي (231هـ) : « وكان أوّل من أسّس العربية، وفتح بابها، وأنهج سبيلها، ووضع قياسها، أبو الأسود الدؤلي... وإنما قال ذلك حين اضطرب كلام العرب، فغُلبت السليقة، ولم تكن نحوية، فكان سَرَاةُ الناس يلحنون، ووجوه الناس، فوضع باب الفاعل والمفعول به، والمضاف، وحروف الرّفع والنصب والجرّ والجزم.»[1]

بحكم قدم عهد هذا القول عمن أوردنا لهم سابقا يجوز لنا الحكم بأن أول من بحث في العربية ورسم معالمها وبثها لمن بعده، أبو الأسود الدؤلي مع اعتبار فضل الإشارة عليه بذلك من علي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ ولا يمكن عدّ الرأي إقصاءً للآمر والمشير فدوره من ذلك أبين، وإنما إقرارٌ بردّ الصنيع لمن بحث واستقصى، وكذا مناط الحكم ورود اسمه في مجمل الروايات مع ترجيح الأكثر له، دون إغفال ما جاء به النديم من أمر الأوراق الأربعة والتي ترُدُّ الصنيع إليه وحده.

1-2- آراء المحدثين في النشأة ودوافعها.

ذهب أهل البحث في العربية من المحدثين عند تعاطيهم لبدايات الدرس اللغوي مذاهب شتّى، وذلك لاختلاف روايات القدماء في الواضع والأسباب التي دعته لذلك، فمن قائل إن الوضع كان على يدي علي بن أبي طالب، إلى من يشركه وأبا الأسود في ذلك، وإلى من يعيد السبق لغيرهما، فمن ذلك ما تقدّم ذكره ومنه ما رُوي أن زيادا قال لأبي الأسود: « اعمل شيئا تكون فيه إماما ينتفع الناس به، وتعرب به كتاب الله، فاستعفاه من ذلك حتى سمع أبو الأسود قارئا يقرأ: (إنّ الله بريء من المشركين ورسولِه) فقال: ما ظننت أن أمر الناس صار إلى هذا، فرجع إلى زياد فقال:أنا أفعل ما أمر به الأمير، فَلْيَبْغِنِي كاتبا لقِنا يفعل ما أقول، فأتى

[1] ابن سلام الجمحي، طبقات فحول الشعراء، تح، محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، ط1، 1974م، ج1، ص12.

بكاتب من عبد قيس، فلم يُرضه، فأتى بآخر فقال له أبو الأسود: إذا رأيتني قد فتحتُ فمي بالحرف فانقط نقطة فوقه على أعلاه، فإن ضممتُ فمي فانقط نقطة بين يدي الحرف، وإن كسرتُ فاجعل النقطة تحت الحرف، فإن اتّبعت شيئا من ذلك غنّة، فاجعل مكان النقطة نقطتين.»[1]

ورواية أخرى ترجع السبب إلى رجل فارسي مرّ بأبي الأسود وهو يقود فرسه، فقال أبو الأسود: مالك يا سعد لا تركب؟ قال: فرسي ضالع، فوضع باب الفاعل والمفعول ولم يزد عليه.[2]

وجاء من ذلك أن السبب ابنته: « قالت له يوما: يا أبتِ، ما أحسنُ السماء؟ قال: أي بنية، نجومها، فقالت: إني لم أرد أي شيء منها أحسن؟ إنما تعجبت من حسنها، قال: إذن فقولي ما أحسنَ السماءَ! فحينئذ وضع كتابا.»[3]

الروايات والأقوال على غير ما أوردنا كثير وتعدُّدها صاحبه اضطراب في آراء المحدثين، فهذا أحمد أمين يشكك في الروايات التي تسند وضع النحو لعلي بن أبي طالب وأبي الأسود الدؤلي فيقول: « وتاريخ النحو منشؤُه غامض كل الغموض... ذكروا أن واضع النحو أبو الأسود الدؤلي، بل منهم من نسبه إلى علي بن أبي طالب؛ أنه دفع إلى أبي الأسود رُقعة مكتوبا فيها: الكلام كله اسم وفعل وحرف... وكلّ هذا حديث خرافة، فطبيعة زمن علي وأبي الأسود تأبى هذه التعاريف وهذه التقاسيم الفلسفية، والعلم الذي ورد إلينا من هذا العصر في كل فرع علم يتناسب مع الفطرة ليس فيه تعريف ولا تقسيم...»[4] وذهب صاحب ضحى الإسلام أبعد من ذلك حين جعل ربط النحو بهما له دواعٍ مذهبية وسياسية حين قال: « وأخشى أن يكون ذلك من وضع بعض الشيعة الذين أرادوا أن ينسبوا كلّ شيء إلى علي بن أبي طالب رضي الله عنه وأتباعه، ويشهد لهذا الروايات الكثيرة المتناقضة في سبب الوضع، ومن حسن الحظ أن هذا ليس محلّ اتفاق بين العلماء...»[5] كما أنه لم ينفِ وضع النقط عن أبي الأسود وقال بأنه أمر ممكن

---

[1] السيرافي، أخبار النحويين البصريين، مصدر سابق، ص12.
[2] ينظر، المصدر نفسه، ص13.
[3] المصدر نفسه، ص14.
[4] أحمد أمين، ضحى الإسلام، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، دط، 1998م، ج2، ص285.
[5] المرجع نفسه، ص285- 286.

الحدوث: « ويظهر لي أن نسبة النحو إلى أبي الأسود لها أساس صحيح، وذلك أن الرواة يكادون يتفقون على أن أبا الأسود قام بعمل من هذا النمط، وهو أنه ابتكر شكل المصحف... وواضح أن هذه خطوة أولية في سبيل النحو تتمشى مع قانون النشوء، وممكن أن تأتي من أبي الأسود.»[1]

تأسيسا على هذا فإننا نلتمس من رأي أحمد أمين ذلك التوافق بين وضع النحو ووضع نقط المصحف، على اعتبار أن هذا قد ينشأ من ذاك، ويُرجع نشأة النحو إلى الخليل بن أحمد (170هـ) فيقول: « إنما الذي كان له الفضل الأكبر في ذلك الخليل بن أحمد... فهو أول مبتكر للمعاجم العربية كما رأيت، وهو أوّل مبتكر لوضع العروض وحصر كلّ أشعار العرب في بحوره، وهو الذي عمل على النحو الذي نعرفه إلى اليوم.»[2] ويستشهد على رأيه بقول الزبيدي في كتابه (مختصر كتاب العين): « فهو الذي بسط النحو ومدّ أطنابه وسبّب علله، وفتق معانيه، وأوضح الحجاج فيه حتى بلغ أقصى حدوده، ثم لم يرضَ أن يؤلف فيه حرفا أو يرسم منه رسمًا... واكتفى في ذلك بما أوحى إليه سيبويه من علمه، ولقنه من دقائق نظره ونتاج فكره، ولطائف حكمته، فحمل سيبويه ذلك عنه وتقلده، وألّف فيه الكتاب الذي أعجز من تقدّم قبله، كما امتنع على من تأخّر بعده.»[3]

وعلى غير ما قال واستدلّ أحمد أمين، يُدخلنا تمام حسان في اتجاه آخر يوصلنا إلى عالم لم نذكر فيما سبق وأوردنا أن له موضع قدم في المسألة فيقول: « إذا كان أبو الأسود قد بدأ بضبط المصحف فإنّ حلفاءه هم الذين أنشأوا النحو، وقد كانت الفترة التي تلت موت أبي الأسود فترة بناء القواعد المفردة في بنية نحوية كلية، حتى اكتمل البناء بعبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (117هـ) الذي كان أوّل من بعج النحو ومدّ القياس وشرح العلل، وبهذه الأولية يعتبر ابن أبي إسحاق هو المؤسس الحقيقي للنحو العربي، وهو الذي فصل ما بين النحو(أو العربية كما (كانوا يسمونه أحيانا) وبين اللغة أو المتن (أو فقه اللغة كما نعرفه الآن).»[4]

---

[1] المرجع السابق، ص286.
[2] المرجع نفسه، ص290.
[3] المرجع نفسه، ص290- 291.
[4] تمام حسان، التراث اللغوي العربي، فصول، مجلة النقد العربي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ع1، أكتوبر 1980م، ص88.

يبدو لنا موقف تمام حسان جليا؛ كون النحو نشأ بعد أبي الأسود ليكتمل بناؤه بعبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي الذي اعتبره أوّل من شقّ النحو ومدّ القياس وشرح العلل، وفرّق بين النحو وفقه اللغة متحججا في أمر التفريق هذا بقصته مع يونس بن حبيب: « فلقد سأله يونس عن كلمة (السويق) والمقصود بها دقيق الحنطة، هل ينطقها أحد من العرب بالضاد؟ فأجابه الحضرمي: نعم، عمرو بن تميم تقولها، ثم قال له:وماذا تريد إلى هذا؟ عليك بباب من النحو يطّرد وينقاس؛ أي دع فقه اللغة وعليك بالنحو.»[1]

ثم يثبت تمام حسان ما اتضح من خصائص النحو في يدي ابن أبي إسحاق والتي منها: [2]

أ-أنه قياس مطّرد.

ب- أنه يفسِّر النصوص المسموعة عن العرب من وجهة الصواب والخطأ.

ج- وأهم من ذلك أنه يعين على إنشاء جمل جديدة تتصف بالصواب وإن لم يرد مثلها في التراث لأنها مطابقة في صياغتها التركيبية للأقيسة النحوية.

على مسار سابقه في تفنيد الرأي القائل بأن أبا الأسود الدؤلي هو واضع علم النحو، طعن شوقي ضيف في صحة ما رواه الأقدمين في هذا الباب ويصف كلّ ذلك بأنه: « من عبث الرواة الوضّاعين المتزيِّدين، وهو عبث جاء من أن أبا الأسود نُسب إليه حقّا أنه وضع العربية، فظن بعض الرواة أنه وضع النحو، وهو إنما وضع أوّل نَقْطٍ يُحرِّر حركات أواخر الكلمات في القرآن الكريم بأمر من زياد بن أبيه أو ابنه عبيد الله.»[3]

هذا التفنيد المتجاهل للروايات الكثيرة والضارب بها عرض الحائط لابدّ أن يصحبه دليل أقوى من الطعن الهادم لأصول الرواية حتى نُسلِّم للرأي ونأخذ به، ولم نجد عند شوقي ضيف ما يشفي الغليل إلا تلك التخمينات التي قد تنجرُّ عن وضع أبي الأسود لنقط الإعراب واستغلالها من طرف لاحقيه، كإمكانية إطلاق

---

[1] المرجع السابق، ص ن.
[2] المرجع نفسه، ص ن.
[3] شوقي ضيف، المدارس النحوية، دار المعارف، القاهرة، ط7، د س، ص16.

أسماء تفرِّق بين نقط الإعراب مشتقة من كلمات أبي الأسود لكاتبه: فتحت شفتي وضممتها وكسرتها، فسموه على التوالي نَقْطُ الفتحة ونقط الضمة ونقط الكسرة، وإمكانية ملاحظتهم لاختلاف إعراب الأسماء حسب مواضعها، فتلزم الرفع إذا لم يتقدمها إنّ وأخواتها، ولا يبعد أن يكونوا وضعوا لذلك مصطلحات المبتدأ والفاعل والمفعول[1]، ليصل به القول في الأخير: « كلّ ذلك من الممكن وقوعه، ولكن ليس بين أيدينا ما يثبته إثباتا قاطعا سوى ما تمدنا به طبائع الأشياء، فالأصل في كلِّ علم أن تبدأ فيه نظرات متناثرة هنا وهناك، ثم يتاح له من يصوغ هذه النظرات صياغة علمية تقوم على اتخاذ القواعد وما يُطوى فيها من أقيسة وعلل.»[2]

من هذا كله يمكن الاستناد إلى القاعدة الذهبية التي يقوم عليها المنهج الإسلامي في البحث، (إن كنت ناقلا فالصحة وإن كنت مدّعيا فالدليل) كما يقول عبدالكريم بن محمد الحسن بكار في كتابه: "ابن عباس مؤسس علوم العربية" والذي يرى كذلك: « أن عدم وقوف كثير من الباحثين على الملاحظات النحوية التي ثبتت عن ابن عباس، جعلهم يعدُّون عمل أبي الأسود ضربا من النشوز عن المعطيات الثقافية والعقلية في عصره...»[3]

فلا يمكن إنكار ما ثبت عن أبي الأسود من روايات ولا يصحّ التشكيك فيها ما لم يقم دليل ملموس يثبت عدم قطعيتها، هذا ويذهب شوقي ضيف مؤسسا لرأيه في أوّل واضع للنحو بقوله: « وأوّل نحوي بصري حقيقي نجد عنده طلائع ذلك -يقصد الأقيسة والعلل- هو ابن أبي إسحاق الحضرمي... ومعروفٌ أنه لكي يصاغ علم صياغة دقيقة لابدّ له من اطراد قواعده وأن تقوم على الاستقراء الدقيق، وأن يُكفل لها التعليل، وأن تصبح كلّ قاعدة أصلا مضبوطا تقاس عليه الجزئيات قياسا دقيقا، وكلّ ذلك نهض به ابن أبي إسحاق وتلاميذه البصريون.»[4]

---

[1] ينظر، المرجع السابق، ص17- 18.
[2] المرجع السابق، ص18.
[3] جمعان بن عبدالكريم، التطور الإبستيمولوجي للخطاب اللساني غموض الأوليات، دار الفرابي، بيروت، ط1، 2010م، ص21- 22.
[4] شوقي ضيف، المدارس النحوية، مرجع سابق، ص18.

أما الكاتب أحمد جميل الشامي وبعد تعرّضه لآراء القدامى والمحدثين وعبّر عن تقديره لها، أجزم على أن واضع النحو العربي ومؤسس دعائمه هو علي بن أبي طالب لأسباب يراها كثيرة، منها رواية ابن الأنباري التي يرفض فيها المزاعم القائلة بأبي الأسود ونصر بن عاصم وعبدالرحمن بن هرمز مستدلا بسعيه -رضي الله عنه- لفهم النص القرآني الذي يعدّ مناط الأحكام التي تنظّم الحياة بجميع نواحيها بما فيها الشؤون السياسية، خالصا بالقول: « إن عليا عليه السلام هو مؤسس النحو العربي؛ لأن ما قام به يعدّ الحجر الأساس في بناء صرح هذا العلم وخطوة أولى على سبيله تتمشى مع قانون التطور والارتقاء، وهذا يلفت الانتباه إلى النحو، ويقود إلى التفكير في الإعرابووضع الأبواب النحوية كلّها لاحقا.»[1]

هذا الإسناد الذي يُنسب الوضع لعلي بن أبي طالب - رضي الله عنه- جاء تفنيده صارما عند علي أبي المكارم، ليس لوضوح الهدف السياسي من نسبة هذه الأولية إليه فحسب، بل لأن طبيعة الظروف السياسة والتحولات الاجتماعية التي جابهت عليًّا كانت من العجلة بحيث فرضت عليه مواجهتها وشغلت فكره دون شك عن الالتفات إلى غيرها.[2]

وبعد تقليبه للآراء والروايات ذهب إلى الإشادة بأبي الأسود وإلمامه بثقافة عصره، من حفظه للقرآن وروايته للحديث إلى إحاطته باللغة وإنشاده الشعر، هذه الميزات التي جعلها مقومات تؤهله لوضع البدايات الأولى للنحو العربي والدراسات اللغوية ككل، منتهيا به القول: « وهذا كلّه يُسلمنا إلى أن نقرِّر أن أبا الأسود ليس أصلح شخصية يمكن أن ينسب إليها وضع النحو فحسب، بل هو بالفعل الواضع الأول للنحو العربي، وأول من ارتاد بموقفه الشجاع الطريق إلى الدراسات اللغوية بأسرها.»[3]

---

[1] أحمد جميل شامي، النحو العربي قضاياه ومراحل تطوره، دار الحضارة للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 1997م، ص64.

[2] ينظر علي أبو المكارم، تاريخ النحو العربي حتى أواخر القرن الثاني الهجري، القاهرة الحديثة للطباعة، القاهرة، ط1، 1971م، ص61- 62.

[3] المرجع نفسه، ص67.

وفي رؤية غير بعيدة عن سابقتها يقول محمد الطنطاوي: « فالذي نخاله قريبا إلى الواقع ويرتضيه النظر أن أبا الأسود هو واضع هذا الفن، ونسبة الوضع للفن إنما تعدُّ نتيجة لقيام الواضع ببعض الأبواب الأساسية في ذلك الفن وهذا ما كان من أبي الأسود.»[1] ومما يؤيد نسبة الوضع إلى أبي الأسود -حسب محمد الطنطاوي- ما روى النديم محمد بن إسحاق في الفهرست بشأن الأوراق الأربعة المكتوبة بخط يحيى بن يعمر، والتي تتضمن كلاما في الفاعل والمفعول.

ويرى أن أمر الوضع ليس بغريب عن أبي الأسود الذي أوتِي العلم الواسع أن يُلهَم هذا الفن، ويضع تعاليمه التي يُسار عليها ويُنسج على منوالها، نافيا الادعاء بأن توفيقه لوضع هذا العلم ليس على غرار ما نراه في الكتب من تعريفات ومصطلحات وتقاسيم، فطبيعة عصره تقتضي مجرّد اتجاهه إلى أبواب هذا العلم إجمالا، حسبما تقتضيه الفطرة العربية على ما ورد في مختلف الروايات الكثيرة، والتي صرّحت بنسبة الوضع إليه فقط دون تعرض إلى التفاصيل، وذلك وحده كافٍ في عدِّه المؤسس له.[2]

وفق ذات المجرى وانتهاءً لنفس المصبِّ تبثُّ خديجة الحديثي في المسألة رأيًا فحواه: « وعلى هذا فإننا نقول استنادا إلى الروايات الكثيرة الواردة في وضع أبي الأسود للنحو، أن أبا الأسود هو الذي يصح أن يعدّ واضع النحو والمؤسس الحقيقي له، ولا يعنينا بعد ذلك إن كان عمله هذا بدافع ذاتي أم بِحثٍّ من الإمام علي، أو من زيادٍ أو ابنه عبيد الله، ونؤيِّد كلامنا هذا بما ذكره النديم...»[3]

مؤكدة بعد هذا صدق رواية النديم كونها صادرة عنه ولم يروها عن أحد، وما يؤكّد كذلك صدق هذه الرواية كون الأوراق بخطّ يحيى بن يعمر الذي اشتهر عنه أنه كان يعتمد التدوين في سماعه عن الشيوخ والمعاصرين له.[4]

---

[1] محمد الطنطاوي، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، دار المعارف، القاهرة، ط2، 1995م، ص27- 28.
[2] ينظر، المرجع نفسه، ص30- 31.
[3] خديجة الحديثي، المدارس النحوية، دار الأمل، أربد، الأردن، ط3، 2001م، ص48.
[4] ينظر، المرجع نفسه، ص ن.

أمام هذا التداخل الفكري المنساب في صورة آراء تعدّدت مضاربها واختلفت مشاربها وإن لم تكن واردة على كلّيتها اكتفاءً منا بنزر نخاله وقفة بارحٍ لا مقيم، يمكننا الاستفسار بطرحٍ يحمل في مضامينه إجابة نحسبها تمثّل رأينا في المسألة، متكلّمين على لسان صاحب كتاب الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي فنقول: لماذا اتجهت الروايات إلى أبي الأسود لتنسب النحو إليه إن لم يكن ذا دراية واسعة بعلم العربية؟ ولماذا لم تتجه هذه الروايات إلى رجل آخر في طبقته - على كثرة الرجال- لتَنسب إليه ما نسبته إلى أبي الأسود.؟[1]

فالحقّ الذي يقال: إن الوحيد الذي اتفق عليه كل الرواة والمستقرئين لأقوالهم أن أبا الأسود نَقَط المصحف مستعينا بكاتب، واتخذ لذلك لونا غير لون الخطّ المكتوب به وضبط أواخر الكلمات فيه، وهذه قضية تعود إلى الإعراب بالدرجة الأولى الذي هو أساس النحو العربي، فإذا أجزمنا القول بأن أبا الأسود قد وضع النحو العربي بنقطه المصحف؛ فمعنى هذا أنه وضع النواة الأولى لهذا العلم، ثم جاء بعده من ضخَّمه وصيَّره فنّ ا مستكمل الدعائم ومرتب الأبواب والتقاسيم.

وإن كنا ندعم القائلين بعدم وضعه أبوابا بتلك المسمّيات من (فاعل، ومفعول، وحروف جرٍّ، ونصب، ورفع، وجزم...) تسليما منا بأن هذه الاصطلاحات إنما جاءت من بعده، فإن نَقْط المصحف لا يخرج عن كونه علاج لغوي يُسلم النّاس من اللحن فيه، هذا العلاج الذي يعدُّ أساسا تبنى عليه الدراسات النحوية بكاملها لاهتمامها الشّديد بأواخر الكلم.

فابتكاره نَقْطَ المصحف جاء بما يحفظ على المسلمين كتابهم الكريم ولغتهم الشريفة، وعمله هذا أقرب إلى طبيعة العصر الذي كان يعيش فيه، وليس لنا إنكار النقول الصريحة على عمله وقد اتفق عليها الخلف بعد السلف عصرا بعد آخر ولم نرَ منهم نكيرا.

[1] ينظر، عبدالعال سالم مكرم، الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، دس، ص19.

في خضمِّ هذا التشعيب المصاحب لقضية الوضع كان لزاما علينا إبداء رأي شخصي نتمثله كالحصى والمدر بين الفضّة والذهب، فلا سعيا يُرجى للفصل في المسألة، ولا شحذا لحدٍّ تقف عنده كلّ الآراء، إنما محاولة يائسة لغلق باب هذا المبحث مجازفة كيف لا وصراعه مفتوح منذ قرون.

2- بواعث نشأة البحث اللغوي عند العرب:

تطورت الحياة العربية الإسلامية في كنف القرآن الكريم، فهو مسرى التعبد ومجال تنظيم الحياة التي لا تستقيم إلا في ظله، فمن هذه الحقيقة الكبرى انبعثت لدى المسلمين رغبة في فهم النص القرآني وتفسيره، والكشف عن أسراره ومكامن إعجازه، وأدركوا أن ذلك لا يتأتّى إلا بتدارس اللغة التي نزل بها، يقول الثعالبي (429هـ) في هذا المضمون: « فإن من أحب الله أحب رسوله محمدا صلى الله عليه وسلم، ومن أحب الرسول العربي أحب العرب، ومن أحب العرب أحب العربية التي نزل بها أفضل الكتب على أفضل العجم والعرب، ومن أحب العربية عُني بها وثابر عليها، وصرف همته إليها... إذ هي أداة العلم ومفتاح التفقه في الدين وسبب إصلاح المعاش والمعاد...»[1]

من هذا التقديم العام يمكن ردّ أسباب البحث في اللغة ووضع النحو العربي إلى بواعث مختلفة منها الديني وغير الديني.

2-1- البواعث الدينية:

إلى جانب بواعث فهم القرآن وتدبره يمكن ردّ الأسباب الدينية كذلك إلى الحرص الشديد على أداء نصوص الذكر الحكيم أداءً فصيحا سليما، خاصة بعد أن أخذ اللّحن يشيع على الألسنة حين اتسعت دائرة المجتمعات العربية لِما كان من الفتوح الإسلامية، وإقبال غير العرب على القرآن الكريم وتعاليمه ولغته.

والواقع أن اللحن أول ما ظهر بين المستضعفين من العرب والناشئين منهم وبين الموالي في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقد روى بعض الرواة أنه سمع

[1] الثعالبي، فقه اللغة وسرّ العربية، دار بن الجوزي، القاهرة، ط1، 2015م، ص3.

-عليه الصلاة والسلام- رجلا يلحن في كلامه فقال: « ارْشِدُوا أَخَاكُمْفَإِنَّهُ قَدْ ضَلَّ.»[1] غير أن اللحن لم يكن متفشيا في صدر الإسلام إلا ما ندر، لكن مع تقدّم الزمن واحتكاك العرب بغيرهم من الأقوام نتيجة اتساع بلاد الإسلام وتزايد عدد المتعرِّبين فسح المجال للّحن وشيوعه، غير أنه لم يكن مقصورا على غير العرب ممن شملهم الإسلام، بل تجاوز ذلك إلى العرب أنفسهم، فقد ذكر الجاحظ كلاما في باب اللّحن عن الحجّاج بن يوسف الثقفي (95هـ) والحسن البصري (110هـ) قال فيه: « وروى أبو الحسن أن الحجّاج كان يقرأ: إنَّا مِنَ المُجْرِمُونَ مُنْتَقِمُونَ. وقد زعم رؤبة بن العجّاج وأبو عمرو بن العلاء أنهما لم يريا قرويين أفصح من الحسن والحجّاج. وغلط الحسن في حرفين من القرآن مثل قوله: ص والقُرآنُ، والحرف الآخر وَمَا تَنَزَّلَتْ بِهِ الشَّيَاطُونَ.»[2]

وصحيح الأمر في قراءة الحجّاج، قال تعالى: **{وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ ذُكِّرَ بِآيَاتِ رَبِّهِ ثُمَّ أَعْرَضَ عَنْهَا إِنَّا مِنَ الْمُجْرِمِينَ مُنْتَقِمُونَ}[السجدة:22]** وصحيح الحرف الأول عند الحسن قال تعالى: **{ص وَالْقُرْآنِ ذِي الذِّكْرِ}[ص:1]** أما الحرف الآخر، قال تعالى: **{وَمَا تَنَزَّلَتْ بِهِ الشَّيَاطِينُ}[الشعراء:210]**.

وذكر السيرافي في أخبار النحويين البصريين: « ويقال: إن الحجّاج بن يوسف قال ليحيى بن يعمر: أتجدني ألحن؟ قال: الأمير أفصح من ذاك، قال: عزمت عليك لتُخبرَني، وكانوا يعظِّمون عزائم الأمراء، فقال يحيى بن يعمر: نعم، في كتاب الله، قال: ذاك أشنع له، ففي أيِّ شيء من كتاب الله؟ قال قرأت: **{قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَاكِنُ تَرْضَوْنَهَا أَحَبَّ إِلَيْكُمْ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ}[التوبة:24]** فترفع أحبُّ وهو منصوب، قال: إذن لا تسمعني ألحن بعدها، فنفاه إلى خراسان.»[3]

---

[1] شوقي ضيف، المدارس النحوية، مرجع سابق، ص11.

[2] الجاحظ، البيان والتبيين، تح، عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة، ط7، 1998م، ج2، ص218- 219.

[3] السيرافي، أخبار النحويين البصريين، مصدر سابق، ص17- 18.

فإذا كان الحجّاج وهو في الذروة من الخطابة والبيان والفصاحة والبلاغة يلحن في حرف من القرآن، فكيف لمن وراءه من العرب نازلة المدن الذين لا يرقون إلى منزلته البيانية، واختلطوا بالأعاجم اختلاطا أدخل الوهن على ألسنتهم وفصاحتهم على نحو ما هو معروف عن الوليد بن عبد الملك وكثرة ما كان يجري على لسانه من لحن، وكلّ ذلك وغيره كثير جعل الحاجة تمسُّ في وضوح إلى وضع رسوم يُعرف بها الصواب من الخطأ في الكلام خشية دخول اللحن وشيوعه في تلاوة آي الذكر الحكيم، فوُضع النحو والشكل والنقط.[1]

2-2- البواعث غير الدينية:

تجلّت الأسباب الأخرى غير الدينية في اعتزاز العرب بلغتهم وخشيتهم عليها من الفساد وخوفهم من ذوبانها في اللغات الأخرى، إضافة إلى إحساس الشعوب المستعربة بالحاجة إلى من يرسم لها أوضاع العربية إعرابا وتصريفا حتى تتمثلها تمثيلا واضحا مستقيما، كما كان لنمو العقل العربي واكتسابه الذهنية العلمية الأثر البارز في رصد الظواهر اللغوية وتسجيل الرسوم النحوية التي كانت أساسا راسخا لنشوء علم النحو وقواعده.[2]

إن دافع الغيرة على العربية لم يقتصر على المشتغلين بأمر الفصاحة والبيان من أهل العلم فقط، وإنما ظهر جليا عند الأمراء وأصحاب السلطة في أعلى مراتب الحكم « أبو الحسن قال: أوفد زياد عبيد الله بن زياد إلى معاوية، فكتب إليه معاوية: إن ابنك كما وصفت، ولكن قوِّم من لسانه. وكانت في عبيد الله لكنة لأنه نشأ بالأساورة مع أمه مرجانة.»[3]

ونجد عمر بن عبد العزيز يقتفي الأثر نفسه: « وقال بشر بن مروان وعنده عمر بن عبد العزيز لغلام له: ادع لي صالحًا، فقال الغلام: يا صالحًا، فقال له بشر:ألقِ منها ألِف، قال له عمر:وأنت فزد في ألفك ألِفًا.»[4]

---

[1] ينظر، شوقي ضيف، المدارس النحوية، مرجع سابق، ص12.
[2] ينظر، خضر موسى، النحو والنحاة المدارس والخصائص، عالم الكتب، بيروت، ط1، 2003م، ص11.
[3] الجاحظ، البيان والتبيين، مصدر سابق، ص210.
[4] المصدر نفسه، ص211.

ويُروى أن عبد الملك بن مروان - وإن لم يكن قد عُرف عنه اللحن فإنه كان يتجنبه ويتوقّاه- قيل له: أسرع إليك الشيب، قال: شيّبني ارتقاء المنابر ومخافة اللحن.[1]

يتبيّن فيما ذهبنا إليه أن السبب الظاهر في وضع النحو ما فشا من لحن عقب الفتوحات الإسلامية وامتداد آفاق اللغة العربية، غيرأننا نجد إلى جانب ذلك دواعٍ أخرٌ غير اللحن واقتصار الوضع عليه، يقول إبراهيم السمرائي: « إن من الظلم أن يقتصر وضع النحو على شيوع اللحن...ولو كان هذا سببا لوضع هذا العلم الذي سمِّي النحو، لما كان لنا هذا البناء الشامخ، ولكان لنا منه ضوابط يسيرة تعين على إزالة العيب وسدِّ الخلل، لو اقتصر الأمر على هذا لكان لنا نحو يسير يلتزم به المعرَّبون ويأخذون به كما يأخذون بسائر ما ينبغي أن يحتفظوا به مما يقال ومما لا يقال.»[2]

نستشفُّ من هذا الكلام أن سبب البحث في اللغة المستقرِّ في اللحن ليس كافيا، فلو استكان الأمر عليه وحده لكان النحو يسيرا نزرا لنا منه ما يُحتاج فقط لضبط عيوب اللِّسان على من أريد وضعه لهم بغرض تعليمي، لكن النحو كصرحٍ شامخٍ له أصوله وفروعه ومنهجه ما كان ليُبنى سدًّ ا أمام اللحن وحده، وإنما جاء كذلك كحالة حضارية لابدّ منها كما كان لسائر الأمم قبلها « وقد كان لغير العرب من الأمم طوال العصور نحوٌ نظيرَ ما كان للعرب، وهو عندهم كسائر العلوم تَجِدُّ في عصور التطلُّع إلى المعرفة، وليس ضرورة أن يكون مرتبطا باللحن أو ما يشبه ذلك.»[3]

فنشأة النحو جاءت مسايرة لما اقتضته تلك المرحلة المتقدمة من التاريخ العربي الإسلامي، فهي حقبة بدأت فيها المعارف تنشأ وتزدهر وجدّ منها كغيره من العلوم هذا الموروث اللغوي الذي يشير إلى أنه أكثر من مجرّد علم لتقويم اللسان.

---

[1] سعيد الأفغاني، من تاريخ النحو، دار الفكر، عمان، الأردن، د ط، د س، ص11.
[2] إبراهيم السمرائي، المدارس النحوية أسطورة وواقع، دار الفكر، عمان، الأردن، ط1، 1987م، ص11.
[3] المرجع نفسه، ص ن.

الفصـــــــــــل الأول:

مواقف المحدثين من قضايا التأصيل النحوي

1- النحو العربي ومنطق أرسطو.

2- موقف المحدثين من القياس النحوي.

3- موقف المحدثين من العلل النحوية.

4- موقف المحدثين من العامل النحوي.

مثّل نقد النظرية النحوية القديمة إحدى المقولات التي اكتسبت أهمية خاصة، إذ اعتبرت مقدمة منهجية للسانيات العربية ومسوغا لشرعية وجودها، والذي دعا إلى هذا النقد ذلك التعقيد المصاحب للقضايا النحوية والمبررات العقلية الخارجة عن الموضوعية والتي جعلت من النحو العربي« أمشاج من الأفكار غير المتناسبة يأتي بعضها من المنطق، وبعضها الآخر من الميتافيزيقا، وبعض ثالث من الأساطير.»[1] وتبني هذا النوع من الاجترار العقلي - كما يصفه عبدالرحمن أيوب- لا يليق بعصرنا الذي نعيش فيه ولا بنهضتنا العقلية في هذا الدور الحاسم من أدوار الثقافة العربية، وذلك أنه لا يخلص إلى قاعدته من مادته، بل إنه يبني القاعدة على أساس من اعتبارات عقلية ثم يعمد إلى المادة فيفرض عليها القاعدة التي يقول بها، وهذا النوع من التفكير لا يمكن أن يوصف بأنه تفكير علمي بالمعنى الحديث.[2]

وكان تركيز اللغويين العرب في نقدهم للنحو العربي بخاصة سببه هيمنة النظرية اللغوية التي قدّمتها الثقافة العربية الإسلامية والتي ظلت سائدة على الدراسات اللغوية عبر عصور طويلة بما أورثته من أوهام وخلط في التفكير، يقول تمام حسان: « لقد مُنيت الدراسات اللغوية العربية مدّة طويلة بسمعة الصعوبة وأحيانا بسمعة التعقيد... ولعلّ نعت الدراسات العربية بهذه النعوت إنما جاء لعدم التجديد في منهجها، فما ورثناه عن آبائنا من خلط في التفكير اللغوي لا يزال كما هو.»[3]

على هذا الأساس جاءت القضايا التي أثارها اللغويون المحدثونتصبُّ كلّها في بوتقة القول بأن النحو العربي تأثر بعلوم المنطق والفلسفة، وانحصر الحديث عن هذه القضايا في ذات الإطار، من هنا يمكن تتبع مسار نقد النحو العربي عبر عرض أهم المقولات محاولين استقراء حيثياتها واستجلاء مضامينها.

---

[1] تمام حسان مناهج البحث في اللغة، دار الكتب، القاهرة، ط1، 1989م، ص5.

[2] ينظر، عبدالرحمن أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، مؤسسة الصباح، الكويت، ط1، 1957م، ص4.

[3] تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، مرجع سابق، ص4.

1- النحو العربي ومنطق أرسطو:

1-1- القائلون بتأثير المنطق في النحو:

تبدو العلاقة بين النحو العربي والمنطق موضوعا شائكا ومشكلا تقليديا في الوقت نفسه، فقد عولجت في إطار الدراسات المنطقية والفلسفية بوصف النحو مجالا احتضن الأثر الإغريقي كما تفترض هذه الدراسات، فقد ذهب فريق من المستشرقين يمثلهم بروكلمان ودي بور، إلى أن علم النحو منقول من لغة اليونان؛ لأن وضعه في العراق إنما كان بعد اختلاط العرب بالسريان وتعلمهم ثقافتهم، وللسريان نحو قديم ورثوه عن اليونان.[1]

وتأكيدا لهذا الاتصال الذي حصل منه التأثير بين اللغتين العربية والسريانية يقول جرجي زيدان: « فالظاهر أن العرب لما خالطوا السريان في العراق اطلعوا على آدابهم وفي جملتها النحو، فأعجبهم، فلما اضطروا إلى تدوين نحوهم نسجوا على منواله لأن اللغتين شقيقتان، ويؤيد ذلك أن العرب بدؤوا بوضع النحو وهم في العراق بين السريان والكلدان، وأن أقسام الكلام في العربية هي نفس أقسامه في السريانية.»[2]

وعن نقطة الالتقاء بين النحو السرياني والعربي وتأثرهما بالمنطق اليوناني يقول إبراهيم مدكور: « وُضِع النحو السرياني بمدرسة نَصْبين في القرن السادس الميلادي، ولا شكّ أن هذا النحو تأثر بالنحو اليوناني ومنطق أرسطو، ومن بين واضعيه والمشتغلين به مترجمون اتصلوا بالعرب ونحاتهم وعاشوا معهم، فيعقوب الرهاوي له شأنه في وضع النحو السرياني وهو معروف في الأوساط العربية، وحُنين بن إسحاق مترجم آخر معاصر للخليل وسيبويه، بل صديق للخليل، ومن اليسير أن نتصور أنه قد تبادل فيما تبادل مع الخليل بعض القواعد النحوية خصوصا وهو يُعزى إليه أنه ترجم بعض كتب الأجرومية اليونانية.»[3]

---

[1] ينظر، صلاح رواي، النحو العربي نشأته تطوره مدارسه رجاله، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2003م، ص31.

[2] جرجي زيدان، تاريخ آداب اللغة العربية، دار الهلال، القاهرة، د ط، د س، ج1، 221.

[3] إبراهيم مدكور، بحوث وباحثون، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ط1، 1993م، ص171.

ويرى أحمد أمين أن تأثير اليونان والسريان في العصر الأوّل لوضع النحو كان تأثيرا ضعيفا، فلما نُقلت الفلسفة اليونانية واشتغل بها المتكلمون والفلاسفة وعرفوا المنطق وما إليه، تأثر النحو بذلك في قواعده وعلله، فهذا أبو الحسن الرماني (384هـ) كان يمزج كلامه بالمنطق حتى قال أبو علي الفارسي (377هـ): إن كان النحو ما يقوله أبو الحسن الرماني فليس معنا منه شيء، وإن كان النحو ما نقوله فليس معه منه شيء.[1]

ويذهب تمام حسان إلى القول بأن النحو العربي نشأ مهتديا بتجربة السريان ثم تأثر في فترة لاحقة بالمنطق اليوناني، ويتجلى هذا التأثير في جانبين اثنين: أولهما جانب المقولات وتطبيقها في التفكير النحوي العام، وثانيهما الأقيسة والتعليلات في المسائل النحوية الخاصة مع ما يساير ذلك من محاكاة التقسيمات اللغوية التي يخلط فيها أرسطو بين النحو والمنطق، وتأثر النحو العربي بالمقولات العشر* وذلك حين نظر النحاة إلى اللغة نظرتهم إلى الأشياء والمحسوسات، فجعلوا للكلمة جوهرا كما جعلوه للمادة، ورأوا أن جوهر الكلمة لا يتغير إلا بإعلال أو إبدال فالأصل في (قال) (قول) وفي فعل الأمر من (وَفَى) (أوفِ) وفي كلمة (نهى) (نَهَيَ) وفي (قاضٍ) (قاضي).[2]

ويرى إبراهيم مدكور أن ما يمكن ملاحظته من شبه بين النحو العربي والمنطق الأرسطي يكمن في أوّل ما عرف من قواعد النحو العربي، ففي مقدمة كتاب (العبارة) يقسِّم أرسطو الكلمة إلى اسم وفعل، معرِّفا الأوّل بأنه ما دلّ على معنى وليس الزمن جزءا منه، ومعرِّفا الثاني بأنه ما دلّ على معنى وعلى زمن، ثم يشير في كتاب منطقي آخر هو (طوبيقا أو الجدل) إلى قسم ثالث من أقسام الكلمة يسميه الأداة، أما سيبويه فنجده يبدأ بتقسيم الكلم إلى اسم وفعل وحرف جاء لمعنى وليس باسم ولا فعل، ويعرِّفها تعريفا يحاكي نواحي التعريف الأرسطي، ومن الغريب أن ما يسميه سيبويه حرفا يسميه الكوفيون الأداة وكأنهم شاءوا أن يحتفظوا بالمصطلحات المنطقية احتفاظا تاما.[3]

---

[1] ينظر، أحمد أمين، ضحى الإسلام، مرجع سابق، ص293- 294.

* المقولات العشر: هي الجوهر، الكم، الكيف، الزمان، المكان، الإضافة، الوضع، الملك، الفاعلية، القابلية.

[2] ينظر، تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، مرجع سابق، ص17- 18.

[3] ينظر، إبراهيم مدكور، بحوث وباحثون، مرجع سابق، ص169- 170.

ويضيف -إبراهيم مدكور- فضلا عما ورد عند أرسطو من حديث عن النوع والكمِّ أو التذكير والتأنيث والإفراد والجمع، وما عرض له من إثبات ونفي وطلب واستفهام مما له بالنحو صلة وثيقة، تطرّق أرسطو لنظرية الإسناد في كتابي "العبارة، والمقولات" موضحا الصلة بين المحمول والموضوع ويعرِّف الجملة التعريف النحوي الصحيح، وهذا ما نجده عند سيبويه حين يتحدث عن المسند والمسند إليه، والمبتدأ والمبني عليه، وكأنه يريد أن يقول الموضوع والمحمول عليه.[1]

هذه التفاسير التي صاحبت ربط التفكير النحوي بمنطق أرسطو جاءت نتيجة للتشعيب والتعقيد الذي ميّز الدرس النحوي العربي ونزعة الإيغال في القياس والتعليل والتجريد كما سنبيِّن لاحقا.

أخذ أصحاب هذه الأطروحات يلتمسون ما يوجد في نظرية النحو العربي من معطيات لها ما يقابلها في منطق أرسطو، أو مصطلحات موازية لمصطلحات يونانية كمفاهيم قريبة من مفاهيمها، متكئين في ذلك على بعض الروايات التاريخية التي تثبت هذا التأثر، فقد كان ابن المقفع (142هـ) طريقا لهذا التأثر عندما ترجم منطق أرسطو إلى العربية وقراءة الخليل بن أحمد لكلِّ ما ترجمه، وما كان على يد حنين بن إسحاق الذي كان عالما باليونانية وملازما للخليل، وكذلك على يد ابنه إسحاق بن حنين وتلاميذهما الذين عرفوا بالترجمة التي شملت كل علوم ذلك الزمان[2] يقول تمام حسان: « ولعلّ العرب لم يترجموا عن أمة كما ترجموا عن اليونانية إما مباشرة أو عن طريق السريانية، ومن المعلوم أن أرسطو كان له نصيب الأسد في الكتب المترجمة إلى اللغة العربية وأن منطقهُ أصبح شهيرا في البلاد الإسلامية وفي العصر العباسي.»[3]

إن جملة الآراء المؤيدة لفكرة التأثير المنطقي على النحو شكلت مدخلا لتحليل التفكير النحوي عند العرب، وكانت نقطة بداية في طريق إعادة قراءة النحو منهجا وتأليفا.

---

[1] ينظر، المرجع السابق، ص170.
[2] محمد عبد الفتاح الخطيب، ضوابط الفكر النحوي، دار البصائر، القاهرة، ط1، 2006م، ج1، ص53.
[3] تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، مرجع سابق، ص16.

1-2- القائلون بأصالة النحو العربي:

يوجد في المقابل من يرفض رفضا قاطعا في أن يكون هناك تأثر بالفكر الفلسفي ويرى نشأة النحو عربية خالصة، متناولا فرضية تأثره بالفكر اليوناني بالنقد والتزييف، وأظهر من تصدى لذلك المستشرق الفرنسي جيرار تروبو في مقاله "نشأة النحو العربي في ضوء كتاب سيبويه" إذ بيّن فيه أن كتاب سيبويه في بنائه ومقولاته وأفكاره يدحض مقولة تأثر الفكر النحوي بالفكر اليوناني من جميع النواحي اللسانية والتاريخية والمنهجية.[1]

أما محمد الطنطاوي فيرى أن النحو نشأ في العراق صدر الإسلام لأسبابه نشأة عربية على مقتضى الفطرة، ثم تدرّج به التطور تمشيا مع سنّة الترقي حتى كملت أبوابه غير مقتبس من لغة أخرى لا في نشأته ولا في تدرّجه، ومن يقول بغير هذا إلا لولوعه بالانتقاص من العرب، ومن غير المسلّم به أن يكون العرب قد اهتدوا إلى غيرهم فيما يتصل بتنظيمه بعد اهتدائهم إلى اختراعه وابتكاره من أنفسهم.[2]

ونجد محمد عابد الجابري يخرج برأي مستفيض -بعد أن قارن بالتحليل المقولات العشر لأرسطو وما يقاربها عند النحاة- فيقول: « هذا الاختلاف بين مقولات أرسطو ومشتقات النحاة العرب وعدم التطابق التام بينهما، بالإضافة إلى ما أبرزناه من اختلاف بين طبيعة الجملة في اللغة العربية وطبيعتها في اللغة اليونانية، وما أشرنا إليه من وجود فجوة ميتافيزيقية* تفصل بين الرؤيتين اللتين تعبر عنهما اللغتان العربية واليونانية، كل ذلك يفسر لنا الصدام الذي عرفته الثقافة العربية بين النحاة والمناطقة والذي عكسته بوضوح المناظرة الشهيرة التي جرت بين أبي سعيد السيرافي النحوي المعتزلي وبين أبي بشر متى بن يونس المنطقي في بغداد سنة(326هـ) بمجلس الوزير الفضل بن جعفر بن الفرات.»[3]

---

[1] محمد عبد الفتاح الخطيب، ضوابط الفكر النحوي، مرجع سابق، ص53-54.

[2] ينظر، محمد الطنطاوي، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، مرجع سابق، ص21- 23.

* الفجوة تتعلق بغياب مقولة الملكية عند العرب والتي هي من المقولات العشر عند أرسطو، وهو غياب ينسجم مع التصور العربي الإسلامي الذي يجعل الملك والملكية لله وحده.

[3] محمد عابد الجابري، بنية العقل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط9، 2009م، ص51- 52.

وغير بعيد عن هذه الحجة يرى محمد عبد الفتاح الخطيب بعد استناده على آراء عبدالرحمن الحاج صالح في مقاله "النحو العربي ومنطق أرسطو" وعبد القادر المهيري في مقاله "خواطر حول علاقة النحو العربي بالمنطق" وغيرهما، أن التفكير النحوي العربي أصيل في نشأته ومقولاته وضوابطه، فهو يحمل في طياته منهج التفكير الإسلامي الذي ينبغي تلمسه في علمين أصيلين هما: علم أصول الفقه وعلم الكلام بدل تلمسه في علوم الآخرين، فوحدة المنهج في هذين العلمين ووحدة المصطلحات فيهما تدل على أن نشأتهما كانت نشأة عربية إسلامية خالصة في خدمة النص القرآني الذي أعطى الأمة العربية حضورها الحضاري، مستدعيا فحوى المناظرة بين أبي بشر متى بن يونس (328هـ) وأبي سعيد السيرافي والتي يقرر فيها هذا الأخير أن النحو العربي له منطقه الداخلي الذي يحكمه وهو غير المنطق الذي قامت عليه اليونانية، فمنطق اليونانية وضعه رجل من يونان على لغة أهلها واصطلاحهم عليها وما يتعارفونه من رسومها وصفاتها وطريقة لسانها في التعبير، أما النحو العربي فهو منطق مسلوخ من العربية وفق معطياتها اللغوية ومستوياتها التعبيرية، فلكل منهما منهج في تفكير أمة مغايرة لأخرى وتحليل سليقة لغوية تباين سليقة أخرى، ومن ثم كان استعمال المنطق الأرسطي بمصطلحاته ومفاهيمه ومقتضياته في العربية -بمعنى تطبيقه فيها أو عليها- كأنه إحداث لغة في لغة مقرّرة بين أهلها وهذا فيه من الفساد ما فيه، إذ فيه وصف لسان ما باعتماد منطق يلاءم لسانا آخر، وكأن السيرافي يرفع شعار لكم منطقكم ولنا منطقنا.[1]

1-3- الرأي التوفيقي بين الأصالة والتأثير:

من بين مجموع الآراء التي استعرضنا بشأن هذه القضية من مؤيد ومعارض لفكرة التأثير ورافض لها، نجد من يوفّق بين هذا وذاك ويقف من المسألة موقفا وسطا مفاده القول بأن المرحلة الأولى من تاريخ التفكير اللغوي عند العرب نشأت بعيدة عن المؤثرات الأجنبية مع أنها اتسمت بالجدل اللغوي والتماس العلل لتأييد بعض القراءات القرآنية، ولكن بعد الاستغراق في القياس والتعليل النحويين كان لابد من الاستعانة بالمنطق اليوناني والذي حسبهم يبدو تأثيره جليا في مراحل متأخرة من الدرس النحوي خاصة عند بداية التأصيل للنحو العربي، هذا التوفيق

[1] ينظر، محمد عبد الفتاح الخطيب، ضوابط الفكر النحوي، مرجع سابق، ص55- 65.

في الرأي هو ما نسجله عند المستشرق الألماني إنو ليتمان الذي يقول في محاضراته التي ألقاها بجامعة القاهرة: « اختلف العلماء الأوروباويون في أصل هذا العلم، فمنهم من قال إنه نقل من اليونان إلى بلاد العرب، وقال آخرون ليس كذلك، وإنما كما نبتت الشجرة في أرضها كذلك نبت علم النحو عند العرب، وهذا هو الذي روي في كتب العرب من زمن ونحن نذهب في المسألة مذهبا وسطا...وهو أنه أبدع العرب علم النحو في الابتداء، وأنه لا يوجد في كتاب سيبويه إلا ما اخترعه هو والذين تقدموه، ولكن لما تعلّم العرب الفلسفة اليونانية من السريان في بلاد العراق تعلموا أيضا شيئا من النحو، وهو النحو الذي كتبه أرسطو طاليس الفيلسوف، وبرهان هذا أن تقسيم الكلمة مختلف، قال سيبويه: فالكلم اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل، وهذا تقسيم أصلي، أما الفلسفة فيُقسّم فيها الكلام إلى اسم وكلمة ورباط، أي الاسم هو الاسم والكلمة هي الفعل والرباط هو الحرف، وهذه الكلمات اسم وكلمة ورباط ترجمت من اليوناني إلى السرياني ومن السرياني إلى العربي، فسُميت هكذا في كتب الفلسفة لا في كتب النحو، أما كلمات اسم وفعل وحرف فإنها اصطلاحات عربية ما ترجمت ولا نقلت.»[1]

وعلى ذات التأسيس ذهب عبده الراجحي الذي قال بعدم إغفال أوجه التشابه بين المنطق والنحو خاصة في قضية التعليل والتيتمثّل عنصرا أساسيا في المنهج النحوي، كما يرى أن تأثير المنطق الأرسطي كان أكثر وضوحا في القرون التالية في التصنيف والتعريف والاصطلاح، ويؤكد أنه من غير المنطقي أن يتأثر النحو تأثرا كاملا بمنهج أرسطو في المنطق لاختلاف الغاية في كل منهما، ودليل ذلك اختلاف الجملة في النحو اختلافا تاما عنها عند أرسطو، كما يثبت أن وجود الأثر المنطقي في النحو دليل على مكانة الجانب العقلي في هذا النحو وهو جانب تَساير مع غيره النقلي في المناخ العام الذي كان يسود البيئة الإسلامية وقت نشأة العلوم وازدهارها.[2]

---

[1] أحمد أمين، ضحى الإسلام، مرجع سابق، ص292- 293.

[2] ينظر، عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، دار النهضة العربية، بيروت، ط1، 1979م، ص104.

يطول بنا الحديث لو استعرضنا مجموع آراء اللغويين المحدثين بشأن هذه القضية ففي مجمل ما لم نذكر نجده لا يخرج عما سبق، لذا اكتفينا بما تقدّم لنصل إلى القول: إن هناك شبه إجماع على وجود تأثير من نوع خاص على النحو العربي فيما تعلّق بمنطق أرسطو سواء من القائلين بكلية التأثير أو ببعضه، بقطع النظر عن كون التأثير حدث ابتداءً أو في مرحلة متأخرة من مراحل الدرس النحوي، وعلى الرغم من عدم وجود أدلة قاطعة تثبت أو تنفي هذا التأثر وتجعل الباحث يطمئن إليها ويصدر أحكامه على هدًى منها، إلا أن هذا لا يمنع من الخوض في هذه القضية ومناقشة الآراء والحجج المبثوثة من لدن الباحثين لعلنا نجد فيها ما يُسلم إلى الحقيقة أو ما يُرَجَّحُ على أنه صواب على أقل تقدير، لأن الحديث عن هذه المسألة له ما يبرره من خلال ما يتوقف عليه من نتائج وما ينبني عليه من أحكام.

والذي نخرج به من هذا كله أن النحو العربي أصيل في بدايته صادر عن تفكير عربي محض، ولما اتصل هذا التفكير بثقافات أمم أخرى كان من الطبيعي أن يتأثر بها ويتسرّب شيء من معطيات تلك الثقافات - وبخاصة المنطق اليوناني- بما يتناسب والعقلية العربية آن ذاك.

ويمكننا تقرير حقيقة أخرى في ختام هذا المبحث مفادها: إنه من سنن المعرفة أن ينتفع اللاحق بما خلّفه السابق من تجارب وأن التأثير والتأثر أمر مقرّر بين اللغات والآداب، وهذا لا يقلل من شأن لغة إن هي أخذت ما يناسبها من لغات أخرى، والاتفاق والتطابق لا يسوِّغ تبعية دراسة لغيرها - وإن اختلف الزمن بينها- لأن الحقيقة واحدة في كل الثقافات ووسائل الوصول إليها قد تتشابه في بعض معطياتها.

2- موقف المحدثين من القياس النحوي:

2-1- مفهوم القياس: القياس في اللغة التقدير على مثال، قَاسَ الشيء إذا قدّره على مثاله[1]، وفي الاصطلاح العام: ردّ الشيء إلى نظيره[2]، وهو في النحو الأساس الثاني الذي يأتي بعد السماع، فكان مبنيا على ما سُمع واستُقرئ في الفترة الزمنية التي حدّدها علماء اللغة للفصاحة في الحضر والبادية، لذا قيل في حدّه: « إنه علم بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب.»[3] وقيل في أهميته: « وهو معظم أدلة النحو والمعول في غالب مسائله عليه، كما قيل: إنما النحو قياس يتّبع*...وقال ابن الأنباري في أصوله: اعلم أن إنكار القياس في النحو لا يتحقق لأن النحو كلّه قياس... فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو...»[4] وهذا يدل على مكانة القياس من علم النحو.

تناول كثير من الدارسين قدامى ومعاصرين موضوع القياس واكتفينا نحن ببيانه اقتضابا درءًا للتكرار، وأننا لسنا ملزمين بتناول أركان القياس وشروطه وبيان علله لأن طبيعة البحث تفرض تناوله وفق منهج نقدي يهدف لبيان مسارات التفكير فيما أُحدث من مقولات تخص النحو العربي في مجمله.

2-2- نقد القياس النحوي:

اهتم اللغويون المحدثون بمبحث القياس في الدرس النحوي وأكدوا على أهميته الكبيرة لأنه الحَكَمُ فيما يمكن استعماله في اللغة ومنبعًا أساسيا تُستمدّ منه القواعد النحوية، ولكن هذا الإجماع لم يكن يشمل كلّ ما جاء به النحاة الأوائل، وسُجِّلت عليه بعض المآخذ في بعض جوانبه ومنها ما ارتبط بالمنطق اليوناني.

---

[1] ابن منظور، لسان العرب،تح، أمين محمد عبد الوهاب، محمد الصادق العبيدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط3، 1999م، ج11، ص370. مادة (قيس)

[2] الشريف الجرجاني، معجم التعريفات، تح، محمد صدّيق منشاوي، دار الفضيلة، القاهرة، ط1، 2004م، ص152.

[3] السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، تح، صلاح الدين الهواري، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 2011م، ص73.

* هذا صدر بيت الكسائي وعجزه: وبه في كل علم ينتفع، إنباه الرواة على أنباه النحاة، مصدر سابق، ج2، ص267.

[4] السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، مصدر سابق، ص73.

فهذا إبراهيم مدكور يرى أن القياس النحوي نبت ونما في العراق حيث نبت ونما القياس الفقهي، ولم يجيء ذلك عبثا وإنما كان وليدَ الاعتداد بالرأي والتأثر بالثقافات الأجنبية ومن بينها منطق أرسطو، وعلى الرغم من اعترافه بأن القياس الأرسطي يسير من الكلّي إلى الجزئي وقياسنا النحوي ونظيره الفقهي يسيران من الجزئي إلى الكلي، إلا أنه يثبت عدم إهمال أرسطو لهذا النوع من الاستدلال حين عرض في لواحق قياسه لضربين من الاستدلال هما: الاستقراء والتمثيل، كما وجّه كلامه نحو بداية القياس الذي وصفه بأنه فطري في صورته الأولى التي تتلخص في تتبع الأشياء المتشابهة، والبحث عن أسبابها وعللها وليس هناك ادعاء بأن هذا القدر الفطري من صنع أرسطو، ولكن عندما تتحول الفطرة إلى فن وصناعة ينبغي البحث عن عوامل هذا التحول، فالقياس النحوي لم يقف عند تلك الصورة الفطرية الأولى، بل فلسفهُ النحاة وافتنوا فيه إلى درجة كبيرة.[1]

ومن الأمثلة التي احتج بها إبراهيم مدكور حول أوجه التشابه تلك الشروط التي حدّدها النحويون وما يقابلها عند أرسطو في إنتاج القياس المنطقي ومنها: حَملُ الأقلّ الأندر على الأعم الأكثر لا العكس، والحمل على ما له نظير أولى من الحمل على ما لا نظير له، وما جاء على أصله لا يُسأل عن علتّه، والقياس على الفاسد فاسد، وإن أجازوا القياس على ما ورد في ضرورة الشعر بشرط أن يستعمل في هذه الضرورة، هذه المبادئ وغيرها تدل حسب إبراهيم مدكور على أن النحاة العرب أرادوا أن يضعوا لقياسهم أصولا تحاكي أصول الفقهاء، وكلاهما يترسمان خطى القياس المنطقي.[2]

غير بعيد عن سابقه يرى علي أبو المكارم أن التأثير المنطقي في القياس النحوي بشكل خاص والتفكير النحوي بشكل عام لم يبرز فجأة، إنما امتزج في بادئ الأمر مع النظرة الإسلامية ثم تجاوزها بعد أن جاء أبو السرّاج (316هـ) ومن بَعدهُ من النحاة، لتظهر الخصائص المنطقية وتفرض وقعها على فكر النحاة وآثارهم، ولم يعد المنهج الإسلامي ملموسا في الأصول العامة إلا في بعض الجزئيات، ويصف أبو المكارم هذا التحول بمثابة وضع النحو وضعا ينطلق من النظرة المنطقية الصورية بمميزاتها الميتافيزيقية التي تبحث عن الماهية دون الاكتفاء بالعلامات

[1] ينظر، إبراهيم مدكور، بحوث وباحثون، مرجع سابق، ص173- 174.
[2] المرجع نفسه، ص174.

الخارجية السطحية، وتهدف إلى الكشف عن العلة الغائية بغية تحقيق الاتساق في البناء النحوي والانسجام بين جزئياته.[1]

ويؤكد أبو المكارم أن التأثُّر العميق بالقياس المنطقي في هذه المرحلة يتجلى في تحليل المقيس وبصورة خاصة في مجال قياس الظواهر، حيث يُلحق النحاة ما يشاؤون من الأحكام بما يشاؤون منها، ويعتبرون ما يُلحقونه به أصلا وما يلحقونه فرعا، ولا يتحرّجون في هذا المجال من أن يقيسوا ما ثبت من الأحكام على ما اختُلِف في ثبوته، كما لا يتردّدون في إلحاق ما يشكّون فيه بما يشكون فيه أيضا، دون أن يستندوا في ذلك كله على سند موضوعي أو يعتمدوا على أساس من الملاحظة الدقيقة المستوعبة للظواهر، فالقياسات النحوية لم تبدأ بما كان ينبغي أن تبدأ منه بتصنيف الظواهر وتحديد علاقاتها لاكتشاف مقوماتها وبلورة خصائصها، فقفزت بذلك إلى النتائج دون أن تلّم بالمؤثرات الموضوعية التي أُسلمت إليها.[2]

ويرى أن تأثر القياس النحوي بشكلية القياس المنطقي أدى إلى إهمال النصوص اللغوية وعدم الاهتمام بها مع أنها السند الوحيد الذي يجب أن يبدأ منه التقنين، ولا ينفي هذه الحقيقة ما يُرى عند النحاة من قياس على الكثير ذلك أن تحديد موقفٍ من النصوص لا يحتمل غير سبيلين لا ثالث لهما: فإما الالتزام بها والوقوف عند ما هو موجود فيها وإما عدم التقيّد بها ما يعني بالضرورة إهمالها.[3]

كما يشير إلى التناقضات الكثيرة بين الأحكام التي ينتجها القياس النحوي الشكلي وبين الواقع اللغوي الذي تستند فيه الأحكام إلى مقومات موضوعية مادتها الموجود بالفعل في الظواهر والنصوص وليس الصورة الذهنية لما هو موجود.[4]

ونراه-أبو المكارم- ينتقد بشدة محاولة أبي البركات الأنباري استغلال المدلول اللغوي لكلمة (القياس) بمعنى (التقدير) في تعريفه للقياس بأنه: عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل، ليجعل من هذه العملية الشكلية امتدادا طبيعيا وذاتيا للمدلول اللغوي، ووصفها بأنها محاولة ساذجة؛ لأن القياس اللغوي يعني تقدير شيء بشيء

---

[1] ينظر، علي أبو المكارم، تقويم الفكر النحوي، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، ط1، 2005م، ص108- 109.

[2] ينظر، المرجع نفسه، ص131.

[3] ينظر، المرجع نفسه، ص132.

[4] ينظر، المرجع نفسه، ص134.

فيتضمن بالضرورة المُقدَّر والمُقدَّر عليه، ويقف عند هذا الحد دون أن يشير إلى وجود شروط محدّدة يتم فيها وبها هذا التقدير، أما المفهوم الاصطلاحي لم يغيِّر كثيرا من المدلول اللغوي فهو بدوره عملية شكلية يتم فيها إلحاق فرع بأصل ولم يحدّد الجامع بينهما بصورة قاطعة، إذ الأصالة والفرعية لا ترتبط بمقاييس ثابتة تُحدِّد أنماطها وتسجِّل أبعادها ما مكن الباحث أن يُلحق ما يشاء بما يشاء، معتبرا ما يشاء من النصوص أصلا وما يشاء من النصوص فروعا لذلك الأصل.[1]

كما يوجِّه نقدا آخر مفاده: إذا كان القياس حَمل شيء على شيء بضرب من الشبه، فما من شيء يشبه شيئا من وجه إلا ويفارقه من وجه آخر، فإن كان وجه المشابهة يوجب الجمع فوجه المفارقة يوجب المنع لوجود المفارقة؛ فإن ما لم يسم فاعله وإن أشبه الفاعل من وجه فقد خالفه من وجه، فإن كان وجه المشابهة يوجب القياس فوجه المفارقة يوجب منع القياس.[2]

أما تمام حسان وبعد تأكيده على أثر المنطق في القياس النحوي واستعماله كوسيلة منهجية في دراسة اللغة، راح ينتقده على أساس أن الصوغ القياسي يتصل بنشاط من يستعمل اللغة لا بمنهج من يبحث في اللغةوشتّان ما بين من يستعمل اللغة ومن يبحث فيها، وإن الفرق بينهما هو فرق ما بين الفرزدق وابن أبي إسحاق.[3]

ونجده يعيب على المتقدمين القسم الثالث في القياس وهو المطرد في الاستعمال الشاذ في القياس ويستغرب كيف يرضاه اللغويون، لأن القياس يقصد به دائما أن يكون جاريا على الاستعمال المطّرد، فإذا كان القياس مخالفا للاستعمال المطّرد لا يُقبل مهما أجاد المدافعون عنه دفاعهم، والذي دعاهم إلى قبول هذا -حسب رأيه- هو القسمة المنطقية التي جرت في ظلِّ منطق أرسطو، وبعد هذا لا يمكن عدُّ القياس وسيلة منهجية في دراسة اللغة حتى مع وجود اطراد القوانين الصوتية وما

---

[1] ينظر، علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، ط1، 2006م، ص77- 78.

[2] المرجع نفسه، ص80.

[3] تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 2000م، ص43.

يسمى بالصوغ القياسي، فهما نتيجتان من نتائج الملاحظة والاستقراء لا وسيلتان من وسائل الدراسة والمنهج.[1]

ويشير كمال بشر إلى اتخاذ المتقدمين القياس المنطقي منهجا وطريقا من طرائق التفكير في النحو، والقياس في حدِّ ذاته مبدأ مقبول ومشروع في كل العلوم بشرط وجود توافق أو تماثل بين المقيس والمقيس عليه في السمات والصفات، وأن يكون المقيس عليه في اللغة بالذات له واقع ووجود يتمثل في الاستعمال الحي للكلام، ويرى أن علماء العربية بالغوا في تطبيق هذا المبدأ وبالغو في الالتزام بأحكامه حتى قبلوا ما يجيزه القياس المنطقي وإن لم يرد به السماع، ويفضلون لغة قبيلة على لغة أخرى انطلاقا من القياس لا على أساس الظواهر اللغوية التي تتمتع بالأفضلية بسبب سعة الانتشار واطراد الخواص وتوافقها.[2]

كما يصف القدامى بأنهم كانوا مغرمين بالقياس حتى إن بعضهم نصَّب نفسه للدفاع عنه وترويج أحكامه واتخذها مبدأً عاما في صنعة النحو وتصنيف مسائله وقضاياه، فهذا ابن جني (392هـ) اللغوي الفيلسوف والفيلسوف اللغوي يقول: إذا بطل أن يكون النحو رواية ونقلا وجب أن يكون قياسا وعقلا، ولم يقف بهم الأمر عند هذا الحد، بل تجاوزوه إلى توسيع دائرة القياس وتشعيب مسائله قصدًا إلى الأخذ بها وتطبيقها على التفكير النحوي.[3]

ويلخص إبراهيم أنيس ذلك الفرق الحاصل بين نظرة القدماء للقياس اللغوي ونظرة المحدثين في الآتي:[4]

أ- ما يقاس عليه عند القدماء هو النصوص التي سمعت عن العرب وقد حُدِّد زمانها ومكانها عند جمهور العلماء، أما الذي يقاس عليه لدى المحدثين فهو ما يختزنه المرء في حافظته من مسائل اللغة.

ب- حاول البصريون تحديد نسبة شيوع الظاهرة التي يقاس عليها، أما المحدثون فقد رأوا أن المرء لا يقوم بعملية القياس على أساس نسبة الشيوع

---

[1] المرجع السابق، ص 46- 47.

[2] كمال بشر، اللغة العربية بين الوهم وسوء الفهم، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، ط1، 1999م، ص140.

[3] ينظر، المرجع نفسه، ص 140.

[4] إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلومصرية، القاهرة، ط3، 1966م، ص29- 30.

فحسب، بل قد يكون قياسه في بعض الأحيان على قدر سيطرة ذلك المذخَّر في الحافظة على شعور صاحبه وإن تمثّل في قليل من الشواهد فقد يحدث أن يتم القياس في ذهن المرء على أساس مثال واحد أو مثالين.

ج- كان القدماء يظنون أن عملية القياس إنما يقوم بها أولئك الذين كرّسوا حياتهم لخدمة العربية، أما أصحاب اللغة الفصحاء الذين يُحتج بكلامهم فلا يكادون يلجأون إلى هذا القياس في حياتهم، ولهذا ظهر في كتبهم ما سُمي بالقياس وما سُمي بالسماع.

من كل هذا يمكن اعتبار ما حصل من تطور في النحو وأصوله وتفريعاته وأحكامه المختلفة إنما يرجع في الأساس إلى المذهب العقلي الذي اشتهر به النحاة المعتزلة؛ والذي كان يعرض كلّ شيء على العقل ليرى مدى قبوله ورفضه، ولم تكن الفلسفة اليونانية أو المنطق الأرسطي إلا عاملا مساعدا في تحقيق ذلك سواء في مناهج التأليف أو في مناهج التفكير النحوي، ولأجل ذلك يمكن الخلوص إلى نتيجة مفادها أن كلّ ما طرأ على مناهج النحاة في البحث والتأليف إنما جاء بتأثير العلوم الإسلامية ولاسيما علم الكلام الذي نظر في الفلسفة واستوعبها ثم أخذ منها ما يخدم مناهجه، فكان هذا الأخذ موحيا بوجود أثر فلسفي يوناني.

كما يذهب بعض اللغويين المحدثين إلى القول بأن الإغراق الصوري في القياس ساهم في نمو التأثيرات المنطقية وتراكمها في البحوث النحوية المتأخرة، ومن ضمن هذه التأثيرات ما عُرف بالعلل النحوية التي أصبحت ركيزة الحكم النحوي في القياس بمفهومه الجديد المستمد من المنطق، كما أصبحت العلل في كثير من مقتضيات التراث النحوي لا تبدأ من الواقع اللغوي، بل من النظر العقلي السابق على الواقع اللغوي، ولا تلتزم بالموجود بالفعل وإنما تفترض أسسًا سابقة في الوجود على الموجود ومؤثرة فيه.[1]

[1] ينظر، علي أبو المكارم، تقويم الفكر النحوي، مرجع سابق، ص100- 106.

3- موقف المحدثين من العلل النحوية:

3-1- مفهوم العلة: العلة في اللغةالسَبَبُ، وعِلَّةُ الشيء سَبَبُهَ، يقال:هذا عِلَّةٌ لهذا أي سَبَبٌ.[1] وفي الاصطلاح: هي ما يتوقف عليه وجود الشيء ويكون خارجا مؤثرا فيه.[2] والتعليل:تقرير ثبوت المُؤثِّر لإثبات الأثر.[3]

وجد التعليل النحوي واضحًا عند اللغويين الذين سبقوا سيبويه، فهذا عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (117هـ) يُوصف بأنه أوّل من بعج النحو ومدّ القياس وشرح العلل،[4] ويذكر الزجاجي (337هـ) عن بعض شيوخه « أن الخليل بن أحمد رحمه الله سُئل عن العلل التي يَعتلّ بها في النحو فقيل له: عن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك؟ فقال: إنّ العرب نطقت على سجيتها وطباعها، وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وإن لم يُنقل ذلك عنها، واعتللت أنا بما عندي أنه علّة لما عللتهُمنه، فإن أكن أصبت العلّة فهو الذيالتمستُ، وإن تكن هناك علّة له فَمَثَلِي في ذلك مَثلُ رجل حكيم دخل دارا محكمة البناء، عجيبة النظم والأقسام، وقد صحّت عنده حكمة بانيها، بالخبر الصادق أو بالبراهين الواضحة والحجج اللائحة، فكلما وقف هذا الرجل في الدّار على شيء منها قال: إنما فعل هذا هكذا لعلّة كذا وكذا، ولسبب كذا وكذا، سَنَحَتْ له وخَطرتْ بباله مُحتمِلَة لذلك، فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلّة التي ذكرها هذا الرجل الذي دخل الدار، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلّة، إلا أنّ ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علّة لذلكفإن سنح لغيري علّة لما علّلته من النحو هو أليق مما ذكرته بالمعاول فليأت بها.»[5]

ما يلاحظ من نصّ الخليل بن أحمد أن اللغة منطقية باعتبار قيام علل الكلام في عقول العرب وإن لم يُنقل ذلك عنها، وكلُّ علل الخليل التي يعتلُّ بها للظواهر اللغوية إنما هي من عقله وثاقب فكره لم يلجأ في استخراجها إلى علم معين أو

---

(1) ابن منظور، لسان العرب، مصدر سابق، ج9، ص367.
(2) الشريف الجرجاني، معجم التعريفات، مصدر سابق، ص130.
(3) الكفوي، الكليات، تح، عدنان درويش، محمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1998م، ص294.
(4) القفطي، إنباه الرواة على أنباه النحاة، مصدر سابق، ج2، ص105.
(5) الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تح، مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط3، 1979م، ص65-66.

خبر، وإن هذه العلل ليست جبرية ليتحتّم على النحاة بعدهُ نقلها وحكايتها وإنما باب التعليل مفتوح لمن أراد أن يعتلّ لكلام العرب أو يجتهد في إبراز حكمة اللغة العربية.[1]

3-2- العلة النحوية والمنطق اليوناني:

عن ارتباط العلّة النحوية بالمنطق اليوناني استأثرنا أن نأخذ آراء سعيد الملخ على سبيل التمثيل كون تأثر القياس بالمنطق كما أسلفنا يستلزم بلوغ صداه إلى التعليل، فهو يري- سعيد الملخ-أن العلّة النحوية في مرحلة النشأة والتكوين كانت بعيدة عن التأثر بالمنطق، أما في مرحلة الازدهار مع إطلالة القرن الرابع الهجري وبعدها فلا مجال لإنكار تأثير المنطق على النحو وفروعه التأصيلية، وبدا واضحا دوره في ترسيخ التعليل في النحو العربي لأنه أعطى للنحاة وسائل جديدة للنظر والتعليل باستعمال المقولات والمصطلحات الفلسفية، ويرى أنه لا ضير من الفلسفة النحوية كوسيلة لتنظيم الفكر، وترتيب العرض، وتوضيح القاعدة، وإبراز الثمار التي تمخّضت عنها القاعدة، لكن إذا خرجت عن هذه الأصول في الاستعمال إلى الغلو والجدل وتعليل التعليل مما يؤدي بالقارئ إلى التعقيد وإرهاق الذهن، فهذا هو المنهج الفلسفي المنبوذ.[2]

والمعروف في كلّ منهج علمي أنه يُعنى أولا وآخرا بالإجابة عن (كيف) تتم هذه الظاهرة أو تلك، فإذا تعدّى هذا النوع من الإجابة إلى محاولة الإجابة عن (لماذا) تتم هذه الظاهرة أو تلك، لم يعد هذا منهجا علميا، بل لا مفرّ من وصفه بالحدس والتخمين وتفسير الإرادة والبحث عن الحكمة الإلهية في وجود هذه الظواهر.[3]

---

[1] محمد العبيدي، النحو العربي ومناهج التأليف والتحليل دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، د ط، 1989م، ص282.

[2] ينظر، سعيد الملخ، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، دار الشروق، عمان-الأردن، ط1، 2000م، ص172- 177.

[3] تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، مرجع سابق، ص50.

3-3- تقسيمات الزجاجي للعلل النحوية:

قبل عرض مواقف المحدثين من العلل النحوية يحسُن بنا ذكر تقسيم الزجاجي للعلل، حيث نجده قسّمها على ثلاثة أضرب:[1] علل تعليمية، وعلل قياسية، وعلل جدلية نظرية؛ فأما التعليمية فهي التي يُتوصَّل بها إلى تعلم كلام العرب، لأنا لم نسمع نحن ولا غيرنا كلّ كلامها منها لفظا، وإنما سمعنا بعضا فقسنا عليه نظيره... فمن هذا النوع من العلل قولنا: (إنّ زيدًا قائمٌ) إن قيل: بم نصبتم زيدا؟ قلنا بـ: (إنّ) لأنها تنصب الاسم وترفع الخبر، لأنا كذلك عُلّمناه ونَعلمهُ... فهذا وما أشبهه من نوع التعليم وبه ضُبط كلام العرب.

فأما العلة القياسية؛ فأن يقال لمن قال: نصبتُ (زيدًا) بـ (إنّ) في قوله: (إنّ زيدًا قائمٌ) ولم وجب أن تنصبَ (إنّ) الاسم؟ فالجواب في ذلك أن يقول: لأنها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدي إلى مفعول فحُملت عليه فأعملت إعماله لما ضارعته، فالمنصوب بها مشبَّه بالمفعول لفظا، والمرفوع بها مشبه بالفاعل لفظا، فهي تشبه من الأفعال ما قدّم مفعوله على فاعله نحو: (ضَرَبَ أَخَاكَ مُحَمّدٌ) وما أشبه ذلك.

وأما العلة الجدلية النظرية؛ فكل ما يعتل به في باب (إنّ) بعد هذا، مثل أن يقال: فمن أي جهة شابهت هذه الحروف الأفعال؟ وبأيِّ الأفعال شبّهتموها؟... وحين شبهتموها بالأفعال لأيِّ شيء عدلتم بها إلى ما قُدِّم مفعوله على فاعله نحو: (ضَرَبَ زَيدًا عَمَرُو) وهلا شبهتموها بما قُدِّم فاعله على مفعوله لأنه هو الأصل وذاك فرع ثان؟فأي علّة دعتكم إلى إلحاقها بالفروع دون الأصول؟... وكلّ شيء اعتل به المَسؤول جوابا عن هذه المسائل فهو داخل في الجدل والنظر.

3-4- رأي ابن مضاء في العلل النحوية:

انطلاقا من تقسيمات الزجاجي للعلل يجدر بنا القول: إن أول من تعرّض للعلل النحوية بالنقد هو ابن مضاء القرطبي (592هـ) في كتابه (الردّ على النحاة) والذي أحدث جدلا فيما بعد عند المحدثين، فنجده من خلال كتابه يقسِّم العلل إلى نوعين: الأول سماه (العلل الأول) والثاني أطلق عليه (العلل الثواني والثوالث) وهو ما يقابلها عند الزجاجي على التوالي (العلل التعليمية) و (العلل القياسية والجدلية)

[1] الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، مصدر سابق، ص64- 65.

فالفرق بين (العلل الأول) و (العلل الثواني والثوالث)أن الأُول بمعرفتها تحصل لنا المعرفة بنطق كلام العرب المُدرك منا بالنظر، والعلل الثواني والثوالث هي المستغنى عنها في ذلك، ويؤكد هذا في قوله: « ومما يجب أن يسقط من النحو العلل الثواني والثوالث، وذلك سؤال السائل عن (زيد) من قولنا: (قَامَ زَيْدٌ) لم رُفع؟ فيقال: لأنه فاعل وكلّ فاعل مرفوع، فيقول: ولم رفع الفاعل؟ فالصواب أن يقال له: كذا نطقت به العرب، ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر ولا فرق بين ذلك وبين من عرف شيئا ما حرام بالنص... ولو أجبت السائل عن سؤاله بأن تقول له: لِلفرق بين الفاعل والمفعول فلم يقنعه وقال: فلِمَ لم تعكس القضية بنصب الفاعل ورفع المفعول؟ قلنا له: لأن الفاعل قليل لأنه لا يكون للفعل إلا فاعل واحد، والمفعولات كثيرة، فأُعطي الأثقل الذي هو الرفع للفاعل، وأعطي الأخف الذي هو النصب للمفعول، لأن الفاعل واحد والمفعولات كثيرة، ليَقِلَّ في كلامهم ما يستثقلون ويكثر في كلامهم ما يستخفُّون، فلا يزيدنا ذلك علما بأن الفاعل مرفوع، ولو جهلنا ذلك لم يضرنا جهله؛ إذ قد صحّ عندنا رفع الفاعل الذي هو مطلوبنا باستقراء المتواتر الذي يوقع العلم.»[1]

من ذلك يتضح حكم ابن مضاء على نوعي التعليل؛ فالفاعل مرفوع وكفى هكذا نطقت به العرب وثبت بالاستقراء من الكلام المتواتر، مثله مثل الحكم بالحرمة على الشيء بالنص القاطع الذي لا يبحث عن شيء وراءه، هذا الوصف هو العلّة الأولى وهو مقبول ولا شيء فيه، أما العلل الثواني والثالث فيجب أن تسقط من النحو، فهي لا تزيد المرء علما بأن الفاعل مرفوع ولو جُهلت لم يضر جهلها.

بعد طرحه هذا راح يقسم العلل الثواني إلى ثلاثة أقسام: قسم مقطوع به، وقسم فيه إقناع، وقسم مقطوع بفساده، ودلَّل على كلّ قسم منها مبينا وجوب الاستغناء عنها باستثناء القسم الأول وهو المقطوع به، ممثلا له بقول القائل: « كلّ ساكنين التقيا في الوصل وليس أحدهما حرف لين فإن أحدهما يحرّك... مثل قولنا: (أكرِمِ القومَ)...فيقال لما حُرِّكت (الميم) من (أكرِم) وهو أمر؟ فيقال له: لأنه لقي ساكنا آخر، وهو لام التعريف، وكلّ ساكنين التقيا بهذه الحال فإن أحدهما يُحرّك، فإن قيل: ولم لم يتركا ساكنين؟ فالجواب لأن النطق بهما ساكنين لا يمكن للناطق، فهذه

[1] ابن مضاء، الرد على النحاة، تح، شوقي ضيف، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 1947م، ص151-152.

قاطعة وهي ثانية...»[1] وعرض لعلل الاسم الممنوع من الصرف ورفضها وقال باكتفاء علّة ما سُمع عن العرب وجرى على كلامهم.

3-5- آراء المحدثين في العلل النحوية:

كلّ ما جاء به ابن مضاء في باب العلة قصدُهُ إبراز تكلُّف النحويين في إظهار العلل، وقد أيده في ذلك غير واحد من المحدثين ومنهم شوقي ضيف - محقق كتاب ابن مضاء- الذي اعتبر ما يفترضه النحاة من علل وأقيسة لا دليل عليها إلا النظر العقلي، وأننا لسنا في حاجة إليه ولا إلى ما يأتي به النحاة من تمارين لا تفسِّر صيغا عربية، وإنما تفسِّر صيغا لهم يكثر جدلهم حولها ويكثر خلافهم، وإن هذا كلّه ليُحِيل النحو ألغازا.[2]

وتدليلا على تأييده لما جاء به ابن مضاء قوله: « وما من ريب في أن من يقرأ كتابا مطولا في النحو كشرح السيرافي على كتاب سيبويه، أو شرح ابن حيان على التسهيل، يحسُّ أن النحاة أفسدوا النحو بكثرة ما وضعوا فيه من فروع وعلل وأصول وأقيسة ومسائل غير عملية، ومن أجل هذا كلّه كنا نثني على هذا الصوت الأندلسي الذي انبعث في القرن السادس للهجرة يهتف نحو[حذف]* الأقيسة والعلل والتمارين غير العملية عن النحو، فإنّ فيها فسادا واضطرابا كثيرا.»[3]

ونجد إبراهيم مصطفى -وهو أول من دعا إلى تجديد النحو في العصر الحديث- ينتقد تعليل النحويين في أكثر من موضع خاصة فيما تعلّق بمنع الاسم من الصرف بمشابهة الفعل إذ يقول: « أما تعليلهم منع الصرف بمشابهة الفعل فلو صحّ لكان أولى الأسماء بالمنع من الصرف الأسماء المشتقة من اسم الفاعل واسم المفعول فهما يسايران الفعل في هيئته وفي معناه، حتى عدّهما جماعة من النحاة نوعا من أنواع الفعل.»[4] ويعطي دليلا آخر ليثبت التباعد بين الاسم الممنوع من الصرف وعلّة مشابهته بالفعل فيقول: « وإذا تتبعنا بالنقد العلل التي جعلوها سببا في تحقيق المشابهة بين الاسم والفعل وجدنا منها ما لا يكون في الفعل وما حقّه أن يباعد بين

---

[1] المصدر السابق، ص152- 153.
[2] ينظر، شوقي ضيف، مدخل كتاب الرد على النحاة، ص45.
* أضفنا كلمة [حذف] لتقديرنا أنها ساقطة من المتن.
[3] المصدر نفسه، ص ن.
[4] إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، د ط، 2014م، ص100.

الاسم والفعل لا أن يقرِّب بينهما، فالعَلَمِيَّة من أخصِّ صفات الاسم وأبعدها عن الفعل، والعجمة والتركيب المزجي من حقهما أن يُبعدا الكلمة عن شبه الفعل، فإن الكلمة العربية قد تنقل إلى اللغة وتُستعمَلُ اسمًا وعلمًا، ولكنها لا تسلك مسالك الفعل حتى تصاغ صوغ الأفعال فيها وتخضع لتصريفها... فأولى بالعجمة أن تكون عنوان الاسمية لا الفعلية.»[1] وأخذ ينتقد مشابهة القدماء الاسم بالفعل ووَصفِهم لهذه العلّة بالمشابهة الفرعية، والتي فنّدها بأمثلة أخرى لينعتهم بالاضطراب في التعليل وضعف مسلكهم فيه.

ويرى مهدي المخزومي أنه لا جدوى من العلل الفلسفية التي أتت على حيوية الدرس النحوي إذ قال: « لقد أصبحت الحاجة ماسّة إلى نحو جديد خُلوٍ مما علق به في تاريخه الطويل من شوائب ليست منه، مدروس وفق منهج يلائِمه، مبرأ من هذه التعليلات الفلسفية التي اصطنعها القوم، والتي أتت على حيوية هذا الدرس اللغوي فعصفت بها...»[2] وعبّر عن مسألة شبه الاسم الممنوع من الصرف بالفعل بأنها مسألة تقوم على الافتعال حين قال: « إن مسألة شبه الاسم بالفعل مسألة تقوم على الافتعال وتشير إلى ما ارتكبه النحاة من تمحُّلٍ، لأنه إذا كان لبناء (أفعل) علمٌ أو صفةٌ شَبَهٌ بالفعل من حيث الزنة والزيادة، فليس هناك أي شبه به في (عمر، فاطمة، ماجد) وغيرها مما لا ينصرف وليس له زنةُ الفعل...»[3]

ويذهب عبدالستار الجواري مذهب سابقيه في أن تفسير النحويين لعلل شبه الاسم الممنوع من الصرف بالفعل لا يخلو من الإبهام والغموض فيقول: « أما الأسماء التي لا تستحق التنوين فهي أيضا لا تستحق الخفض بالكسرة، وهي التي يقول فيها النحاة أنها ممنوعة من الصرف لأنها تشبه الفعل، وهم يفسِّرون هذا الشبه تفسيرا لا يخلوا من الإبهام والغموض.»[4] ويعلل حُكمه هذا بقوله: « يقولون إن الأفعال فرع من الأسماء لأنها مفتقرة إليها من حيث إن الفعل لا يقوم بنفسه، وإنّ طائفةً من الأسماء - وهي التي تمنع من الصرف -هي فروع لا أصول، فالفرعية هي وجه الشبه بين هذه الأسماء وبين الأفعال، ومعنى الفرعية فيما يبدو

---

[1] المرجع السابق، ص100-101.
[2] مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، بيروت، ط2، 1986م، ص27.
[3] المرجع نفسه، ص89.
[4] عبدالستار الجواري، نحو التيسير دراسة ونقد منهجي، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، ط2، 1984م، ص116.

من كلام ابن يعيش هو أن هذه الأسماء محدودة بحدود مقيّدة بوجود السببين المانعين من الصرف فيها، والتحديد فرع من الإطلاق، والإطلاق هو الأصل، وهكذا نرى أن هذا التشابه مشوب بالإبعاد والغرابة، لا يكاد المتأمِّل يلحظه أو يلحظ توجيه النحاة إياه إلا بعسر ومشقّة.»[1]

مع أننا نجد عبدالستار الجواري يرفض بعض العلل النحوية ومنها ما أسلفنا ذكره، إلا أن موقفه من تعليل الظواهر ليس موقف الرافض لها وإنما « ضرب من إثارة التفكير لا سبيل إلى صدِّه أو الوقوف في وجهه، بل ليس من مصلحة البحث العلمي ولا من التوفيق في التعليم أن يُهمل ويُترك، وإنما تقضي أصول البحث والتدريس بتشجيعه وتوجيهه حتى يكون سببا يربط مادة البحث والدرس بتفكير الدارس، ويجعلها جزءا من واقع فكره وعقله، على أن البراعة في توجيه هذا الفضول واستثماره هي التي تجعل منه وسيلة لتحقيق تلك الغاية.»[2]

ما يستخلص من هذا الرأي المتوازن هو أن حذف العلل يصّح إذا اقتصرنا على الغاية التعليمية لعلم النحو حتى لا تضيق بها عقول الدارسين والمتعلمين، فالبحث في الأسباب والظواهر ليس معدوم الفائدة، ولكنه يكون كذلك إذا انحرف عن طبيعة الدراسة اللغوية واشتغل بالتعليل المنطقي الذي لا يستند إلى طبيعة تركيب اللغة والتي ترجع إلى المتكلم نفسه.

إن النحاة في اعتمادهم على هذه السبل في التعليل، إنما كانوا يحاولون تنظيم إطار عام للدرس النحوي والإجابة عن كل الإشكالات الواقعة أو المحتملة الوقوع، وغرضهم من ذلك كلّه بناء صرح لغوي شامخ يرتكز على جملة من القواعد الكلية التي توجب سدّ الفراغات الجزئية، وقد أفضى التأمل في هذا الباب إلى ظهور ما عُرف فيما بعد بنظرية العامل اهتداءً بفكرة لكلّ سبب مُسبِّب، ولكن من كان أصلُهُ مُتكلّما فيه بالنقد فطبيعة الأمر تقتضي أن لا يسلم منه فرعه.

---

[1] المرجع السابق، ص ن.
[2] المرجع نفسه، ص 49.

4- موقف المحدثين من العامل النحوي:

4-1- مفهوم العامل والإعراب:

احتلّت نظرية العامل مكانة أساسية في الدرس النحوي العربي عند القدماء وبسطت سلطانها عليه لارتباطها المباشر بظاهرة الإعراب؛ التي تعنى بتغيُّر أواخر الكلم وبيان دلالات التراكيب اللغوية، ونلتمس ذلك الارتباط عند الوقوف على حدِّ كلّ منهما.

يعرِّف الشريف الجرجاني العامل بأنه: « ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب.»[1] هذا التعريف يبين أثر العامل في توجيه الحركة الإعرابية آخر الكلمة، كما يوضح تأثير العامل دون الإشارة إلى المعنى، ويعرِّفه ابن الحاجب (646هـ) بقوله: « العامل ما به يتقوَّم المعنى المُقتضي للإعراب.»[2] وفسّر الرضي (686هـ) تعريف ابن الحاجب بقوله: « العامل في الاسم ما يحصل بواسطته في ذلك الاسم المعنى المقتضي للإعراب، وذلك المعنى كون الاسم عمدة أو فضلة أو مضافا إليه العمدة أو الفضلة...»[3] نجد تعريف ابن الحاجب قد أشار إلى ما يُحدثه العامل من أثر لأجل المعنى.

أما الإعراب فنجد من جعله أثرا من آثار العامل دون الإشارة إلى المعنى وهو الأغلب، فيعرفه ابن هشام (761هـ) بأنه: « أثر ظاهر أو مقدّر يجلبه العامل في آخر الكلمة.»[4] وهناك من جعل الإعراب هو الدلالة على المعنى بالأثر الذي يُحدثه العامل، وهو ما نجده في تعريف ابن يعيش (643هـ) للإعراب بأنه: «الإبانة عن المعاني باختلاف أواخر الكلم لتعاقب العوامل في أولها.»[5] ما يلاحظ من تعاريف النحاة للإعراب أنهم ذكروا العامل وأثبتوا دوره إما في التركيب أو الدلالة.

---

[1] الشريف الجرجاني، معجم التعريفات، مصدر سابق، ص122.
[2] الرضي الإستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب، نح، حسن الحفظي، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الجيزة- القاهرة، ط1، 1993م، ج1، ص64.
[3] المصدر نفسه، ص65.
[4] بركات هبود، شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 1984م، ص167.
[5] ابن يعيش، شرح المفصّل للزمخشري، إدارة الطباعة المنيرية، القاهرة، دط، د س، ج1، ص72.

4-2- نشأة العامل النحوي:

ارتبطت نشأة العامل النحوي عند المحدثين بمبدأ التعليل فقد ذهب محمد حماسة عبد اللطيف إلى القول: « وليس العامل في أوَّل أمره إلا ضربا من التعليل، فقد رأى النحاة وهم يُقعِّدون للغة أن الكلمة قد تأتي مرّة مرفوعة وأخرى منصوبة وثالثة مجرورة، واستجابة لطبيعة التعليل التعليمية رأوا أن يربطوا ظاهرة رفع الأسماء بدواعيها أو بأحوالها التي تكون عليها، فأداهم ذلك إلى القول بعوامل الرفع وعوامل النصب وغيرها من العوامل.»[1]

ويؤيد هذا القول ما جاء به علي الياسري بأن « العامل كان وليد التفكير في العلة، لأن تغيُّر أواخر الكلمات بتغيُّر مواضعها في التركيب من الناحية الصوتية، هو الذي لفت نظرهم ودفعهم إلى البحث عن سرِّ هذا التغيير وعن علّته والمُسبِّبِ له.»[2]

عندما كانت نظرية العامل وليدة لمبدأ التعليل كان من البديهي أن لا تسلم من النقد وإعادة النظر فيها، بل وإلغائها من الدرس النحوي ككل، ومن دعا إلى ذلك كثيرٌ اقتداءً برأي ابن مضاء في كتابه (الردّ على النحاة) والذي قال بالإلغاء صراحة: « قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحوي عنه، وأُنبِّه على ما أجمعوا على الخطأِ فيه، فمن ذلك ادعائهم أن النصب والخفض والجزم لا يكون إلا بعامل لفظي، وأن الرّفع منها يكون بعامل لفظي وبعامل معنوي... فظاهر هذا أن العامل أحدث الإعراب، وذلك بيِّن الفساد.»[3]

4-3- الرافضون للعامل النحوي:

هذا الأثر الذي تركه ابن مضاء لقي اهتماما كبيرا في العصر الحديث؛ حيث مكّن دعاة التجديد من تبني فكرة إلغاء العامل وما يتبعه من تأويل وتقدير، وذلك لاعتبارات عديدة منها دعوى التأثر بالفلاسفة والمتكلمين، وأنها ليست من مناهج علم اللغة الحديث في شيء، ولا تسهم في تيسير النحو وتسهيل فهمه.

---

[1] محمد حماسة عبد اللطيف، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، مكتبة أم القرى، الكويت، ط1، 1984م، ص167.

[2] علي الياسري، الفكر النحوي عند العرب أصوله ومناهجه، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ط1، 2003م، ص229.

[3] ابن مضاء، الرّدّ على النحاة، مصدر سابق، ص85- 86.

وأبرز من دعا إلى إلغاء نظرية العامل من المحدثين نجد إبراهيم مصطفى في كتابه (إحياء النحو) والذي حدّد غرضه من تأليفه بقوله: « أطمع أن أغيِّر منهج البحث النحوي للغة العربية، وأن أرفع عن المتعلِّمين إصر هذا النحو، وأبدلهم منه أصولا سهلة يسيرة تقرِّبهم من العربية وتهديهم إلى الحظِّ من الفقه بأساليبها.»[1] وبعد بيان مراده من مُؤلّفه ذهب لعرض فحوى النظرية في كتب القدماء وبيان شواهدهم ومواطن اختلافهم مُتعرِّضًا لذلك بالتحليل والنقد لينتهي به القول إلى أن « تخليص النحو من هذه النظرية وسلطانها هو عندي خير كثير، وغاية تقصد، ومطلب يُسعى إليه، ورشاد يسير بالنحو في طريقه الصحيحة بعدما انحرف عنها آمَادًا، وكاد يَصُدُّ الناس عن معرفة العربية وتذوق ما فيها من قوَّة على الأداء ومزية في التصوير.»[2]

ونجد شوقي ضيف على رأس المنادين بإلغاء نظرية العامل اقتفاءً لخطى ابن مضاء في دعوته، وأشار إلى ذلك في مدخل تحقيقه لكتاب (الردّ على النحاة) فقال: « وأكبر الظن أنه قد اتضح الآن ما نزعمه من أننا حين نطبِّق على أبواب النحو ما دعا إليه ابن مضاء من منع التأويل والتقدير في الصيغ والعبارات، كما نطبِّق على هذه الأبواب ما دعا إليه من إلغاء نظرية العامل، نستطيع أن نصنِّف النحو تصنيفا جديدا يحقّق ما نبتغيه من تيسير قواعده تيسيرا محققا، وهو تيسير لا يقوم على ادعاء النظريات، وإنما يقوم على مواجهة الحقائق النحوية.»[3]

وأيّد محمد حماسة سابقيه وحمّل نظرية العامل المسؤولية في تعقيد النحو العربي بقوله: « العامل هو المسؤول عما أصاب النحو العربي من تعقيد، وإن كان في أوّل أمره قد وضع لتعليم اللغة وتسهيل تراكيبها للدارسين، وكما أننا لا نستطيع أن نصف نحاتنا السابقين بالخبل ولا التخرُّص ولا اللَّغط ولا اللَّجاجة، فلا نستطيع أيضا أن نصف الدّاعين إلى إلغاء العامل من النحو العربي بهذا، حتى لا تكون هناك مصادرة.»[4] وراح يتحفَّظ على فكرة العامل التي شغلت النحاة عن دراسة الجملة مع أن الإعراب ليس إلا جزء منها فقال: « ومن آثار فكرة العامل في النحو

---

[1] إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، مرجع سابق، ص14.
[2] المرجع نفسه، ص 114.
[3] شوقي ضيف، مدخل كتاب الرد على النحاة، مصدر سابق، ص76.
[4] محمد حماسة عبد اللطيف، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، مرجع سابق، ص199.

العربي أنه شغل النحاة عن دراسة الجملة العربية دراسة أسلوبية، بل تعلّقت الدراسة بالبحث عن العوامل فتوزَّعت قواعد الحكم الواحد على أبواب مختلفة، واهتمَّت كتب النحو بالمرفوعات والمنصوبات والمجرورات أكثر من اهتمامها بالجملة وأنواعها... مع أن نظام الجملة تربطُهُ علائق أخرى وقرائن متعاونة ليس الإعراب إلا واحدة منها.»[1]

ويرى كمال بشر أن غلو النحاة في الإعراب والعامل أدى إلى الإسراف في وضع الافتراضات العقلية، وأدى بهم هذا إلى إهمال وظائف الكلام ودلالاته حين يقول: « لقد أدى غلوهم في الإعراب وتوجيهاته وتحليل مسائله على وجه يتفق مع العامل ونوعيته، إلى الإسراف في التمارين غير العملية والافتراضات الذهنية وما يتبع ذلك من تأويلات وتقديرات ليس لها من الواقع اللغوي نصيب...وهكذا شغلوا أنفسهم بالأشكال والصور وأهملوا وظائف الكلام ودلالاته على الرغم من أنها هي لُبُّ وظائف النحو وقمّة مقاصده.»[2]

ورفض تمام حسان رائد المنهج الوصفي في العالم العربي وجود العامل في التركيب النحوي للغة العربية، وسأل ثم أجاب في قوله: « ما العامل إذًا؟ الحقيقة أن لا عامل، إنّ وضع اللغة يجعلها منظمَّة من الأجهزة، وكلّ جهاز منها متكامل مع الأجهزة الأخرى، ويتكون من عدد من الطرق التركيبية العرفية المرتبطة بالمعاني اللغوية، فكلّ طريقة تركيبية منها تتجه إلى بيان معنى من معاني الوظيفية في اللغة، فإذا كان الفاعل مرفوعًا في النحو فلأن العرف ربط بين فكرتي الفاعلية والرَّفع دون ما سبب منطقي واضح، وكان من الجائز جدًّا أن يكون الفاعل منصوبا والمفعول مرفوعًا لو أن المصادفة لم تجر على النحو الذي جرت عليه، المقصود من أية حركة إعرابية إذًا هو الربط بينها وبين معنى وظيفي خاص.»[3] فاللغة عند تمام حسان أجهزة تتكامل مع بعضها ولكلّ جهاز طرق تركيبية مرتبطة بالمعاني الوظيفية في اللغة، ويستطيع المتحدث وفق هذا التركيب بيان مراده، ويذهب تمام حسان إلى أن معرفة الوصف اللغوي والذي أبانه في مواضع كثيرة

---

[1] المرجع السابق، ص182.
[2] كمال بشر، اللغة العربية بين الوهم وسوء الفهم، مرجع سابق، ص144.
[3] تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، مرجع سابق، ص57.

أثبت « فساد العامل في النحو، بل فساد التعليل الذي هو أصل العامل.»[1] وأعطى فيما بعد بديلا عن فكرة العامل جسَّده في فكرة تضافر القرائن وهو ما سنأتي عليه في سيرورة البحث.

4-4- المؤيِّدون لفكرة العامل:

نالت فكرة العامل الاهتمام البالغ عند المحدثين كلٌّ حسب المنهج الذي تبناه في دراسة اللغة، فجاءت نظرة التحويليين فيما بعد مناقضة لما أقرَّه الوصفيون، محاولين إنصاف القدماء فيما تبنوه.

يقرِّر عبد الصبور شاهين أن فكرة العامل أصيلة المنشأ العربي وهي فكرة منحدرة إلى سيبويه من الخليل ابن أحمد وعبّر عن ذلك بقوله: « وأغلب الظن أن فكرة العامل هذه منحدرة إلى سيبويه من شيوخه وفي مقدمتهم الخليل، لأنها تأتي في حديثه من أوَّل لحظة كأنها فكرة نهائية مقرَّرة لم يضطرب في التعبير عنها.»[2] وهذا الاكتمال الذي وصل إلى سيبويه من شيوخه لا يمكن نعته بتأثر فلسفي لم يعاصروا ترجمته « فهل يمكن إذا ما صعدنا مع هؤلاء الشيوخ جيلا أو جيلين أن نزعم أنهم تأثروا بفلسفة أو منطق لم يعاصروا ترجمتها مجرّد الترجمة، حتى نزعم أنهم بذلك خلقوا فكرة العامل، أخشى أن نكون بذلك قد سلبنا هؤلاء الأعلام حقّهم في العرفان بمآثرهم، وهو تنكر لا يحمده لنا حتى الأعداء الشانئون.» [3]

وفي ردِّه على تمام حسان بشأن ربط تغيّر الحركة الإعرابية بالوظيفة يقول: «لم أعثر في قراءاتي حتى الآن على حلٍّ يُمكن أن يُغني عن القول بوجود العامل في الجملة العربية، لقد كان من الممكن أن نستغني عن القول بالعامل لو أن أجزاء الجملة عندنا لم تكن متغيرة...وأما ربط التغيّر بالوظيفة -كما يقترح بعضهم- فليس حلاً نهائيا، لأن الشكل الواحد قد ينتج عن وظائف كثيرة يغني عنها جدًّا القول بالعامل؛ أي أن فكرة العامل لو لم تكن حقيقة لغوية فهي ضرورة تصنيفية تختصر

---

[1] المرجع السابق، ص ن.
[2] عبد الصبور شاهين، في التطور اللغوي، مؤسسة الرسالة، ط2، 1985م، ص174.
[3] المرجع نفسه، ص ن.

كثيرا من الأضراب والأنواع التي ربما أسفر عنها اعتبار الوظيفة في تفسير التغيرات الشكلية.»[1]

وقد ربط عبده الراجحي رأيه بما آل إليه المنهج التوليدي التحويلي وبيّن بأن رأي الوصفيين المتجه إلى رفض فكرة العامل لأنها تصدر من تصور عقلي يخالف المنهج الوصفي باعتباره تركيبا يبحث في الوظائف التي تنشأ عند انتظام الكلمات في التركيب اللغوي، وانتصر لفكرة العامل عند القدماء بقوله: « والذي يعنينا هنا هو أن نُلفت إلى أن التحويليين يقرِّرون أن النحو ينبغي أن يربط البنية العميقة ببنية السطح، والبنية العميقة تمثل العملية العقلية أو الناحية الإدراكية في اللغة، ودراسة هذه البنية تقتضي فهم العلاقات لا باعتبارها وظائف على المستوى التركيبي، ولكن باعتبارها علاقات للتأثر والتأثير في التصورات العميقة، والحق أن قضية العامل في أساسها صحيحة في التحليل اللغوي وقد عادت الآن في المنهج التحويلي على صورة لا تبتعد كثيرا عن الصورة التي جاءت في النحو العربي.»[2]

وغير بعيد عن سابقه ووفق المنهج التوليدي التحويلي يرى حسام البهنساوي أن الخليل بن أحمد حين إدراكه للأصوات والحروف والكلمات وصل إلى دراسة جديدة تتعلق بأسباب تغيُّر أواخر الكلمات بتغيُّر موقعها في التراكيب، وأساس هذه الدراسة الكشف عن المؤثرات التي تؤدي إلى التغيير وهذه المؤثرات العوامل، من هنا يؤكد البهنساوي أن فكرة العامل في النحو العربي نشأت نشأة لغوية ابتداءً من التأثير والتفاعل بين الأصوات والحروف، وانتهاءً بالمؤثرات الفاعلة في تغيير أواخر الكلمات داخل التراكيب المختلفة، ففكرة العامل استمدّت منه النظرية التوليدية التحويلية نظرية العامل والربط السياقي، وقال بأنهما گرعا من مَعين واحد.[3]

---

[1] المرجع السابق، ص147- 148.

[2] عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، مرجع سابق، ص147- 148.

[3] ينظر، حسام البهنساوي، أهمية الربط بين التفكير اللغوي عند العرب ونظريات البحث اللغوي الحديث، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، د ط، 1994م، ص59.

ومع اعترافه بأن نظرية العامل قد انحرفت عن مفهومها الذي رسمه الأوائل بعدما أقحمت الدراسات الفلسفية والمنطقية على المصطلحات النحوية، إلا أنه يرى بأن نظرية العامل والربط السياقي -التي تمثل ذروة ما توصّلت إليه النظرية التوليدية التحويلية والتي يُمكنها إعطاء التفسير الكامل والتحليل الشامل للتراكيب النحوية- قد جاءت لتكلل جهد ومثابرة ربع قرن من الزمن، فإن الخليل بن أحمد أدرك أهمية العامل قبل ألف عام أو يزيد، وأنه أدرك أهميته منذ دراسته للأصوات فإن كان تشومسكي قد انتهى بنظرية العامل، فإن الخليل قد ابتدأ بها.[1]

وفي شأن يتعلّق بتجريد التأصيل النحوي المنطلق من القواعد المادية يرى عبد القادر المهيري أنه: « من البديهي أنّ التأصيل لا يكون -وإن انطلق من واقع القواعد- إلا بعمل تجريدي شأنه في ذلك شأن كل تنظير وخاصة ما يُفضي منه إلى ضرب من شكلنة المادة المعنية به؛ ولئن كانت الغاية من تعليم القواعد -أعني ترسيخ القدرة على الممارسة الفعلية للغة- لا تقضي أن يحاط المتعلِّم بحيثياتها وخلفياتها المتصوَّرة، فإن سعي النحوي إلى البحث عن هذه الحيثيات والخلفيات لا يضر بالنحو ولا يمسخه ولا يعرقل تحقيق غايته، بل إنه لممَّا يُنير سبيل المعلِّم، يمدُّه بما من شأنه أن يُمكّنه منه ومن السيطرة على شتات معطياته.»[2] كما يعتبر أن التأصيل النحوي ليس من قبيل الحقائق العلمية الثابتة التي تأبى النقاش والتأويل ومنه فلا مناص من تعدّد وجهات النظر والتي ترجع إلى طبيعة الحقل المعني بالدراسة، إذ موضوعه ظاهرة بشرية ليس من اليسير التوصل في شأنها إلى نتائج يقينية وحقائق لا مجال للشكِّ فيها، ويخلص في النهاية إلى أن عمل المُؤصِّل النحوي هو في الواقع عمل متواصل لأنه في بحث دائب عن جهاز تفسيري أكثر نجاعة وملاءَمة لميدانه، ولا يُحمل هذا السعي على الإخفاق في التأصيل، بل على الشعور الإيجابي بضرورة الذهاب في المعرفة إلى أبعد حدّ.[3]

---

[1] ينظر، المرجع السابق، ص59- 60.

[2] عبد القادر المهيري، نظرات في التراث اللغوي العربي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1993م، ص150- 151.

[3] ينظر، المرجع نفسه، ص151.

يمكن اعتبار الاختلاف في الرّأي والرأي الآخر بين رافض لنظرية العامل ومؤيد لها، بأنه كان وليد تبني منهجين حديثين أُسقطا على دراسة اللغة العربية حديثا، ومنه التعرُّض لهذه النظرية التي تتعلّق بالصرح اللغوي في مبناه العام والمتغلغلة في جزئياته المكونة له، والتي كانت محلَّ طرح خطير حتى عند القدماء أنفسهم لما ينضوي تحتها من أقيسة وعلل كلٌّ تجري على لسانه حسب نظرته لها، فتمثّلت كيانا لابدّ من مراجعته أو التخلّي عنه أو في المقابل وجوب بقائه.

ولا يسعنا إلا أن نوقّع في نهاية هذا الفصل على رأي جامع لحيثياته من نظرتنا التي نصوغها عن فكرة العامل وفق تقديرات عبد القادر المهيري السابق ذكرها والخاصّة بمنحى التأصيل النحوي، وعلى ما جاء به مصطفى بن حمزة حين قال: « ولقد أتت على الدرس النحوي فترة طغى فيها التيار الوصفي، فتنكر الباحثون لقضية العامل ورأوا أنها ضربا من الغيب يؤدي إلى الكثير من التقدير، حتى إذا خفَّت حدَّة الوصفية وتبنى الناس التحويلية التوليدية منهجا في النظر اللغوي، ظهرت كتابات جديدة ترى في نظرية العامل منهجا صالحا للدرس خصوصا بعدما وقر في الأذهان ازدواجية البنيتين السطحية والعميقة، وتبيّن أن النظر في البنية السطحية لا يكون إلا بمقدار ما تسمح به من وسائل مُعِينة على فحص البنية العميقة، ويوم ذاك عاد كثير من الدارسين ليقرروا أن قضية العامل من صلب التركيب وواقعه.»[1]

بهذا نكون قد بيّنا جملة من الآراء المتعلقة بنظرية العامل، وقد اتسمت بالتناقض المدعوم عند كل فريق بأدلة توضيحية خاصة، ونرى من تعقبنا الجزئي لها أن نظرية العامل نشأت نشأة عربية خالصة وهذا لاعتراف الجميع بأن ما جاء به سيبويه ومن قبله ليس فيه ما يدعو إلى التأثر بالمنطق الفلسفي، وأصلها منبعث من الأسلوب العربي في الدراسة والبحث، واكتشافهم لهذه النظرية وجَعلِها من صلب اللغة لما لها من دور في الكشف عن بعض المعاني والملابسات التي تطرأ على التراكيب اللغوية، وما كان الاهتداء إليها إلا لسدِّ الثغرات التي لم يكن بالإمكان أن تعلّل خارج النظر العقلي أو البنية العميقة، ولا ضير أن تكون من صلب التأصيل

[1] مصطفى بن حمزة، نظرية العامل في النحو العربي، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء-المغرب، ط1، 2004م، ص150.

اللغوي مادامت تقدّم تفسيرات تعين على فهم الحقائق، وإن كانت قابلة للنقاش فهذا من دواعي السيرورة في البحث ومن مسلمات العلم القابل للتطور.

الفصـــــــــــل الثاني:

مناهج البحث اللغوي عند العرب المحدثين

1- الوصفية العربية في النقد والتحليل اللغويين.

2- الاتجاه التوليدي العربي ومبدأ التفسير.

3- المنحى الوظيفي العربي وخاصية التداول.

تباينت مناهج البحث اللغوي العربي الحديث تباينا كبيرا، فنجد منها الوصفي التقريري الذي يتكئ على وصف الظاهر اللغوي المُلاحَظ، والتحويلي التوليدي المتجه نحو دراسة اللغة دراسة تفسيرية بردِّها إلى بنى عميقة عبر سلسلة من التحويلات، والمنهج الوظيفي الذي يرتكز على وظيفة اللغة باعتبارها وسيلة تواصلية ذات وجهة تداولية، وفي الآتي تفصيل في رؤاها التنظيرية وآلياتها الإجرائية:

1- الوصفية العربية في النقد والتحليل اللغويين:

1-1- الوصفية العربية النشأة والمفهوم:

عرف الاتجاه الوصفي طريقه إلى الثقافة العربية بعدما شرع العديد من أفراد البعثات الطلابية إلى الجامعات الأوروبية في العودة إلى أوطانهم، وكان من بين العائدين من تخصّصوا في اللسانيات أو في أحد فروعها، ومن تتلمذوا بخاصة على يد جون روبرت فيرث في مدرسة لندن*، فبعد عودة هؤلاء تصدُّوا للتدريس والبحث اللغوي في الجامعات المصرية التي كانت بذلك منطلقا لبلورة الاتجاه الوصفي في الثقافة العربية.[1]

والوصفية منحى في الدراسات اللسانيات الحديثة يقوم بدراسة اللغة ووصفها مستبعدا التعليل والتقدير في تحليل الظاهرة اللغوية، والنحو في هذا المنحى شكلي أو صوري؛ إنه ينظر إلى الصور اللفظية المختلفة التي تعرضها لغة من اللغات ثم يصنفها على أسس معينة، ويأخذ في وصف العلاقات الناشئة بين الكلمات في الجملة وصفا موضوعيا.[2]

من هنا وجدنا اللسانيين العرب يؤكدون على أن التفكير اللساني في العصر الحديث تفكير وصفي يتّسم بالموضوعية، لأن اللسانيين العرب اقتنعوا بأن يكونوا وصَّافين للظواهر اللغوية لا مفلسفين لها، والموضوعية في تصور اللسانيين العرب هي سمة العلم المضبوط وهي تعني؛ ارتباط التفكير بسلوك الظواهر

* تلاميذ فيرث هم: إبراهيم أنيس، عبد الرحمن أيوب، تمام حسّان، كمال بشر، محمود السعران.

[1] حافظ إسماعلي علوي، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، ط1، 2009م، ص42.

[2] عبد الحميد السيد، دراسات في اللسانيات العربية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، ط1، 2004م، ص64.

الخاضعة للملاحظة، بحيث أن طبيعة الموضوع هي التي تتحكم في الدراسة من دون اعتمادٍ على ميول الذات الباحثة ولا عواطفها ولا آرائها الشخصية.[1]

سيرا على منهج الوصفيين الغربيين في نقدهم للنحو التقليدي، وجد الوصفيون العرب في ما صحّ من نقد الأوروبيين لتراثهم النحوي ينسحب أيضا على التراث النحوي العربي، كما صحّ عند الكثيرين منهم أن هذا التراث تضمّن العيوب نفسها التي تضمنها التفكير النحوي الأوروبي القديم، ولم يتّخذ هذا المنطلق في عمل الوصفيين العرب شكل الافتراض، بل كان حاضرًا لديهم حضور البديهة فكان منطلق دراساتهم.[2]

1-2- مآخذ الوصفيين على التراث النحوي العربي:

لقدمثّل نقد التراث النحوي مشغلا بارزا من مشاغل الوصفيين العرب ومظهرا من مظاهر النهضة المنشودة، لتنطلق محاورة التراث في البداية بسيطة تلبية لحاجيات عمليَّة مباشرة، ثم اكتسب بُعدًا أشمل؛ بحيث لم يعد أصحابه يَقنعون بمباشرة بعض الجوانب الجزئية في التراث النحوي العربي وإنما طال نقدهم صميمه ومفاهيمه الأساسية، فتناول الظروف التاريخية التي حفّت بها العوامل التي أثّرت فيه ووجّهته وطبعت أصوله المنهجية الكبرى، وتناولت مفاهيمه الإجرائية وقضاياه الجزئية.[3]

ومن أهم المآخذ التي سجَّلها الوصفيون العرب في نقدهم للنحو العربي نذكر الآتي:[4]

أ- أن النحو العربي تأثّر بالمنطق الأرسطي منذ مراحله الأولى وهذا التأثر صار طاغيا في القرون المتأخرة وقد أدى ذلك إلى أن يكون النحو العربي صوريا وليس واقعيا ومن ثم اهتم بالتعليل والتقدير والتأويل، ولم يركِّز درسه على الاستعمال اللغوي كما هو.

---

[1] ينظر، فاطمة الهاشمي بكوش، نشأة الدرس اللساني العربي الحديث، التراث للطباعة والنشر، القاهرة، ط1، 2004م، ص86.

[2] حافظ إسماعيلي علوي، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، مرجع سابق، ص226.

[3] ينظر، عزالدين مجدوب، المنوال النحوي العربي قراءة لسانية جديدة، دار محمد علي الحامي، تونس، ط1، 1998م، ص11.

[4] ينظر، عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، مرجع سابق، ص48- 52.

ب- أن النحو العربي لم يقعِّد للعربية كما يتحدّثها أصحابها وإنما قعّد لعربية مخصوصة تتمثّل في مستوى معيّن من الكلام هو في الأغلب شعر أو مثال أو نصّ قرآني، أي أنه لم يوسِّع درسه ليشمل اللغة التي يستعملها الناس في شؤون الحياة وإنما قِصره على اللغة الأدبية.

ج- بقصر الدرس النحوي على هذا المستوى من اللغة لم يكن هناك مناص من أن يواجهوا نصوصا من هذا المستوى الأدبي تخالف ما وضعوه من قواعد، فاضطروا إلى التأويل والتقدير واعتساف التفسير والاحتكام إلى الضرورة أو إلى الشذوذ، بل إلى وضع نصوص تَسندُ بعض هذه الأحكام.

د- مع تحديد النحو العربي لمستوى اللغة التي يقعِّد لها حدّد أيضا بيئة مكانية وزمانية لهذه اللغة، ويقرِّر الوصفيون أن هذا الأصل جعله نحوا لا يمثّل العربية وإنما جانبا واحدا منها فهو لا يصوِّر إلا هذه العربية التي حدَّدوها مكانا وزمانا؛ ومعنى ذلك أنه نحو ناقص لا يقدِّم قواعد الكلام العربي في بيئاته المختلفة، يقول محمد كامل حسين: « ونحن لا نُقرُّهم على تحديد الصحيح من اللغة مكانا بالجزيرة العربية أو زمانا بما قبل عصر التدوين... ولا نقرّهم على أن كل ما ورد في عصر بعينه صحيح، فأكثره مضطرب ومتناقض والإبقاء عليه عبث، وعلى أن كلّ ما لم يرد خطأ، فهذا قالب من حديد وضع اللغويون لغتنا فيه لا يسمح المُحدثون لأنفسهم أن يتقيّدوا به.»

ه- لم يميِّز النحو العربي حدودا واضحة لمستويات التحليل اللغوي وإنما اختلطت فيه هذه المستويات اختلاطا شديدا، فقد ظلّت كتب النحو منذ كتاب سيبويه تجمع الظواهر الصوتية إلى الصرفية إلى النحوية.

لكلّ هذه الاعتبارات ارتضى الوصفيون العرب المنهج الوصفي بديلا لدراسة اللغة العربية ومسوِّغا لوجوده، ومن ثم إسقاط مقولات الوصف المتمثلة في الإجراءات الكبرى التي ينطوي تحتها النشاط اللساني والذي يتّخذ بها صفة العلمية متمثّلة في: الاستقراء، والتصنيف (التقسيم)، والتقعيد.

1-3- إجراءات الوصف اللغوي:

يعلّق تمام حسان على الإجراءات الثلاثة: الاستقراء، والتقسيم، والتقعيد، بقوله: « إن الاستقراء والتقعيد طريقان من طرق الوصف في دراسة اللغة، يتوسّط بينهما عمل ثالث هو التقسيم، ثم تسمية كلّ قسم من الأقسام الناتجة، والتقسيم والتجريد أساسان لكلِّ نشاط علمي أيًا كان نوعه، ونقصد بالتجريد خلق الاصطلاحات التي تدلّ على الأقسام ويظلُّ الباحث الذي لايعتمد على هذين الأساسين تائها في فوضى المفردات المبعثرة.»[1] وفي الآتي عرض للآليات الكبرى التي تنحوها الوصفية في دراسة الظواهر اللغوية:

1-3-1- الاستقراء:

وهو أول مراحل الوصف اللغوي؛ بحيث حلَّ الاستقراء في البحث العلمي محلَّ القياس، ويتطلّب عددا هائلا من المفردات التي يتناولها وقد تكون هذه المفردات أصواتا عند دراسة الأصوات، أو حروفا أو مقاطع أو ظواهر موقعية عند دراسة التشكيل الصوتي، أو صيغا عند دراسة الصرف، أو أبوابا عند دراسة النحو، وتتطلب كلّ مجموعة أن يتم استقراء مفرداتها، فإذا ما أريد استقراء سلوك صوت معيَّن اختير من حالات النطق ما يكون هذا الصوت مجاورا فيها لكل صوت آخر من أصوات اللغة إما سابقا أو لاحقا له، ثم يوضع في أوَّل الكلمة أو بين صوتي علّة أو مشدّدًا في الوسط، أو ساكنا في الوسط، أو متحركا في الوسط، أو ساكنا قبل الآخر، أو ساكنا في الآخر، أو مشدَّدا في الآخر، ثم يتم ملاحظة ما يعتريه في كلِّ حالة من هذه الحالات، وإذا أراد الباحث الوصفي دراسة النحو عَمَدَ إلى عدد لا حصر له من الجمل، فيلاحظ العلاقات المتشابكة فيها بعضها ببعض، ويوازن بين كلِّ جملة وأخرى تشبهها حتى يلمح أوجه الشبه بينها ويتّخذ من أوجه الشّبه أساسا للخطوة التالية المتمثلة في التقسيم.[2]

والاستقراء نوعان: (ناقص، وتام) والمقصود بالناقص؛ إجراء الملاحظة على نموذج مختار من جملة الظواهر المدروسة التي لا حصر لها والاكتفاء بالقليل عن الكثير، أما التام؛ فهو العدُّ والإحصاء كما يحدث عند إحصاء الكلمات الدخيلة في

---

[1] تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، مرجع سابق، ص149.
[2] ينظر، المرجع نفسه، ص154.

اللغة العربية، وإذا كان العلم بنوعيه المضبوط وغير المضبوط إنما يتصف بالموضوعية لاعتماده على الاستقراء في عمومه، فإن العلم المضبوط يمتاز بالاستقراء الناقص ومن ثم يكون صناعة، على حين يتّسم العلم غير المضبوط بالاستقراء التام، ومن ثم يكون معرفة، والعلم المضبوط المتّصف بالاستقراء الناقص هو ما يُعرف في تراثنا اللغوي بالقياس؛ الذي يَعمدُ إلى الاستقراء الناقص ويَرتضي بالاعتماد على مبدأ الحتمية الحكم على المفردات المحدودة بالصدق الحتمي على ما لم يخضع من المفردات للاستقراء في نطاق الموضوع المدروس، وهكذا تَمنح الحتمية للعلم صفة الشمول إذ تجعل ما غاب من المفردات بمثابة ما حضر، وتُسحب النتائج العلمية التي يصل إليها الباحث على الحاضر والغائب على حدٍّ سواء.[1]

1-3-2- التقسيم:

الخطوة الثانية من خطوات البحث الوصفي هي التقسيم الذي يعمل على تسمية الأقسام بأسماء معينة يُطلق عليها (الاصطلاحات الفنية) وهو كاسم العَلَمِ في صلاحيته للإطلاق على أكثر من واحد، ولكنه يختلف عنه من نواح معينة، ولابدَّ عند خلق الاصطلاحات أن تُراعى الاعتبارات الآتية:[2]

أ- أن هذا الاصطلاح المستعمل لا يدلُّ إلا على مدلول واحد.
ب-أن دلالته عليه إنما هي بطريقة الحقيقة العُرفية لا المجاز وأن هذا عُرفٌ خاص.
ج-أن هذه الدلالة جامعة مانعة لا تحتمل التوسُّع أو الحصر؛ أي أن الدلالة لابدّ أن تُحدَّد قبل الاستعمال.
د- أن يكون لفظ الاصطلاح مختصرا حتى يسهل تداوله.
ه- أن يكون منسجما مع طرق صياغة الكلمات في اللغة التي يستخدم فيها.

تلك هي الشروط الواجب توافرها في استخدام الاصطلاح الفني، فلابدّ حين يُستخدم أي اصطلاح أن يحدَّد المراد به في بداية البحث، وكون لفظ الاصطلاح

---

[1] تمام حسان، الأصول دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، عالم الكتب، القاهرة، د ط، 2000م، ص16- 17.
[2] تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، مرجع سابق، ص154- 155.

مختصرًا هو أمر ذو أهمية عمليًا؛ لأن اللفظ إذا طال دعا الناس إلى هجره أو الخطأ في نطقه أو الضيق به، وأما انسجام لفظ الاصطلاح مع طرق الصياغة السائدة في اللغة فمثاله ما فعله المترجمون العرب بالاصطلاحات اليونانية الأصل كالفلسفة والهرطقة...إلخ، إذ أخضعوا أصوات هذه الاصطلاحات للنظام الصوتي العربي ووضعوا صيغ الاصطلاحات في صيغ صرفية عربية كالفعللة في الفلسفة والهرطقة[1]، ونوع التقسيم الذي يهدف إليه الباحث العلمي خاضع لقانون الحالات الموضوعية وهو لا ينطبق بأي حال على التقسيمات غير الواعية التي تقوم على الغريزة، ولا ينطبق أيضا على التقدير الشخصي لأن العلم لا يقوم على أي أساس شخصي ذاتي.[2]

1-3-3- التقعيد:

بعد الاستقراء والتقسيم يأتي دور التقعيد الذي يعمد فيه الباحث إلى وصف التشابه بين المفردات التي تم استقراؤها بعبارة مختصرة نحو: حين يقع الاسم مسندا إليه يكون مرفوعا، ولا يتحوَّل عن هذا الرفع إلا في حالات خاصَّة، وليست القاعدة قانونا يفرضه الباحث على المتكلِّمين باللغة فمن وافقه كان مُحسنا ومن خالفه كان مُسيئا، فالتقعيد هنا وصفي لا أثر للمعيار فيه والفرق بينهما يتّضح في حالة من يتكلّم اللغة بالسليقة فينحرف عما رأى الباحث أنه القاعدة فيرفعُ ما قرَّر الباحث أنه منصوب أو العكس، فإذا كان اللغوي ميَّالا إلى الصبغة الوصفية فسيلاحظ هذه الحالة الجديدة ويعرضها على معلوماته السابقة، فإذا ناسبتها دخلت نطاقها، وإذا خالفتها لم تكن المخالفة سببا في اتهام هذا النص ولا الحكم عليه بأنه خارج طرق تركيب اللغة، وإنما يُرى هذا النص باعتباره ظاهرة فرعية إلى جانب القاعدة قد تعضدها دون أن تطعن فيها، عكس ما كان عند القدماء في أمر المعيار النحوي.[3]

---

[1] ينظر، المرجع السابق، ص155- 156.
[2] تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، مرجع سابق، ص202.
[3] ينظر، تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، مرجع سابق، ص157- 158.

ويراعى في التقعيد الوصفي عدة أمور منها:[1]

أ- أن القاعدة وصف لسلوك عملي معيَّن في تركيب اللغة، ويلاحظ أن يكون هذا السلوك مطّردًا حتى يعبَّر عنه بالقاعدة.

ب-أن القاعدة لهذا السبب جزء من المنهج لا جزء من اللغة.

ج-أن القاعدة لابدَّ أن تتصف بالعموم ولكنها ليس من الضروري أن تتصف بالشمول أي أن تكون عامة لا كلية؛ ومعنى ذلك أن القاعدة لا بدَّ أن تنطبق على جمهرة مفرداتها وليس من المحتّم مع هذا أن تشملها جميعا فلا يشُذّ عنها شيء فالشذوذ لا ينافي الفصاحة.

د- أن تكون القاعدة مختصرة قدر الطاقة فإذا طالت فقدت عنصرا هاما من عناصر كفايتها وفائدتها العلمية.

ه- مادامت القاعدة نتيجة من نتائج الاستقراء فمن الضروري إيراد بعض الشواهد والأمثلة التي جرى عليها الاستقراء لتكون سندا للقواعد وإيضاحا لها ويحسن أن تكون كثيرة لحدٍّ ما.

1-4- مآخذ على الوصفية العربية:

جاءت معظم الانتقادات الموجهة للمنهج الوصفي من لدن اللسانيين العرب الذين لحقوا بركب الاتجاه الجديد آنذاك والمتمثل في النحو التوليدي التحويلي، مُفترضين أن مهمة اللساني تكمن في تفسير الظواهر بدل وصفها، في اعتراض مستمد من موقف تشومسكي حول اللسانيات الوصفية الأمريكية.

فهذا عبد القادر الفاسي الفهري يرى أن الوصفيين لم يأتوا بالجديد المطلوب وحافظوا على معطيات القدماء مما أدى بهم ذلك إلى الخلط بين وصف اللغة العربية وإعادة قراءة التراث معبِّرا عن ذلك بقوله: « حتى الوصفيين الذين انتقدوا النحاة القدامى أشدَّ ما يكون الانتقاد وعابوا عليهم إفسادهم للنحو بإدخال أدوات ومفاهيم منطقية فيه...حتى هؤلاء اكتفوا بالاحتفاظ بما أتى به القدماء من معطيات، ولم يحاولوا وصف لغة أخرى بالاعتماد على جرد مواد جديدة انطلاقا من نصوص شفوية أو مكتوبة كالروايات والمحاضرات والأشعار، ومشكل المعطيات جرّ عليهم مشكل المنهج فاستعمالهم لمعطيات القدماء جعلهم في كثير من الأحيان

[1] المرجع السابق، ص158- 159.

سجناء مناهج القدماء، نظرا لما هناك من العلاقة بين الأصول التي وضعوها وبين المواد التي وصفتها هذه الأصول، مع أنه لا ضرورة منهجية ولا منطقية تفرض الرجوع إلى فكر الماضي وتصنيفاته ومفاهيمه لمعالجة مادة معينة، وقد أدى هذا ببعضهم إلى تبني مواقف غريبة تخلط بين وصف اللغة العربية وقراءة التراث النحوي العربي.»[1]

وفي رؤية مخالفة للوصفيين حول العلمية والمنهجية ومحاولة بناء تصور لهما خارج التفسير يقول: « من أزمات البحث اللساني العربي ادعاء العلمية أو المنهجية وهذه الظاهرة تأخذ أشكالا متعدِّدة من تصور خاطئ لما يعتبر تطبيقا لنظرية ما.»[2] مستدلا ومنتقدا في الوقت ذاته قول تمام حسان: « إن المعروف في كلّ منهج علمي من مناهج البحث في الوقت الحاضر أنه يُعنى أولا وآخرا بالإجابة عن (كيف) تتم هذه الظاهرة أو تلك، فإذا تعدى هذا النوع من الإجابة إلى محاولة الإجابة عن (لماذا) تتم هذه الظاهرة أو تلك لم يعد هذا منهجا علميا، بل لا مفرَّ من وصفه بالحدس والتخمين.» واعترض عليه بقوله: «ولا يدلُّنا تمام حسان على مرجع في الموضوع نسترشد به لأن هذا شيء (معروف) كما يقول، وطبعا نحن لا نعرف هذا، بل نعرف عكسه، ونعرف أن النظرية العلمية يجب أن ترقى إلى مستوى تفسيري ولا تكتفي بالملاحظة الخارجية في جميع الأحوال، بل تبحث في الكيف وفيما وراء الكيف، فأين هذا العلم (المعروف) كما يعرفه تمام حسان؟.»[3]

كما يُؤخذ على المنهج الوصفي عدم شموليته إذ أنه لا يستطيع حصر كلّ ظواهر اللغة؛ لأنه يقنع بوصف ما تجمَّع لديه من عيِّنة أو مدونة وهي ناقصة في الأغلب ولا تمثّل كلّ جوانب اللغة، ثم إن التطبيق الوصفي على اللغة في زمن محدَّد يؤدي إلى الحصول على نتائج معيَّنة في فترة معيَّنة، وإلى نتائج مغايرة لذات اللغة في فترة مختلفة.[4]

---

[1] عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء-المغرب، ط3، 1993م، ص52.

[2] المرجع نفسه، ص57.

[3] المرجع نفسه، ص58.

[4] ينظر، كمال بشر، التفكير اللغوي بين القديم والجديد، دار غريب، القاهرة، د ط، 2005م، ص225-226.

والفكرة الرئيسة في قانون البحث العلمي كما يعرض لها مازن الوعر: « هي أنه لا سابق دون لاحق ولا لاحق دون سابق وكل من ينكر هذا القانون العلمي إنما نظرته إلى الظواهر هي نظرة شخصية وليست نظرة موضوعية.»[1] في إشارة منه لإقصاء التراث اللغوي العربي من لدن الوصفيين، وإن كانوا يرجعون إليه في بعض الأحيان، إلا أن رجوعهم هذا كان بغرض النقد لا على أساس التأثير والتجاوز الذي يسمح ببعث الجديد عبر إحياء المكتسب.

هكذا يتبيَّن أن زاوية النظر الوصفية تعرَّضت للنقد خاصة بعد ميلاد اللسانيات التحويلية المرتكزة على التفسير كآلية لتحليل اللغة، ومنه اعتبار تقديرات النحاة أنها لم تجانب الصواب كما اعتقد الوصفيون الذين « بلغ فيهم التعصُّب للمنهج الوصفي حدّ التطرف، فكاد يجرِّد علم اللغة مما يستحق أن يُسمى من أجله علما، فإذا كانت غاية علم اللغة الوصف فحسب، فلأيِّ علم ننسب تفسير الظواهر اللغوية المختلفة؟.»[2]

وعن قيام التراث النحوي على تفكير غير لغوي ينزع إلى الفلسفة والمنطق بصفة خاصة وأن المنطق لا يصلح في الدَّرس اللغوي، فقد أضحى مع دوران البحث اللغوي والنحوي أمرًا غير ذي بال، فقد انتفع تشومسكي بالمنطق في بناء النظرية العامة للبنية اللغوية مما يعني الانتفاع بالعلوم ذوات الصلة بالنحو واللغة، ولا يكون في ذلك عيب لأنه استثمار للمعطيات المتوافرة في التقعيد، وأن النحويين القدامى كانوا يرتقون من مستوى الملاحظة إلى مستوى التعليل والتفسير وجمع النظير إلى النظير والشبيه إلى الشبيه، والقول أن النحاة وقفوا من اللغة موقفا غير علمي فهذا غير صحيح، بل إن أعلى مستويات البحث العلمي تفسير الظاهرة بضروب من التعليل المختلفة لا الوقوف عند وصفها.[3]

---

[1] مازن الوعر، صلة التراث اللغوي باللسانيات، مجلة التراث العربي، دمشق، ع48، جويلية 1992م، السنة13، ص95.

[2] داود عبده، دراسات في علم أصوات اللغة العربية، نقلا عن، حافظ إسماعيلي علوي، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، مرجع سابق، ص263.

[3] ينظر، محمد عبد الفتاح الخطيب، ضوابط الفكر النحوي، مرجع سابق، ص82- 83.

وعن موقف الوصفيين من المعيارية باعتبارها ليست من مناهج اللغة في شيء، يرى عبد السلام المسدي أنه من الخطأ اعتبار ذلك بقوله: « والحقيقة التي خفيت على فقهاء اللغة وكثير من اللسانيين أنفسهم، هي أن الوصفية والمعيارية مقولتان لا تنتميان على صعيد فلسفة المعارف إلى نفس المنطق المبدئي ولا إلى نفس الحيِّز التصوري، فليستا من طبيعة واحدة حتى يتسنى مقاربة إحداهما بالأخرى، وليس لزامًا أن يقوم بينهما علاقة من توازٍ أو تصادم أو تطابق فهما مصادرتان فكريتان مستقلة كلتاهما عن الأخرى، فأن يلتزم اللساني في تحسُّسه نواميس الظاهرة اللغوية وصف مدوّنتها واستقراء خصائصها دون تعسُّف منه على الاستعمال فذاك موقف منهجي وامتثال اختياري، أما أن يصدح نفس اللساني في تقرير أحوال الاستعمال بأن هذا خروج عن النمط وهذا اتفاق مع سنن المواضعة في اللغة فذاك موقف مبدئي وامتثال معياري، وليس من تناقض بين الأمرين لأنهما موقفان لا يقعان البتة في نفس اللحظة الزمنية.»[1]

مهما يكن من أمر الوصفية العربية وما انتهجته في إطار دراستها للغة، فإنها كوَّنت جانبا من النشاط اللساني الحديث في حدوده العربية وساهمت بشكل أو بآخر في تعريف وتقريب المنظور اللساني الجديد، وحثَّت على دراسة اللغة العربية في ضوء الروافد اللسانية وكان لها شرف السبق في ذلك.

2- الاتجاه التوليدي العربي ومبدأ التفسير:

2-1- التوليدية العربية النشأة والمفهوم:

نشأ الاتجاه التوليدي التحويلي على أنقاض اللسانيات البنيوية الوصفية، فقد كان من الطبيعي بعد الانتقادات الموجهة للبنيوية البحث عن نموذج يجيب عن الأسئلة العالقة، ولتحقيق هذا المسعى تغيَّرت وجهة البحث من الاهتمام بالوصف وما يقوم عليه من استقراء للمادة اللغوية وتحليلها، إلى الوصف والتفسير معا؛ التفسير الذي يركّز على داخل اللغة وليس خارجها،[2] متخذا منهج "ديكارت" العقلاني أساسا له في فهم وتحليل الظاهرة اللغوية، ومُؤدَّى هذا المبدأ هو أن تفكير المرء كافٍ

---

[1] عبد السلام المسدي، مباحث تأسيسية في اللسانيات، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، ط1، 2010م، ص206.

[2] ينظر، حافظ إسماعيلي علوي، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، مرجع سابق، ص261.

لإثبات نيّتِه من حيث هو كائن مفكِّر دون حاجة إلى شهادة أخرى من الخارج[1] واستفادت القواعد التوليدية التحويلية من النتائج التي توصّل إليها النحو التقليدي، فقد أعلن تشومسكي رائد هذه النظرية؛ أن النحو التقليدي يُعطي تصورا أكثر عمقا وملاءمة عن طبيعة اللغة، وصرَّح بأن عدم استمرار التطور في النظرية اللسانية كان قد أضرَّ بها وأن الفحص الدقيق للنظرية اللسانية الكلاسيكية ونظرية العمليات العقلية المرافقة لها قد يثبت لنا في المستقبل أنه عمل ذو قيمة كبيرة.[2]

انشدَّ كثير من الباحثين إلى هذا التوجه الجديد الذي عرف طريقه إلى ثقافات عديدة فكان للثقافة العربية نصيب منه؛ بحيث عرفت النظرية التوليدية التحويلية طريقها إلى الثقافة العربية في بداية سبعينيات القرن العشرين، وكان الهدف من تبنيها عقد حوار يُقدَّر أن يكون له فائدة في الدعوة إلى إعادة النظر في بعض جوانب نظرية النحو العربي بهدف تطويرها أو توضيحها أو توسيعها أو إصلاح ما قد يظهر فيها من خلل أو ضعف.[3]

على رغم الضبابية التي تخيِّم على مسار البداية الحقيقية للدراسات اللسانية التوليدية العربية وإمكانية تحديدها بدقة، إلا أن المؤلفات التي ظهرت في الفترة التقريبية المحدّدة سلفا قد تؤدي بنا إلى تحديد أول مؤلّف توليدي عربي بالنظر إلى المعطيات التاريخية، ومع أن أصحاب هذه المؤلّفات لم يُعلنوا صراحة تبنيهم للاتجاه التوليدي إلا أن أبحاثهم تصب في وعاء هذا المنهج فنجد منهم "داود عبده" الذي يُعدُّ من أوائل اللسانيين العرب الذين استلهموا مبادئ النظرية التوليدية من خلال مؤلفاته التي تجمع ما بين الدراسات الصوتية والتركيبية، وهي دراسات ركزت على تجاوز القصور الذي طبع المنهج الوصفي، فاعتماده التفسير في التحليل والاستعاضة به عن الوصف يعني الانخراط في المنهج، ويعدُّ كتابه "أبحاث في اللغة العربية" الصادر سنة (1973م) أوّل مؤلف استلهم النماذج التوليدية خاصة في مراحلها الأولى.[4]

---

[1] علي زوين، منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط1، 1986م، ص43.

[2] أحمد مومن، اللسانيات النشأة والتطور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط5، 2015م، ص203.

[3] ينظر، سعيد الملخ نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، مرجع سابق، ص231.

[4] ينظر، حافظ إسماعيلي علوي، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، مرجع سابق، ص263.

اللسانيات التوليدية نظرية تتبنَّى المفهوم العقلي للمعرفة العلمية، تتلخَّص في ضرورة انتقاد النظريات التي يبنيها العالم في ميدان تخصُّصه بمواجهتها مع التجريب، فالمطلوب هو إبطال النظريات وليس البرهنة على صحتها أو إثباتها، وهي نظرية لا تعتني باللغة وإنما بالنحو؛ أي بالآلة الصورية التي تُمكِّن من توليد عدد لا محدود من المتواليات التي تنتمي إلى لغة بشرية معيَّنة، وليس الهدف الخروج بأفكار عن طبيعة هذه اللغات كالأفكار التي أفرزتها اللسانيات البنيوية الوصفية، بل يقتضي مضمون البحث بناء آليات ونماذج تحاكي خصائص اللغات العالمية.[1]

من فحوى هذه النظرية التجديدية انطلق التوليديون العرب* في إسقاط التطبيقات التوليدية على اللغة العربية، غير أن هذه النظرية بالنسبة للغرب كانت حصيلة تطور طبيعي وتلقائي أفضت إليه تراكمات أعمال فلسفية ولسانية مهَّدت الطريق أمام تشومسكي لاختيار أنظار سابقة كشف تاريخ البحث اللغوي عن عدم إجرائيّتها وكفايتها، أما الحديث عن اتجاه توليدي عربي يبقى مفتقدا للشروط الحضارية والتراكم التاريخي وبالتالي افتقاده للأسس والمنطلقات التي يفرضها تطور الاتجاهات اللسانية.[2]

2-2- الكتابات التوليدية العربية:

مع أن ظهور اللسانيات التوليدية في الثقافة العربية كان طفرة وليس تراكما، إلا أن التوليديين العرب تمكنوا « من تقديم جملة من الاقتراحات الجديدة المتعلّقة بطبيعة البنيات العربية صوتا وصرفا وتركيبا ودلالة ومعجما، وجاءت بعض هذه الكتابات مضاهية شكلا ومضمونا لنظيرتها الغربية... في مقدّمتها تقيُّدها المطلق بشروط وقواعد البحث العلمي اللساني وخطابه.»[3] ويتجلى ذلك في المقاربات

---

[1] ينظر، حافظ إسماعيلي علوي، أمحمد الملاخ، قضايا إبستيمولوجية في اللسانيات، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 2009م، ص91- 92.

* التوليديون العرب: داود عبده، ميشال زكريا، محمد علي الخولي، مازن الوعر، عبد القادر الفاسي الفهري، ينظر، حافظ إسماعيلي علوي، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، مرجع سابق، ص259- 333.

[2] ينظر، المرجع نفسه، ص316- 317.

[3] مصطفى غلفان، اللسانيات العربية الحديثة دراسة نقدية في المناهج والأسس النظرية والتطبيقية، ص223، نقلا عن، حافظ إسماعيلي علوي، أمحمد الملاخ، قضايا إبستيمولوجية في اللسانيات، مرجع سابق، ص288.

التي ركزت على النماذج التوليدية وسعت نحو تطبيقها، سواء كانت جزئية أم شمولية مجسّدة كلُّها في: النموذج المعيار والنموذج المعيار الموسَّع، من خلال كتابي داود عبده "البنية الداخلية للجملة الفعلية في العربية"، وميشال زكريا "الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية-الجملة البسيطة-"، ونحو الحالات، في كتاب محمد علي الخولي "قواعد تحويلية للغة العربية"، ونظرية الدلالة التصنيفية، في كتاب مازن الوعر "دراسات لسانية تطبيقية"، والمحاولات التوليدية التحويلية الشمولية في كتاب عبد القادر الفاسي الفهري "اللسانيات واللغة العربية".[1]

استفاد التحليل النحوي العربي من هذه المبادئ والنماذج في سعيه نحو إعادة النظر في الآليات التي تحكم اللغة العربية، وكان ذلك دافعا جعل الكتابة التوليدية العربية تحقق مجموعة من الأهداف:[2]

أ- تَمكنها من صياغة قواعد للظواهر اللغوية المدروسة، تتّسم بالبساطة على غرار ما هو معروف في النحو التوليدي.
ب- تقديم قواعد عامة تفسِّر المعطيات تفسيرا شموليا، وتَعدُّد النماذج اللسانية الناتج عن مواكبة المستجدّات النظرية التوليدية.
ج- إثراء البحث اللساني العربي.
د- تقريب الدرس اللساني العربي من واقع البحث اللساني العالمي.
ه- تعميق المعرفة العلمية للغة العربية.
و- إثارة إشكالات جديدة واقتراح الحلول المنهجية الممكنة.
ز- التحليل العميق والشامل للغة العربية.

مع أن الكتابة التوليدية العربية ساهمت بشكل وافر في إثراء الوسط اللغوي بالأبحاث الجادة والمهمة، إلا أن ذلك لم يسلمها من الانتقاد وتسجيل بعض المآخذ عليها والتي منها:

---

[1] ينظر، حافظ إسماعيلي علوي، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، مرجع سابق، ص262- 314.
[2] حافظ إسماعيلي علوي، أمحمد الملاخ، قضايا إبستيمولوجية في اللسانيات، مرجع سابق، ص289-290.

أ- عدم تحديد اللغة المدروسة؛ بحيث نرى ميشال زكريا يمزج بين اللغة المبثوثة في كتب النحويين القدامى بحكم مقدرتها على توضيح المعطيات اللغوية، واللغة الحالية المتكلّم بها من طرف المثقفين أثناء نشاطاتهم الثقافية والتعليمية والتأليفية والمتداولة عبر وسائل التواصل المرئية والمسموعة،[1] في حين يعالج مازن الوعر المستوى اللغوي الذي ليس رفيعا ولا متدنيا من الوجهة الأسلوبية، ويصفه بالشكل الأدبي المستعمل في البلدان العربية وخاصَّة في المحاضرات والصحف والرسائل ووسائل الاتصال مكتفيا بلغة الحاضر[2] ويرى إبراهيم السمرائي: « أن مادة النحو القديم تتّخذ من فصيح العربية كما وردت في لغة التنزيل وفي

ب- الأدب القديم شعره ونثره أساسا له، في حين أن الدَّرس الحديث في النحو لا بدَّ له أن يتّخذ من العربية المعاصرة أساسا، وإنه لمعلوم أن تلك الفصيحة القديمة وهذه العربية المعاصرة مادَّتان مختلفتان على اشتمالهما على ما هو مشترك بينهما.»[3]

ج- اهتمام التوليدية العربية في الغالب على مستويين أساسيين في دراسة اللغة هما التركيبي والصوتي وبرجة أقل المستوى الدلالي غير آبهة بأهمية تداخل هذه المستويات وتكاملها في الدرس التوليدي خاصّة،[4] مع اكتفائهم بتقديم اللبنات الأولى وسرعان ما يتحولون إلى موضوعات جديدة مطّبقين ما ظهر منها من افتراضات دون العودة إلى تعميق التحليل فيما تم وضعه من لبنات أولى والدفع بها نحو صياغة شاملة متكاملة.[5]

د- إن النتائج المتحصَّل عليها لا يكمِّل بعضها بعضا ولا يربط بينها رابط حتى وإن كان النموذج المُتبنى في التحليل واحدًا، فأبسط شروط التنسيق بين التوليديين منعدمة بخصوص القضية الواحدة فضلا عن القضايا التي تُطرح

---

[1] ينظر، ميشال زكريا، الألسنية التوليدية والتحويلية (الجملة البسيطة)، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط2، 1986م، ص19- 20.

[2] ينظر، مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، ط1، 1987م، ص18.

[3] إبراهيم السمرائي، النحو العربي في مواجهة العصر، دار الجيل، بيروت، ط1، 1995م، ص5.

[4] ينظر، حافظ إسماعيلي علوي، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، مرجع سابق، ص321.

[5] ينظر، حافظ إسماعيلي علوي، أمحمد الملاخ، قضايا إبستيمولوجية في اللسانيات، مرجع سابق، ص290.

عبر مستويات مختلفة، فغياب التكامل السمة البارزة في بحوث التوليديين العرب.[1]

2-3- موقف التوليديين من التراث اللغوي:

في ضوء ما تحقّق وما ينتظر التجسيد يمكننا الاستفهام حول موضوع هو من صلب البحث عن مزايا التفكير اللغوي العربي الحديث شاخصا في موقف التوليديين العرب حيال التراث النحوي، رابطين هذا بما وقفنا عليه سلفا عند الوصفيين ونظرتهم له ومحاولين استقطاب أراء التوليديين حول هذا المنجز التاريخي وإمكانية الرجوع إليه في دراساتهم من عدمها، والحقيقة البارزة من هذا تلك الآراء المتجلية عبر موقفين هما:

2-3-1- الاتجاه الحداثي الرافض لمعطيات التراث:

يتبنى أصحاب هذا الموقف مقولة عامة مفادها وجوب استبدال النظرية اللسانية الحديثة بمعطيات التراث النحوي التي أضحت لا تصلح لوصف اللغة العربية وتحليلها في الوقت الرَّاهن، وهذا ما نجده واضحا في قول عبد القادر الفاسي الفهري: « وقد ساد في أوساط كثير من اللغويين العرب اعتقاد ضمني مفاده أن مشكل المعطيات بالنسبة للعربية -القديمة والحديثة على حدٍّ سواء- قد حُلَّ في النحو التقليدي، وأنه يكفي جَردُ أمهات كتب النحو واللغة القديمة للاهتداء إلى الضَّالة المنشودة، لكن لا شيء يبرِّر موقفا كهذا، فالمعطيات التي نجدها عند القدماء معطيات ناقصة.»[2] ويؤكد الفهري على أن بعض المعطيات في تناول النحاة كانت عبارة عن تمثيل بغرض التحليل ولا يُتكلّم به، وليست ذات دلالة بالنسبة لتأملاتهم فضلا عن افتراضات التوليديين فيقول: « إننا على العكس من الفكرة الشائعة التي مفادها أن النحو التقليدي يُزوِّدنا بكلِّ ما نحن في حاجة إليه، ينبغي أن نتوقّع غياب المعطيات الأكثر دلالة بالنسبة إلى افتراضاتنا، أو تشويهها أو إنكار بعض النحاة لها أو اختلافها باختلاف مراحل تاريخ اللغة...على أن هذا لا يعني فساد كل المعطيات والتعميمات التي نعثر عليها.»[3] وذهب مدافعا عن المناهج

---

[1] ينظر، حافظ إسماعيلي علوي، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، مرجع سابق، ص321- 322.
[2] عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، مرجع سابق، ص53- 54.
[3] المرجع نفسه، ص55.

الحديثة خاصة التوليدي منها مصرِّحًا أن لا بديل عنها في التحليل اللغوي « فالنماذج العربية أثبتت كفايتها الوصفية، وليس هناك ما يمكن أن يشكك فيها بهذه السطحية ولا أحد يستطيع بشيء من الجدِّية...أن يدّعي أننا نحتاج إلى نموذج آخر يُبنى بالاعتماد على العربية لوصفها.»[1] بمعنى أنه ليس من المنطق في شيء تصوُّر كلُّ لغة مختصَّة بنظرية لسانية بعينها ولا يمكن لأيٍّ كان القول بهذا.

في إطار هذا التوجُّه وغير بعيد عن مواقف واستدلالات الفهري تأتي تصورات ميشال زكريا في ذات المنحى معبِّرة عن وجوب تجاوز دراسات القدامى حتى وإن حقّقت كفاية ما، لأنها لم تعد تفي بغرض التحليل والتفسير وهذا ما يستدعيه التطوُّر العلمي فيقول: « لابدَّ أن نقول هنا بمنتهى الصراحة والموضوعية أن لا نفع بعد الآن في أن نردّد بصورة متواصلة الدراسات التي قامت بها الأجيال السابقة والمفاهيم لتي تبنّوها في المجالات اللغوية...وإن كانت تساعدنا على فهم بعض القضايا اللغوية، لم تعد تفي في الحقيقة في مجال تحليل اللغة، ففي هذا المجال تكون النظريات الألسنية العلمية الحديثة في نظرنا، التقنية المتطورة التي نتسلّح بها لسبر قضايا اللغة وتفسيرها وتوضيحها.»[2]

هذا الطرح المنتهج حيال التراث والمتذمِّر من التقليد والإتّباع الذي لا يتماشى مع مبادئ البحث اللساني الحديث، قابله موقف آخر يرى الموازنة بين هذا وذاك فلا الإقصاء ولا الإتباع يؤديان إلى معالجة لغويَّة جادَّة.

2-3-2- الاتجاه الموفق بين التراث والحداثة:

يرى أنصار هذا الاتجاه أنه من اللزوم إحداث توافق بين الدَّرس التوليدي ومعطيات التراث النحوي العربي وتناول اللسانيات في إطار عربي لا يُقصي التراث، وهو ما يقرُّ به مازن الوعر في ثنايا حديثه عن هذه القضية بقوله: « الحقيقة ليس هناك حتى الآن فكر عربي فلسفي ناضج يستطيع أن يعيد هيكلة النظرية اللغوية العربية التراثية، ومن ثم يستطيع أن يعيد هيكلة النظرية اللغوية العربية الحديثة في إطار عربي واضح ومفهوم للقارئ العربي، من أجل أن يمهِّد لفكر عربي فلسفي حديث ونيِّر من أجل الخروج بنظريَّة لغوية حديثة تأخذ

[1] المرجع السابق، ص57.
[2] ميشال زكريا، الألسنية التوليدية والتحويلية (الجملة البسيطة)، مرجع سابق، ص5.

بالحسبان التراث اللغوي العربي، وتأخذ بالنظرية اللسانية الحديثة، وذلك لمعالجة المعطيات العربية المستجدَّة.»[1] هذا المزج المأمول بين ما هو عربي قديم وعربي حديث يدعمه مازن الوعر بمثال يراه تجربة فريدة حاولت ملء هذه الفجوة العلمية بين التراث والحداثة في الدراسات اللسانية يقول: « فالباحث الحاج صالح يعدُّ ظاهرة فريدة من نوعها في الوطن العربي، لأنه تتلمذ حتى مرحلة الدكتوراه في جامعة الأزهر، فهضم وفهم النظرية اللغوية التراثية القديمة، وبعدها ذهب إلى جامعة باريس فتتلمذ على أساتذتها في موضوع اللسانيات الحديثة فهضمها وفهمها على نحو دقيق جدًّا، وبذلك استطاع أن يعالج القضايا اللغوية العربية المعاصرة ذات الإشكاليات المعرفية.»[2]

من منطلق هذا المعطى الذي يرى عدم اكتمال النظرية اللغوية إلا بخلق تمازج بين التراث اللغوي واللسانيات الحديثة يبصم محمد علي الخولي في خضمِّ تطبيقه للمنهج التوليدي على اللغة العربية بقول صريح مفاده: « ولسنا نعني بإدخال القواعد التحويلية للغة العربية إلى قاعات الدرس إحلال القواعد التحويلية محل القواعد التقليدية، وكل ما نعنيه هو أن تواكب كل منهما الأخرى، فليست القواعد التحويلية بديلا عن القواعد التقليدية وإنما هي مكمِّلة لها.»[3] وغير بعيد عن المفهوم المُرجى من قوله يرى عدم أفضلية الدراسات التحويلية على غيرها التراثية، وأن لكل منهما مزايا قد تتفق في بعضها أو تختلف، إلا أنه يمكن الاستفادة منها معا.

إن التراث يلتقي في قضاياه مع ما توصَّل إليه البحث اللساني - حسب ما يرى حسام البهنساوي- وأن الرَّبط بينهما يُجني فائدة لا محالة، والدليل القاطع في هذا ما استثمره تشومسكي حين لجأ إلى اللسانيات الديكارتية معبرا عن كل ذلك بقوله: « إن العودة إلى التراث اللغوي من أجل الوقوف على ما يتضمنه هذا التراث من آراء متطورة لهو من الأمور الهامة التي من شأنها أن تُلقي على المواضع العديدة التي يلتقي فيها هذا التراث مع أحدث ما توصَّل إليه البحث اللغوي، ولا يخفى علينا

---

[1] حافظ إسماعيلي علوي، وليد أحمد العناني، أسئلة اللغة أسئلة اللسانيات، دار الأمان، الرباط، ط1، 2009م، ص114- 115.

[2] المرجع نفسه، ص115.

[3] محمد علي الخولي، قواعد تحويلية للغة العربية، دار الفلاح للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، ط1، 1999م، ص197.

مدى الفائدة الكبرى التي يمكن أن نتوصَّل إليها من خلال هذا الرَّبط... لقد جاء كتاب "الألسنية الديكارتية" ليكون مثالا حيا على اهتمام العلماء اللغويين المحدثين بضرورة العودة إلى التراث اللغوي...لقد استطاع تشومسكي في هذا الكتاب أن يقف على العديد من العناصر التي تمثّل التقاءً واتفاقًا بين معطيات النظرية التوليدية التحويلية، وبين القواعد التي أرساها ديكارت.»[1] ويؤكد البهنساوي على أنه من الأهمية العناية بالتراث اللغوي اعتبارا من معطيات البحث اللساني الحديث فيقول: « إن افتقار المجتمع العربي إلى التخصّص اللغوي أمر يرتدي أهمية خاصّة، فهو يؤكد أن إنقاذ ما يشكل قيما لغوية علمية من الإهمال لا يمكن أن يتم إلا من خلال إعمال البحث العلمي الرصين في مجال التراث اللغوي من منطلق لغوي حديث.»[2]

مهما يكن من تجاذب بين أطراف القضية فإننا نرى ضرورة الانطلاق من التراث نحو مسعى التجديد وإن كانت الآليات المستعملة في ذلك حديثة، حتى تأخذ المعطيات والمستجدَّات منحى التواصل وقابلية ملء الفراغ دون قفزٍ على المراحل الفكرية والتاريخية، مع وجوب إعمال النظر فيما يمكن أن يُرى مستقبلا أنه فجوة ما بين التراث والحداثة، قد تبعث على الاختيار بين هذا وذاك وليس الأخذ بهما معًا على أساس تطوري خاضع لمستلزمات الربط؛ فيحدث عند من هو لا حق إقصاء ما كنّا نتبنّاه بإصرار على أنه لا يمكن الاستغناء عنه بغيره أو الاستعانة بغيره عليه.

والدليل الذي نستعين به هو الإقصاء الشبه مؤكد للدراسات الوصفية العربية من طرف المناهج اللاحقة لها، وكذا رفض الوصفيين للدليل العقلي ومنه نظرية العامل والتي عادت لتبرق مع تشومسكي سنة (1981م) من خلال نظرية العمل والربط، مقترحا إياها لحاجة النموذج التفسيري إلى مفاهيم نحوية أكثر عمقا،[3] وهي التي هُمِّشت من لدن البنيوية، فالإقصاء من هذا المنظور لم يكن حلا بل دليلا على قصور المنهج في عدم تأسيس بحثه على الدراسات السابقة له.

---

[1] حسام البهنساوي، أهمية الربط بين التفكير اللغوي عند العرب ونظريات البحث اللغوي الحديث، مرجع سابق، ص2.

[2] المرجع نفسه، ص5- 6.

[3] ينظر، مرتضى جواد باقر، مقدمة في نظرية القواعد التوليدية، دار الشروق، عمان-الأردن، ط1، 2002م، ص147- 170.

3- المنحى الوظيفي العربي وخاصية التداول:

3-1- الوظيفية العربية النشأة والمفهوم:

نشأ المنحى الوظيفي في العالم العربي بعد نقل نظرية النحو الوظيفي من جامعة أمستردام - كما صاغها اللساني سيمون دِك ومجموعة من الباحثين- إلى المغرب الأقصى في السنوات الأولى من ثمانينيات القرن الماضي على يد اللساني أحمد المتوكل، وكان النقل ممنهجا بحيث أخذت النظرية تحتل مكانة بين الاتجاهات السائدة آنذاك، وعلى رأسها الاتجاه البنيوي والاتجاه التوليدي بالإضافة إلى الدرس اللغوي العربي القديم، وبعدها تم التأصيل للنظرية الوظيفية؛ بحيث رُبطت بالفكر اللغوي العربي القديم على أساس أن الفكر اللغوي القديم أصل لمنحى وظيفي عربي يمتدُّ بواسطة الدرس اللساني الوظيفي الحديث.[1]

ثم شرع الوظيفيون المغاربة نحو الإسهام والتطوير ليبتدع أحمد المتوكل نموذج نحو الطبقات القالبي ونموذج نحو الخطاب الوظيفي الموسَّع كما أضاف البوشيخي المكوّن التخييلي إلى مكونات نموذج مستعملي اللغة الطبيعية، في إطار الدفاع عن أطروحة مفادها أن الملكة الإبداعية ملكة من ملكات القدرة التواصلية العامة، يتم تفعيلها بدرجات متفاوتة بين مستعملي اللغة الطبيعية.[2]

جاء منطلق نشأة النحو الوظيفي اقتناعا بأن خصائص العبارات اللغوية -خاصة ما تضمن منها وصلا بين المفردات أو بين الجمل على أساس العلاقات (الدلالية، والتركيبية، والتداولية)-تُفَاضَلُ مقولاتها وتُقارب على أساس المركب الاسمي أو المركب الفعلي الذي لا ورود له إلا في بعض اللغات، ففي هذه المقاربة أصبح التمثيل التحتي للعبارة اللغوية بنية وظيفية لا ترتيب فيها، تتّخذ دخلا لمجموعة من القواعد تنقلها إلى بنية سطحية مرئية، وبفضل تطعيم هذه المقاربة بمفاهيم تداولية كالقوة الإنجازية وغيرها انتقلت إلى نظرية وظيفية قائمة بذاتها.[3]

---

[1] محمد الحسين مليطان، نظرية النحو الوظيفي الأسس والنماذج والمفاهيم، دار الأمان، الرباط، ط1، 2014م، ص15.

[2] المرجع نفسه، ص ن.

[3] أحمد المتوكل، المنحى اللساني الوظيفي في الثقافة العربية، آفاق اللسانيات دراسات مراجعات شهادات، تكريما للأستاذ نهاد الموسى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2011م، ص30.

واللّساني من منطلق هذه المقاربة مطالب بأن لا يقف عند وضع القواعد فقط، بل عليه أن يفسِّرها من خلال وظيفتها وذلك بالنظر إلى الطرق التي تستعمل بها العبارات اللغوية وأهداف تلك الاستعمالات، مستعينا بالملفوظات الملاحظة في النصوص الشفوية أو المكتوبة، إذ تزوِّده بأفضل صورة للكيفية التي يستعمل بها الناس فعليا لغاتهم في ظروف الحياة اليومية، وكلّ هذا يتم في إطار المبادئ العامة التي تفرضها اللسانيات الوظيفية؛ حيث يعتبر التداول إطارا شاملا ينبغي أن يدرس داخله كلٌّ من التركيب والدلالة.[1]

3-2- المبادئ العامة للمنحى الوظيفي:

يركز الوظيفيون على جملة من المبادئ التي تشكل النواة النظرية لاتجاههم ومن أهمها:[2]

أ- أداتية اللغة باعتبار أن اللغة تسخَّر لتحقيق التواصل داخل المجتمعات، فمن هذا المنظور تعدُّ العبارات اللغوية - مفردات أم جمل- وسائل تستخدم لتأدية أغراض تواصلية معيّنة وتقارب خصائصها البنيوية على هذا الأساس.

ب- اللغة والاستعمال؛ بحيث يرتبط نسق اللغة ارتباطا وثيقا بنسق استعمالها، ويقصد بنسق الاستعمال مجموعة القواعد والأعراف التي تحكم التعامل داخل مجتمع معين، ويتجلى الترابط بين اللغة والاستعمال في كون نسق الاستعمال يحدِّد في حالات كثيرة قواعد النسق اللغوي المعجمية والدلالية والتركيبية والصوتية، خاصَّة عند اختلاف خصائص العبارات اللغوية باختلاف الوسائط الاجتماعية كجنس المخاطب وسنِّه ووظيفته الاجتماعية والمنطقة الجغرافية التي ينتمي إليها.

ج-سياق الاستعمال ويتجلّى في سياق مقالي يتحدَّد بمجموعة العبارات المُنتَجة في موقف تواصلي معيَّن وسياق مقامي متمثل في المعارف والمدارك التي تتوافر في موقف تواصلي معيَّن لدى كلٍّمن المتكلّم والمخاطب.

---

[1] عزالدين البوشيخي، النحو الوظيفي وأشكال الكفاية، ص33، نقلا عن: حافظ إسماعيلي علوي، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، مرجع سابق، ص346.

[2] ينظر، أحمد المتوكل، المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي -الأصول والامتداد، دار الأمان، الرباط، ط1، 2006م، ص19- 26.

د- اللغة والمستعمل؛ بحيث يشكل حمولة العبارة اللغوية ثلاثة عناصر أساسية: فحواها القضوي والقصد من إنتاجها (إخبار، استفهام...) وموقف المتكلّم من الفحوى القضوي، ومن مواقف المتكلّم إزاء الفحوى القضوي الموقف المعرفي المتمثّل في: (يقين أو شك أو احتمال).

ه-القدرة اللغوية المتمثلة في المعرفة التي يختزنها المتكلّم-السامع عن طريق الاكتساب والتي تمكنه من إنتاج وتأويل عدد غير متناه من العبارات السليمة وهنا يجب التمييز بينقدرة المتكلّم المجرَّدة وبين إنجاز هذه القدرة الفعلي أثناء الإنتاج أو الفهم، وأن ما يجب أن يكون موضوعا للوصف اللغوي هو القدرة دون الإنجاز.

انطلاقا من هذه الترسيمات المبدئية حاولت الوظيفية العربية وعلى رأسها أحمد المتوكل مدُّ الجسور بين النحو الوظيفي والفكر اللغوي القديم نحوا وبلاغة، وترسيخا لمبدأ القرض والاقتراض، ووضع منهجية تمكّن من إعادة قراءة الفكر اللغوي العربي القديم وإدماجه في الفكر اللساني الحديث، وإغناء النحو الوظيفي بتحليلات ومفاهيم اللغة العربية دون أن يمس اقتراض هذه التحليلات والمفاهيم بالمبادئ المنهجية المعتمدة في النحو الوظيفي.[1]

3-3- الوظيفية العربية والتراث اللغوي:

في إطار تحقيق التمازج بين الوظيفية الحديثة والتراث اللغوي يرى المتوكل أنه لا يتم ذلك إلا في ظل الدفاع عن أطروحات ثلاث:[2]

أولا: إن اختبار النظريات اللغوية الوظيفية قديمها وحديثها والمفاضلة بينهما لا يمكن أن يتما من داخل إحداها وإن ظُنَّ أنها بلغت من الكفاية العلمية ما بلغت، بل يتِمَّان في إطار ميتا-نظرية عامة تعلوها جميعا يقترح المتوكل تسميتها (النظرية الوظيفية المثلى).

ثانيا: إن الفكر اللغوي التراثي في عمقه فكر وظيفي من حيث مفاهيمه ومنهجه وقضاياه.

---

[1] ينظر، أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء-المغرب، ط1، 1985م، ص10.

[2] أحمد المتوكل، المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي-الأصول والامتداد، مرجع سابق، ص15.

ثالثا: إن علاقة الدرس الوظيفي الحديث بهذا الفكر علاقة امتداد لأصل يتيح استيحاء ما يمكن استيحاؤه واستثماره منه.

ويرى المتوكل أن هذه المنهجية تطمح: « إلى تمكين قارئ التراث من تلافي منزلقين: منزلق القطيعة، ومنزلق الإسقاط... والهدف هنا ليس التعريف بهذه العلوم (الدراسات المعجمية والنحوية والبلاغية وأصول الفقه وفقه اللغة والتفسير) إذ إن التعريف بها في مظانها ذاتها وفي ما كتب عنها، وإنما هدفنا استكشاف النسق النظري العامالذي يؤطِّرها جميعا ويؤالف بينها مهما تختلف موضوعا ومنهجا.»[1]

هذا التوجه المعلن حول ما يخص العلاقة بين التراث اللغوي العربي واللسانيات الوظيفية يُموقِعُهُ المتوكل ضمن اتجاه واحد من اتجاهات ثلاث:[2]

1. ولّى فريق وجهه شطر الغرب فأخذ آراء لغوييه ونماذج منظِّريه، وطفق يُبلور مقدرتها الوصفية والتفسيرية تطبيقا على اللغة.
2. واستمر فريق يرتِّل قواعد النحو العربي وخاصَّة ما وُضع منها في عصور الجمود اللغوي متعاميا متصاما عما يُكتب أو يُقال في ميدان الدرس اللغوي الحديث.
3. وارتأى فريق ثالث إيجاد نظريات ونماذج لغوية صالحة لوصف اللغة العربية انطلاقا من النظريات اللغوية الغربية، وترميما لها على ضوء الدراسات اللسانية الحديثة.

ويصنّف المتوكل جهوده ضمن الاتجاه الأخير الذي يروم التوفيق بين القديم والحديث، وهو الاتجاه الأنسب في نظره لدراسة معطيات اللغة العربية.

---

[1] أحمد المتوكل، المنحى الوظيفي في الثقافة العربية، مرجع سابق، ص35.

[2] أحمد المتوكل، نحو قراءة جديدة لنظرية النظم عند الجرجاني، ص91، نقلا عن: حافظ إسماعيلي علوي، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، مرجع سابق، ص382- 383.

3-4- مآخذ على الوظيفية العربية:

مع أن النحو الوظيفي تتبّع على العموم ظواهر اللغة العربية -فصحى ودوارج- برصد خصائصها وصفا وتفسيرا من خلال تحليلات معجمية وتركيبية وتداولية، بغية تحقيق الكفايات الثلاث*: النفسية، والنمطية، والتداولية، إلا أنه لم يسلم من بعض الانتقادات المصاحبة لعملية التقييم الكلّي للنحو الوظيفي والتي منها: [1]

1. الإشكال المنهجي على اعتبار أن النحو الوظيفي جاء تاليا للنحو التوليدي ليترتّب على هذا القول بأن النحو الوظيفي كان ظهوره طفرةً كما كان الأمر بالنسبة للمناهج السابقة؛ كون الثقافة العربية لم تعرف بعد رسوخ اتجاه توليدي عربي له من المقومات ما لنظيره في الغرب حتى انتقلت إلى الاتجاه الوظيفي.
2. مع توخي المتوكل من خلال مشروعه تأسيس نحو وظيفي للغة العربية بتقديم أوصاف وظيفية تعدّ مركزية بالنسبة إلى دلاليات وتركيبات وتداوليات اللغة العربية، إلا أن هذه التحليلات لا تعرض لكل معطيات اللغة العربية، بل تقتصر على نماذج تمثيلية لا غير، فمجمل كتابات المتوكل مخصَّصة لظواهر لغوية محدَّدة ترتبط بشكل خاص بالقضايا التي تتقاطع مع التحليلات الوظيفية التي اهتم بها سيمون دِك، وهذا ما يلاحظ من خلال عناوين مؤلفات المتوكل.
3. إن كلَّ مقاربة للغة العربية يجب أن تراعي خصوصيات هذه اللغة، وتقوم على اختبار ملاءمة النموذج المُتبنّى لمعطيات اللغة لا العكس، فمن غير المقبول اعتماد آليات ومبادئ مستحدثة في نموذج من النماذج واختبار مدى ملاءمة معطيات اللغة لها، بل يجب أن تكون معطيات اللغة هي الأساس لاختبار نجاح أو فشل هذا النموذج أو ذاك.

---

* **الكفاية التداولية**: تعني الكشف خصائص العبارة اللغوية المرتبطة بكيفية الاستعمال اللغوي، باعتبار أن العبارة اللغوية ليست ذاتا منعزلة، بل أداة يستعملها المتكلم داخل سياق معين. و**الكفاية النفسية:** تكون في اتجاه تحديد الطريقة التي ينتج بها المتكلّم العبارة اللغوية ويصوغها، وفي اتجاه تحديد طريقة الفهم التي يحل بها المُخاطَب العبارة اللغوية ويؤوّلها التأويل الصحيح. أما **الكفاية النمطية:** فتأتي من خلال بناء أوصاف للغات تنتمي إلى أنماط مختلفة، ورصد ما يؤالف بين هذه اللغات المتباينة نمطيا وما يخالف بينها. ينظر، أحمد المتوكل، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية-البنية التحتية أو التمثيل الدلالي التداولي، دار الأمان، الرباط، د ط، 1995م، ص13- 21.

[1] ينظر، حافظ إسماعيلي علوي، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، مرجع سابق، ص381- 386.

استطاع النحو الوظيفي -إذا ما استثنينا تلك المآخذ المسجلة عليه- أن يحتلَّ موقعا في إطار البحث اللساني العربي الحديث، وأن يعايش الدراسات اللغوية بمكوناتها القديمة والحديثة؛ حيث أنه لم يستهدف إقصاء المقاربات الأخرى، بل ظلَّ يستفيد من رؤاها كلما دعته الحاجة لذلك مؤمنا بوحدة البحث اللساني ونسبيته وإمكانية التحاور الممنهج بين مذاهبه.

كخلاصة للفصل يمكننا القول:إننا نسلّم بتلك الحتمية المتمظهرة في ذلك التباين بين الدراسات اللغوية التراثية واللسانية الحديثة حتى وإن بدا الاتفاق من جهة الموضوع ظاهرا، فمن غير الممكن الحكم على نظريات علميَّة لكلٍّ منها إطارها ومفاهيمها بمقاييس نموذج واحد، إنه من الصعب بما كان إجراء « حوار بين نظريتين في مرحلتين مختلفتين...هو بمنزلة حوار بين الصُّم لن يسمع أحدهما الآخر.»[1]

وهناك إشكال آخر يتمثّل في نظرة المقاربات اللسانية الحديثة للتراث اللغوي، وإن كانت هذه النظرة متباينة فإنها لا خلو من تلك الإسقاطات غير المقبولة منهجيا؛ والتي تجعل النحو العربي يتشكل حسب انتماءات دارسيه من الحداثيين « فالبنيوي منهم يراه بنيويا ويبدو نحوا توليديا للمنتسب إلى لسانيات تشومسكي ونحوا وظيفيا لمن يأخذ بالتوجه التداولي.»[2] وكأن النحو العربي بأصالته وثروته البحثية واستقلاله المنهجي ظلَّ ولا يزال يبحث عن هُويَّة ينتسب إليها.

فالإسقاط وفق هذا النهج غير مقبول كما هو الحال مع الاكتفاء بما هو أصيل والانغلاق عليه كذلك غير مقبول، فمن الواجب الحتمي تطوير ما سبق وفق ما هو متاح ومقرَّرٌ حديثا، وأن لا نُخَيَّر بين اتجاهين « فإما ناقل لفكر غربي وإما ناشر لفكر عربي قديم، فلا النقل في الحالة الأولى ولا النشر في الحالة الثانية يصنع مفكرًا عربيًا معاصرًا، لأننا في الحالة الأولى سنفقد عنصر العربي وفي الحالة الثانية سنفقد عنصر المعاصرة والمطلوب هو أن نستوحي لنخلق الجديد سواء عَبَرنا المكان لننقل عن الغرب، أو عَبَرنا الزمان لننشر عن العرب الأقدمين.»[3]

---

[1] المرجع السابق، ص385.
[2] محمد الأوراغي، نظرية اللسانيات النسبية دواعي النشأة، دار الأمان، الرباط، ط1، 2010م، ص56.
[3] زكي نجيب محمود، تجديد الفكر العربي، دار الشروق، القاهرة، ط9، 1993م، ص254.

الفصـــــــــل الثالث:

قرائن التعليق في كتاب اللغة العربية معناها ومبناها

1- محتوى الكتاب.

2- أجهزة النظام اللغوي عند تمام حسان.

3- أسس النظام النحوي عند تمام حسان.

4- التعليق ونظرية القرائن.

5- قرائن التعليق عند تمام حسّان.

أولا: القرائن المعنوية.

ثانيا: القرائن اللفظية.

1- محتوى الكتاب:

مثّل تمام حسان في كتابه **(اللغة العربية معناها ومبناها)** للمنهج الوصفي في دراسة اللغة العربية الفصحى محاولا بعث رؤية جديدة في التناول، محدِّدا غايته تلك بالسعي نحو إلقاء ضوء جديد كاشف على التراث اللغوي العربي كلِّه، واصفا عمله هذا بأنه « أجرأ محاولة شاملة لإعادة ترتيب الأفكار اللغوية تجري بعد سيبويه وعبدالقاهر...»[1]

ينقسم الكتاب إلى ثمانية فصول مرتبة ترتيبا منهجيا آخذا بفكرة المستويات التي استقرّ عليها المفهوم البنيوي في دراسة اللغة وهي على التوالي المستوى الصوتي، والمستوى الصرفي، والمستوى النحوي، والمستوى الدلالي، وحاول صاحبه من خلاله وصف هذه المستويات بالنظر إلى ثنائية **المبنى والمعنى**.

استهل تمام حسان بحثه بفصل نظري يخصُّ اللغة والكلام، ثم البحث الصوتي بعلميه (الفونيتيك، والفونولوجيا) في فصلين متتابعين، وجاء الرابع متناولا الجانب الصرفي للغة، وتعرَّض الفصل الخامس للجانب النحوي التركيبي، أما السادس فخصَّصه صاحب الكتاب لدراسة الظواهر السياقية كالإدغام والإعلال والإبدال... ودَرَسَ المعجم في الفصل السابع باعتباره جزءًا من اللغة لا نظامها، ليختم البحث بفصل ثامن يعرض لعلم الدلالة كتأكيد من تمام حسان على أهمية هذا المستوى من الدراسة.

مع أن المؤلِّف صرَّح بأنه اعتمد المنهج الوصفي في دراسته، إلا أن البحث لم يكن وصفيا خالصا بحكم التمازج بين الوصفية والوظيفية التي تؤكّد على أهمية المعنى وارتباطه بأشكال التعبير، وهذا ما يثبت تأثر تمام حسان بنظرية فيرث اللغوية المتمثلة في المعنى والسياق.

[1] تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص10.

2- أجهزة النظام اللغوي:

المقصود بالنظام اللغوي تلك الأجهزة الفرعية المكونة للغة والتي يمكن أن تفهم فرادى مع أن وظائف هذه الأجهزة لا تتحقق إلا وهي متناسقة ومتكاملة في إطار اللغة، فلا يستقلُّ جهاز منها إلا عند الوصف والتحليل، ويتألّف كلُّ جهاز من مجموعة من المعاني، وكما أن المعاني الصرفية غير المعاني النحوية كذلك نجد المباني تتنوع بين فروع الدراسات اللغوية؛ فمباني النظام الصوتي حروفٌ، وهي - الحروف- في النظام الصرفي وحدات صرفية، ويعتمد النحو في التعابير عن معانيه من هذين النوعين كالحركات والحروف والزوائد واللواصق والصيغ، وهناك القيم الخلافية المتمثلة في المقابلات أو نواحي الخلاف بين المعنى والمعنى والمبنى والمبنى وهي أهم بكثير من العلاقات الرابطة لأنها الأقدر على تحقيق أمن اللبس وهو غاية الاستعمال اللغوي.[1]

فالنظام اللغوي عند تمام حسان يتألف من ثلاثة أنظمة فرعية مكونة له وهي: النظام الصوتي، والنظام الصرفي، والنظام النحوي، فاللغة عنده منظومة مجتمعة تترابط أجزائها في مسرح الاستعمال اللغوي، ولا يكاد يختلف هذا التقسيم عن ذلك الموجود عند القدماء إلا في طريقة عرضه منهجيا؛ بحيث كانت هذه المستويات تدرس في إطار عام وهو النحو وذلك ما نجده مبثوثا في كتب القدماء دون تقسيم منهجي واضح.

3- أسس النظام النحوي عند تمام حسان:

ينبني النظام النحوي عند تمام حسان على جملة من الأسس نعددها في الآتي:[2]

أ- طائفة من المعاني النحوية العامة التي يسمونها معاني الجمل أو الأساليب.
ب- مجموعة من المعاني النحوية الخاصة أو معاني الأبواب المفردة كالفاعلية والمفعولية والإضافة...

---

[1] ينظر، تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص33- 34.
[2] تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص178.

ج- مجموعة العلاقات التي تربط بين المعاني الخاصة حتى تكون صالحة عند تركيبها لبيان المراد منها مثل علاقة الإسناد والنسبة والتبعية، وتكون بمثابة قرائن معنوية على معاني الأبواب الخاصة كالفاعلية والمفعولية.

د- مجموعة القرائن الصوتية كالحركات والحروف أو الصرفية مثل مباني التقسيم ومباني التصريف ومباني القرائن اللفظية.

ه- مجموعة القيم الخلافية أو المقابلات بين أحد أفراد كل عنصر مما سبق، وبين بقية أفراده المكونة له كأن نرى الخبر في مقابل الإنشاء، أو المدح في مقابل الذم، أو المتقدِّم رتبة في مقابل المتأخِّر، أو الاسم المرفوع في مقابل الاسم المنصوب...

الملاحظ على هذه المبادئ التي أقامها تمام حسان للنظام النحوي كلها مبادئ معنوية باستثناء ما يقدِّمه النظام الصوتي والنظام الصرفي، وبهذا يكون قد انتحى منحى وظيفيا أهمل فيه الوجه الشكلي من التركيب النحوي، وهذا ما جعل دراسة تمام حسان تميل إلى النحو التقليدي أكثر منه إلى الاتجاه اللساني الوصفي الحديث.[1]

4- التعليق ونظرية القرائن:

يرى تمام حسان أن الفكرة المركزية في النحو العربي تدور حول فكرة التعليق، لأنه الكفيل بالقضاء على خرافة العوامل النحوية، مستعيرا هذا المصطلح من عبد القاهر الجرجاني، فهو يعترف له بفكرة التعليق وبالمصطلح نفسه، ويَعتبرُ تمام حسان أن أذكى محاولة لتفسير العلاقات السياقية في تاريخ التراث العربي إلى الآن هي ما ذهب إليه عبد القاهر الجرجاني صاحب مصطلح التعليق، هذا المصطلح الذي أورده في كتابه "دلائل الإعجاز" تحت عنوان النظم بمعية مصطلحين آخرين هما: الترتيب، والبناء.[2]

---

[1] ينظر، محمد صلاح الدين الشريف، النظام اللغوي بين الشكل والمعنى، حوليات الجامعة التونسية، المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية، ع17، 1979م، ص214.

[2] ينظر، تمام حسان اللغة العربية معناها ومبناها، ص186- 189.

كما يرى تمام حسان أن أخطر شيء تكلّم فيه عبد القاهر على الإطلاق لم يكن النظم ولا البناء ولا الترتيب إنما كان التعليق، ويفسِّر المصطلح بأنه: إنشاء العلاقات بين المعاني النحوية بواسطة ما يسمى بالقرائن اللفظية والمعنوية والحالية،[1] فالتعليق إذن؛ هو تلك العلاقات السياقية التي تظهر من خلال التحام القرائن المعنوية بالقرائن اللفظية.

4-1- أنواع القرائن اللغوية:

القرينة لغة: من الاقتران، وقارَنَ الشيءَ بالشيءِ: اقترَنَ به وصَاحبهُ، وقَارَنتهُ قِرَانًا: صَاحَبتُهُ، وقَرَنْتُ الشيءَ بالشيءِ: وَصَلتُهَ، والقرينة: الجَمعُ، قرَنْتُ البعيرين جمعتهما في حبلٍ واحد، والقرينَةُ: النَّفسُ، وقَرينَةُ الرجُل: امرأتُهُ.[2] يلاحظ أن المفهوم اللغوي للقرينة يدور حول: المصاحبة، والصِّلة، والجمع، والنفس، والزوجة... فالتلازم هو المعنى العام الذي يجمع بين هذه التأويلات كلِّها.

اصطلاحا: القرينة: أمر يشير إلى المطلوب، والقرينة إما حالية أو معنوية أو لفظية.[3] فالمطلوب؛ بمعنى المقصود الذي يرجى من السياق أو التركيب اللغوي، فالقرينة هي المعنى الملازم للجملة أو المعنى المصاحب للسياق.

وقد لخَّص تمام حسان القرائن قبل عرضه لكل واحدة منها في المشجّر الآتي:[4]

---

[1] تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص188.
[2] ابن منظور، لسان العرب، مصدر سابق، ج11، ص139- 140. مادة (قرن)
[3] الشريف الجرجاني، معجم التعريفات، مصدر سابق، ص146.
[4] تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص190.

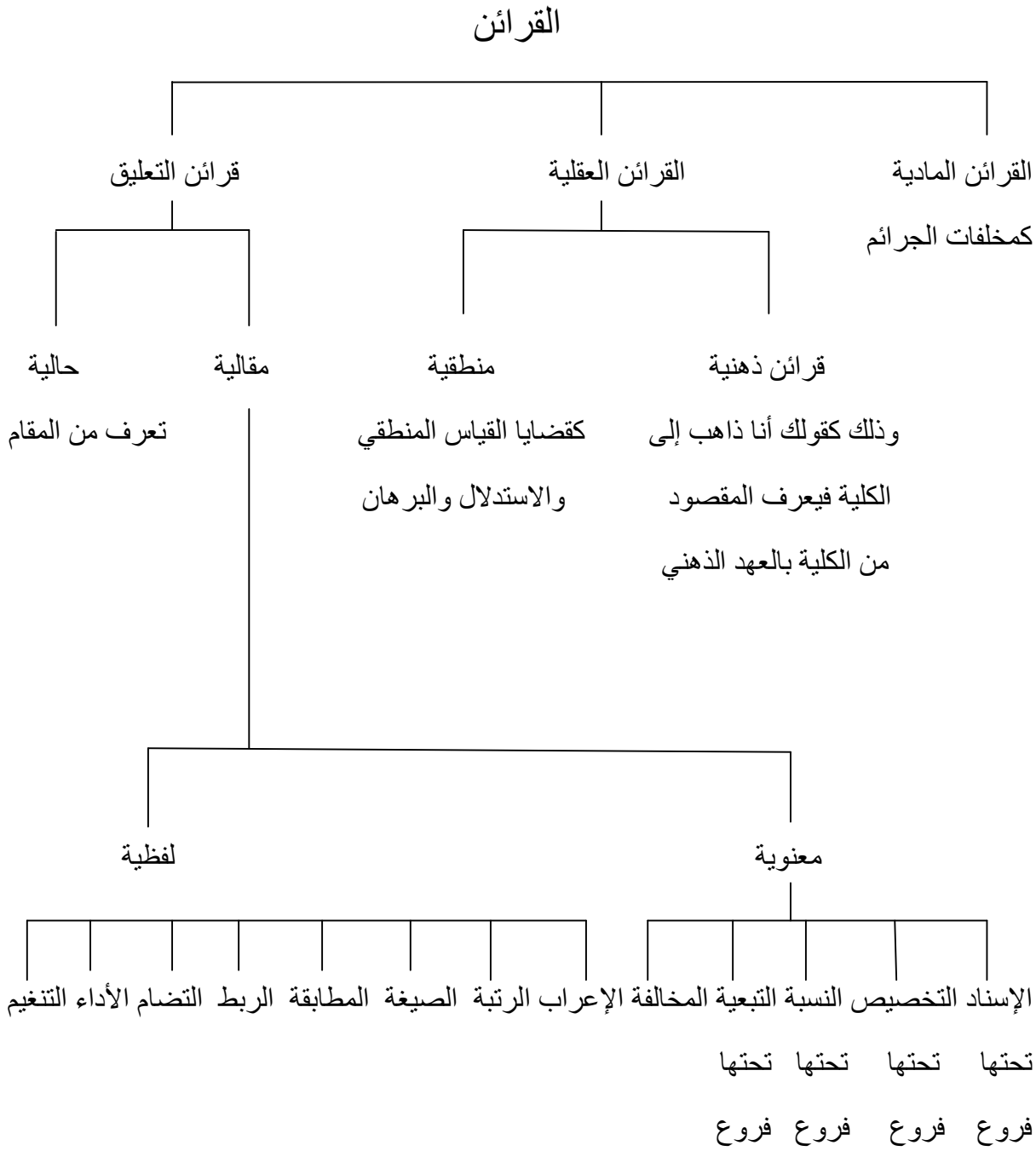

إن أهم ما يمكن أخذه من هذه القرائن - حسب تمام حسان- هو قرائن التعليق التي تعدُّ الركيزة الأساسية للتحليل النحوي المتمثل في ظاهرة الإعراب.

5- قرائن التعليق عند تمام حسّان:

اطلع تمام حسان بدقة على التراث اللغوي وخاصة النحوي منه وصرَّح برُؤية الواثق أن فيه ما لا حاجة للدراسات اللغوية به، وتناول كل الأفكار المنبثقة منه بغرض بعثها من جديد، ومما يظهر من عمله هذا نقده **لنظرية العامل** ودعوته إلى إلغائها وتناوله لها بشيء من الجدّة ممثلا في **نظرية القرائن** التي وصفها وفسَّرها لتكون المحلَّ الأنسب والبديل الجائز لتلك المبالغة التي وقع فيها النحاة وجرَّتهم إلى مَنطَقَةِ النحو العربي.

كما انطلق تمام حسان من فكرة التعليق التي تتضافر فيها القرائن بغرض إيضاح المعنى الواحد، ثم ذهب نحو توضيح الغاية من فهم النص والتي تنبني على الانتقال من المبنى إلى المعنى بالارتكاز على القرائن المعنوية والقرائن اللفظية المجتمعتين في القرائن المقالية لأنهما يُؤخذان من المقال لا من المقام، أما العلاقات السياقية فهي قرائن معنوية تفيد في تحليل المعنى النحوي كعلاقة الإسناد باعتبارها رابطة بين المبتدأ والخبر أو بين الفعل والفاعل أو نائبه فتصبح عند فهمها قرينة معنوية على أن الأول مبتدأ والثاني خبر أو أن الأول فعل والثاني فاعل أو نائب فاعل فيُؤخذ هذا القرار عندما تُفهم العلاقة الرابطة بين الجزءين،[1] وفي الآتي عرض لكل قرائن التعليق عند تمام حسان.

أولا: القرائن المعنوية:

وهي العلاقات السياقية التي تساعد على فهم المعنى النحوي وتشمل الآتي:

1- قرينة الإسناد: هي قرينة معنوية لتمييز المسند إليه من المسند في الجملة، وهي علاقة المبتدأ بالخبر والفعل بفاعله... ويرى تمام حسان أن النحاة لمحوا قرينة الإسناد بين طرفي الجملة الاسمية والفعلية والوصفية، كما كانوا يلمحونها بين المعاني النحوية داخل الجملة الواحدة ويمثل تمام حسان لذلك بجملة (يُؤتي الحِكمَةَ منْ يشاءُ) فتعرب (مَنْ) مفعولا أولا رغم تأخرها، وتعرب (الحِكمَةَ) مفعولا ثانيا رغم تقدُّمها، فندرك أن (مَنْ) هي الآخذ و(الحِكمَةَ) هي المأخوذ؛ فمراعاة الآخذية والمأخوذية هي اعتبار التفريق بين المفعولين، وهو اعتبار من

[1] ينظر، تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص191 وما بعدها.

قبيل قرينة الإسناد، فنمطية اللغة هي التي تسمح بفهم أي قرينة معنوية كانت أم لفظية.[1]

2- قرينة التخصيص: التخصيص في اللغة: الإفراد[2] وفي الاصطلاح : قصرُ العام على بعضٍ منه بدليل مستقلٍّ مقترنٍ به، واحتُرزَ بالمَستقلِّ عن الاستثناء والشرط والغاية والصفة، فإنها وإن لحقت العام لا يُسمى مخصوصا، وبقوله مقترن؛ عن النسخ نحو قوله تعالى: **{خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ}[الأنعام:102]** إذ يُعلم ضرورة أن الله تعالى مخصوص منه.[3] ويرى تمام حسان أن التخصيص علاقة سياقية كبرى تتفرع عنها قرائن معنوية أخصُّ منها، وكلّ ما يتفرّعُ عنها قيود على علاقة الإسناد؛ بحيث يعبِّر كلٌّ منها عن جهة خاصَّة في فهم معنى الحدث الذي يسير إليه الفعل أو الصفة، ويكون ذلك على النحو الآتي:[4]

القرينة المعنوية	المعنى الذي تدل عليه
أ- التعدية	المفعول به
ب- الغائية(وهي تشمل غائية العلة وغائية المدى)	المفعول لأجله والمضارع وكي والفاء ولن وإذن...
ج- المعية	المفعول معه والمضارع بعد الواو
د- الظرفية	المفعول فيه
هـ- التحديد والتوكيد	المفعول المطلق
و- الملابسة	الحال
ز- التفسير	التمييز
ح- الإخراج	الاستثناء
ط- المخالفة	الاختصاص وبعض المعاني الأخرى

وشرح تمام حسان قرينة التخصيص وفق ما تتفرَّع إليه من قرائن أخصَّ منها وكان ذلك على النحو الآتي:[5]

---

[1] تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص194.
[2] ابن منظور، لسان العرب، مصدر سابق، ج4، ص109. مادة (خصص)
[3] الشريف الجرجاني، معجم التعريفات، مصدر سابق، ص48.
[4] ينظر، تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص194- 195.
[5] ينظر، تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص195 وما بعدها.

أ- التعدية: يعرض تمام حسان لقرينة التعدية بأمثلة توضح إسناد الضرب إلى المسند إليه في كل مثال مما يأتي، جاء مخصَّصا بوقوعه على عمرو؛ أي أن الوقوع على عمرو كان قيدا في إسناد الضرب إلى من أسند إليه نحو: (ضَرَبَ زيدٌ عمرًا) أو (يَضرب زيدٌ عمرًا) أو (زيدٌ ضَرَبَ عمرًا) أو (زيدٌ يَضرب عمرًا) أو (زيدٌ ضَارب عمرًا) أو (أَضَارب زيدٌ عمرًا) أو (فليَضْرب زيدٌ عمرًا) أو (اضْرب عمرًا) وكان أيضا جهة في الضرب حالت بينه وبين أن يفهم على إطلاقه فطوَّعته لأن يفهم من جهة وقوعه على عمرو، وهذا هو المعنى الذي قصده بقوله: إن المفعول به هنا يعدُّ تعبيرا عن الجهة، وأن التعدية تخصيص لعلاقة الإسناد التي بين الضرب وبين من أسند إليه، ويُوضح أيضا أن الجهة هنا قيد في الحدث لا في الزمن.[1]

ب- الغائية: هي قرينة معنوية دالة على المفعول لأجله والمضارع بعد اللام وكي والفاء ولن وإذن، ويمثل لذلك تمام حسان بالآتي: (أتيتُ رَغْبَةً في لِقَائِكَ) أو (كي ألقاكَ) أو (لألقاكَ) فإنك قد أسندت الإتيان إلى نفسك مقيَّدا بسبب خاص، وهذا القيد هو الغائية، ويعدُّ جهة في فهم الإتيان؛ لأن هذا الإتيان بدون سبب أعم منه وهو مُسَبِّب، فالإتيان هنا مفهوم من جهة كونه مُسَبَّبًا عن الرغبة في اللقاء.[2]

ج- المعية: هي قرينة معنوية تُستفاد منها المصاحبة على غير طريق العطف أو الملابسة الحالية، واصطلاح المعية مقصود على قرينة المفعول معه والمضارع بعد الواو؛ أي أنه خاص بهذين البابين نحو: (لا تَأكُل السَّمَكَ وتَشرَبَ اللَّبَنَ) ومع أن معنى (الواو) هنا هو نفسه معنى الواو التي في المفعول معه، كما يتشابه المعنى هنا والمعنى هناك، أحبَّ النحاة أن يفرِّقوا بين معنيين متشابهين بسبب اختلاف في التضام بين الواو وما يتبعها، فالذي يُضام الواو في المعية اسم منصوب والذي يُضام الواو في المصاحبة مضارع منصوب، من هنا يتضح أن نصب المضارع بعد واو على المعية من نوع نصب المفعول معه بعد الواو ذاتها.[3]

---

[1] ينظر، تمام حسّان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص195.
[2] ينظر، تمام حسّان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص195- 196.
[3] ينظر، تمام حسّان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص196.

د- الظرفية: هي قرينة معنوية على إرادة معنى المفعول فيه، وللظروف في اللغة العربية قسم مستقل من أقسام الكلم، وبعض ما ينتمي إلى الأقسام الأخرى من الكلم يُنقل إلى معنى الظرف فيستعمل مفعولا فيه وذلك كالمصدر وصيغتي الزمان والمكان، وبعض حروف الجر نحو: مُذ ومنذ، وبعض الضمائر الإشارية نحو: هنا وثم، وبعض المبهمات مثل: كم والأعداد والجهات وأسماء الأوقات المبهمة وأسماء العلاقات المفتقرة إلى الإضافة نحو: قبل وبعد وتحت وفوق، وأسماء الأوقات المحدّدة نحو: الآن وأمس وسحر وبكرة... كل هذه الكلمات ليست ظروفا ولكنّها تشترك مع الظروف في أنها تنقل إلى الظرفية فتفيد معنى المفعول فيه فتخصص زمان الحدث ومكانه على معنى الاقتران، والظرفية هنا غير الظرفية التي يفيدها حرف الجر(في) لما يأتي بمعناها؛ لأن الظرفية هنا للتخصيص، أي لتقييد زمن الإسناد أو مكانه والظرفية هنا لنسبة الحدث إلى ظرف يحتويه، وهما على ما بينهما من تشابه لا ينبغي اعتبارهما معنى واحدًا لما بينهما من اختلاف المبنى كما يتضح في المقابلات الآتية:

1- صَحَوْتُ إِذْ تَطْلَعُ الشَّمْسُ	ظرف	تخصيص
2صَحَوْتُ في طُلُوعِ الشَّمْسِ	حرف	نسبة
3-أَصْحُوا مَتَى تَطْلَعُ الشَّمْسُ	ظرف	تخصيص
4صَحَوْتُ وَقْتَ طُلُوعِ الشَّمْسِ	مبهم منقول إلى الظرف	نسبة
5-أَصْحُوا في وَقْتِ طُلُوعِ الشَّمْسِ	حرف	نسبة

فظرفية الظرف وما نقل إليه شيء بمعنى الاقتران الزماني أو المكاني، أما ظرفية الحرف فهي على معنى الاحتواء الزماني أو المكاني، ويرى تمام حسان أن هناك طائفتين مما يستعمل مفعولا فيه، إحداهما الظروف الجامدة وهي الجديرة باسم الظرف وظرفيتها ظرفية اقتران حدثين فإذا قلت: (حَضَرَ زَيْدٌ إِذْ حَضَرَ عَمْرٌو) فإن (إِذْ) تقرن بين حضورين، والطائفة الأخرى هي ما ينقل إلى معنى الظرف وهذا قد يدلُّ على ظرفية احتواء حدث واحد، فإذا قلت: (جَاءَ زَيدٌ يَوْمَ الجُمُعَةِ) فذلك معناه أن اليوم هو ظرف المجيء ولا دلالة هنا على الاقتران، ويضيف تمام حسان أن الظروف الدّالة على الاقتران يبقى لها معناها عند

استعمالها أدوات شرط وتتحول عن هذا المعنى إلى الاحتواء عند استعمالها أدوات استفهام.[1]

هـ- التحديد والتوكيد: هي القرينة المعنوية الدَّالة على المفعول المطلق، والمقصود بهذه القرينة تعزيز المعنى الذي يفيده الحدث في الفعل وذلك بإيراد المصدر المشترك مع الفعل في مادَّته، لأن المصدر هو اسم الحدث ففي إيراده بعد الفعل تعزيز لعنصر الحدث ومعنى الفعل؛ وتكون التقوية بواسطة ذكره مفردا منونا على سبيل التأكيد نحو قوله تعالى: **{وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا}[النساء:164]** (تكليمًا)مفعول مطلق أكد الحدث كلّم، أو تكون بواسطة ذكره مضافا لمُعين لإفادة النوع أو موصوفا لإفادة النوع أيضا نحو قوله تعالى: **{فَأَخَذْنَاهُمْ أَخْذَ عَزِيزٍ مُقْتَدِرٍ}[القمر:42]** (أخذ عزيز) مفعول مطلق مضاف حدَّد نوع الأخذ، أو تكون مميّزًا لعدد فيكون العدد نفسه مفعولا مطلقا والمصدر تمييزا نحو قوله تعالى: **{وَحُمِلَتِ الأَرْضُ وَالْجِبَالُ فَدُكَّتَا دَكَّةً وَاحِدَةً}[الحاقة:14]** وقد يكون المصدر اسم مرَّة أو مثنى اسم مرَّة فيفيد العدد أيضا.[2]

و- الملابسة للهيئات: هي قرينة معنوية على إفادة معنى الحال بواسطة الاسم المنصوب أو الجملة مع الواو وبدونها فإذا قلت: (جَاءَ زَيدٌ رَاكِبًا) فالمعنى جاء زيدٌ ملابسًا لمعنى الرّكوب وبيان هذه العلاقة أن الحال تبيِّن هيئة صاحبها وقت وقوع الفعل، والمعنى المستفاد منها هو معنى واحدا لا عدَّة معان، وإذا قلت: (جَاءَ زَيدٌ وهُوَ يَركَبُ) فالحال هنا عُبِّر عنها بالجملة والواو وتسمى هذه (الواو) واو الحال وواو الابتداء وقدّرها سيبويه والأقدمون بـ (إذ) ولا يريدون أنها بمعناها إذ لا يرادف الحرف الاسم، بل إنها وما بعدها قيد للعامل السابق، ولتمام حسان على ذلك ملاحظات عبَّر عنها بقوله:[3]

---

[1] ينظر، تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص196- 198.

[2] ينظر، تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص198. وأيضا، إسمهان مصرع، آليات تيسير الدرس اللغوي العربي في فكر تمام حسّان، أطروحة مقدّمة ليل شهادة دكتوراه العلوم في اللغويّات، جامعة باتنة، 2016- 2017م، ص353.

[3] تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص198- 199.

1- أن تقدير سيبويه والأقدمين لهذه الواو المعبِّرة عن الملابسة بـ (إِذْ) يبرِّر ما رآه من قبل أن معنى ظرفية الظرف أقرب إلى الاقتران، ومعنى ظرفية الحرف أقرب إلى الاحتواء.

2- قوله: « إذ لا يرادف الحرف الاسم » مبني على التقسيم التقليدي للكلم* وفيه أن الظرف من الأسماء، أما حسب تمام حسان فأوْلَى للعبارة أن تكون: « إذ لا يرادف الحرف الظرف » وفي هذا تبرير لما زعمه سابقا من المغايرة بين ظرفية الظرف وظرفية الحرف.

3- قوله: « بل إنها وما بعدها قيد للعامل السابق » ينسجم تماما مع ما ذهب إليه تمام حسان في أن كلّ المنصوبات تندرج ضمن عنوان التخصيص.

ز- التفسير: وهو للذوات قرينة معنوية على باب التمييز، ويكون عند الحاجة إلى الإيضاح، ولا تكون هذه الحاجة إلا عند المبهم، والمبهم الذي يفسِّره التمييز إما أن يكون معنى الإسناد نحو: (طابَ محمدٌ نفسًا) أو معنى التعدية نحو: (زرعتُ الأرضَ شجرًا) أو اسم مفرد دال على مقدار مبهم نحو: (اشتريتُ مترين حريرًا) ولا شكَّ - في رأي تمام حسان- أن الإبهام عموم وأن التقييد تخصيص لهذا العموم، ومادام التفسير يزيل الإبهام فهو تخصيص يزيل العموم، وكون التمييز تخصيصًا هو ما يسعى تمام حسان إلى إثباته هنا مع دعوى أن كلّ المنصوبات مخصَّصات لعموم الدلالة في الإسناد، وهي من ثم دالة على (جهة) معينة من فهم علاقة الإسناد، ومن هنا يصدق على الأسماء المنصوبة أنها تعبيرات عن الجهة.[1]

ح- الإخراج: وهو قرينة معنوية على إرادة باب المستثنى، فالمستثنى يخرج من علاقة الإسناد حين نفهم هذه القرينة المعنوية من السياق نحو: (جَاءَ القومُ إلا زيدًا) فقد أسند المجيء إلى القوم وأُخرج (زيدًا) من هذا الإسناد، فتتضافر (إلا) وهي قرينة لفظية مع معنى الإخراج وهو قرينة معنوية ليُفهم من كليهما ومعهما النصب وغيره من القرائن معنى الاستثناء، وفي الإخراج تقييد للإسناد وتخصيص له، من هنا ساغ لتمام حسان أن يضع المستثنى بين الأبواب المعبِّرة عن معنى

* أحدث تمام حسان تقسيما جديدا للكلم متمثلا في: الاسم، الصفة، الفعل، الضمير، الخوالف، الظرف، الأداة، ينظر، تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص86 وما بعدها.

[1] تمام حسّان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص199.

الجهة، وأن يُطلق على ما تفيده هذه القرائن المعنوية مجتمعة عنوانا شاملا هو **التخصيص**.[1]

ط- المخالفة: هي مظهر من مظاهر تطبيق استخدام القيم الخلافية بجعلها قرائن معنوية على الإعرابات المختلفة، ويرى تمام حسان أنه من قبيل اعتبار المخالفة قرينة معنوية أننا لا نحس ارتياحا إلى تفسير النحاة لمعنى باب الاختصاص؛ إذ يجعلون الاسم المنصوب على الاختصاص مفعولا لفعل محذوف تقديره (أخصّ) أو (أعني) ومع أن تقدير (أخصُّ) منسجم مع اعتبار الاسم المختص من قبيل ما يدخل تحت عنوان (التخصيص) إلا أن ذلك يجعل -تمام حسان- يحسُّ بعزوف تام عن هذا التقدير الذي ينقل مبدأ وجوب الاستتار من الضمائر إلى الأفعال، والذي يبدو لتمام حسان هنا هو أن القيمة الخلافية المراعاة في نصب هذا الاسم هي المقابلة بينه وبين الخبر الواقع بعد مبتدأ مشابه لما قبل الاسم المنصوب هنا، ويمثل لذلك بالجملتين الآتيتين:

- نَحْنُ العَرَبُ نُكْرِمُ الضَّيْفَ و نُغِيثُ المَلْهُوفَ.
- نَحْنُ العَرَبَ نُكْرِمُ الضَّيْفَ و نُغِيثُ المَلْهُوفَ.

(العَرَبُ) في الجملة الأولى خبر وما بعده مستأنف، و(العَرَبَ) في الجملة الثانية مختص وما بعده خبر، ولو اتّحد المعنى لاتّحد المبنى فأصبحت الحركة واحدة فيهما ولكن إرادة **المخالفة** بينهما كانت قرينة معنوية تتضافر مع اختلاف الحركة لبيان أن هذا خبر وهذا مختص.[2]

3- قرينة النسبة: هي قرينة معنوية كبرى كالتخصيص، وتدخل تحتها قرائن معنوية فرعية، والنسبة قيد عام على علاقة الإسناد، ومعنى النسبة غير معنى التخصيص؛ لأن معنى التخصيص تضييق، ومعنى النسبة إلحاق، والمعاني التي تدخل تحت عنوان النسبة وتُتّخذ قرائن في التحليل والإعراب هي:[3]

---

[1] ينظر، تمام حسّان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص199- 200.
[2] تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص200.
[3] ينظر، تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص201- 203..

أ- **حروف الجر:** ويصطلح عليها تمام حسان حروف النسبة؛ لأنها نسبة بين الحدث في الإسناد وبين المجرور، وهي في اصطلاح النحاة **أدوات تعليق** ومن عباراتهم المشهورة قولهم: «والجار والمجرور متعلّقان» وهذا يشير إلى حرصهم على معاني حروف الجر فلكل منها عدد من المعاني المتباينة فهي من باب تعدد المعاني الوظيفية للمبنى الواحد.

ب- الإضافة: يكفي لبيان قوة التعليق في معنى الإضافة - حسب تمام حسان- أن النحاة لم يغفلوا النص على أن المضاف والمضاف إليه كالكلمة الواحدة، غير أن هناك فرقا بين النسبة التي يفيدها حرف النسبة، والنسبة التي تفيدها الإضافة، فالنسبة مع حرف النسبة تجعل علاقة الإسناد نسبية سواء كانت هذه العلاقة مبتدأ وخبره أو فعل وفاعله أو غير ذلك، على حين تكون النسبة في الإضافة بين المتضايفين الواقعين في نطاق الإسناد، ولكل حرف من حروف النسبة عدد من المعاني والتي تصل كلّها إلى الثلاثين ومنها: ابتداء الغاية وانتهائها، البعضية، والاستعلاء، المصاحبة، المجاوزة، التعليل، الظرفية، التبليغ، الملك...إلخ، وإذا ما أضيفت هذه القرائن المعنوية إلى قرينة الإضافة صار معنى النسبة واضح في كلّها على النحو الآتي:[1]

القرينة	النسبـــــــــــة	
ابتداء الغاية	الطرف الأول: (ملابس الابتداء)	الطرف الثاني: الغاية
البعضية	الطرف الأول: (ملابس البعض)	الطرف الثاني: الكل
الظرفية	الطرف الأول: (المظروف)	الطرف الثاني: ظرفه
التعليل	الطرف الأول: (المعلول)	الطرف الثاني: العلة
المجاوزة	الطرف الأول: (المجاوز)	الطرف الثاني: المجاوَز

وكذلك الأمر في القرائن الباقية، فالتعليق بواسطة ما يفهم بالحرف من نسبة هو في حقيقته إيجاد علاقة نسبية بين المجرور وبين معنى الحدث الذي في علاقة الإسناد.

[1] تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص204.

4- قرينة التبعية: هي قرينة معنوية عامة يندرج تحتها أربع قرائن هي: النعت، والعطف، والتوكيد، والإبدال، فأما النعت فيصف المنعوت، وأما التوكيد فمنه لفظي بتكرار المؤكد، ومعنوي بألفاظ معينة، وأما عطف البيان فليس يتم بواسطة الحرف وإنما يفسِّر التابع فيه ما كان في متبوعه من إبهام، وتفسير متبوعه يكون بتخصيصه إذا كان نكرة وتوضيحه إذا كان معرفة، والبدل ينطبق عليه ما صح أن يكون عطف بيان، إلا عند امتناع إعادة بناء الجملة مع حذف المبدل منه وإقامة البدل مقامه، فإذا امتنعت هذه التجربة فالتابع للبيان لا للإبدال.

ثانيا: القرائن اللفظية:

وهي قرائن مباني تساعد على فهم القرائن المعنوية داخل السياق ونعددها كما يراها تمام حسان في الآتي:

1- العلامة الإعرابية: نالت العلامة الإعرابية الحظ الأوفر من اهتمام النحاة فجعلوها نظرية كاملة سموها **نظرية العامل** وذلك لارتباطها بالحركات الإعرابية ودلالاتها، وكانت القرينة الوحيدة المعتمدة عند النحاة -ويرى تمام حسان- أنه يستعصى التمييز بين الأبواب بواسطتها خاصة حين يكون الإعراب تقديريا أو محليا أو بالحذف، لأن العلامة الإعرابية في هذه الحالات ليست ظاهرة فهي تجريدية ذهنية، والعامل في نظره لا يُعين بمفرده على تحديد المعنى فلا قيمة له بدون تضافر القرائن، وبهذا يتضح أن العامل النحوي في تقدير تمام حسان أنه لم يكن أكثر من مبالغة أدى إليها النظر السطحي والخضوع لتقليد السلف والأخذ بأقوالهم على علاتها.[1]

2- الرتبة: يقدِّر تمام حسان أن عبد القاهر حين صاغ اصطلاحه الترتيب قصد به إلى شيئين: أولهما ما يدرسه النحاة تحت عنوان **الرتبة** وثانيهما ما يدرسه البلاغيون تحت عنوان **التقديم والتأخير**، غير أن تمام حسان يجعل الرتبة في كلِّ ذلك قرينة لفظية تجمع جزءين مُرتبين في التركيب يدلُّ موقع كلٌّ منهما من الآخر على معناه، فإذا ثبت الموقع سميت الرتبة محفوظة كأن يتقدَّم الموصوف على الصفة، والموصول على الصلة، وحرف الجر على المجرور... وإذا لم يثبت موقع الكلمة في التركيب فهي رتبة غير محفوظة كرتبة المبتدأ والخبر، والفاعل

[1] ينظر، تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص205- 207.

والمفعول...وقد يدعو الحال إلى حفظ الرتبة غير المحفوظة إذا كان أمن اللّبس يتوقّف عليها نحو: (ضَرَبَ مُوسَى عِيسَى) إذ يتعيَّن في (مُوسَى) أن يكون فاعلا محافظة على الرتبة لأنها زُيل اللّبس، وفي الآتي تخطيط يبيِّن قرينة الرتبة المحفوظة منها وغير المحفوظة:[1]

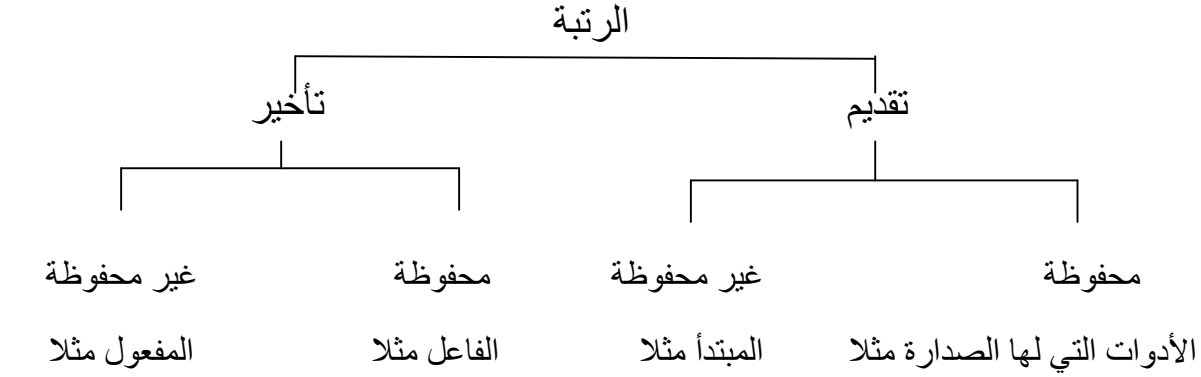

3- مبنى الصيغة: الصيغ فروع عن المبنى الذي ينضوي تحته علم الصرف كلّه لما يشتمل عليه من دراسة لبنية الكلمة وتقلباتها وميزانها الصرفي، فللأسماء صيغها وللصفات صيغها وللأفعال صيغها، وهكذا تكون الصيغة قرينة لفظية على الباب، فصيغ مثل الفاعل والمبتدأ ونائب الفاعل لا تكون إلا اسما ولو جاء فعل في موقع أحدها لكان اسما محكيا نحو: (ضَرَبَ فِعْلٌ مَاضٍ) إذ يصير(ضَرَبَ) مبتدأ، و(فِعْلٌ) خبر، و(مَاضٍ) نعت، فضَرَبَ هنا حكي قُصِدَ لفظه فصار اسما كالأسماء الأخرى وتحقق للمبتدأ أن يكون اسما.[2]

4- المطابقة: هي قرينة لفظية تقوِّي الصلة بين أجزاء التركيب فتكون قرينة على ما بين المتطابقين من ارتباط في المعنى، وتكون قرينة لفظية على الباب الذي يقع فيه ويعبِّر عنه كلٌّ منهما، وتكون المطابقة فيما يأتي:[3]

أ- العلامة الإعرابي.
ب-الشخص (التكلم والخطاب والغيبة)
ج-العدد (الإفراد والتثنية والجمع)
د- النوع (التذكير والتأنيث)

---

[1] تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص207- 210.
[2] ينظر، تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص210- 211.
[3] ينظر، تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص211- 212.

ه- التعيين (التعريف والتنكير)

فالعلامة الإعرابية تكون للأسماء والصفات وللفعل المضارع فيتطابق بها الاسمان، والاسم والصفة، والمضارعان المتعاطفان.

أما الشخص فتتمايز الضمائر بحسبه بين التكلم والخطاب والغيبة ومن ثم تتضح المقابلات بحسبه في إسناد الأفعال، فإذا أسند الفعل للاسم الظاهر فهذا الاسم في قوة ضمير الغائب، أما إذا كان الفعل نواة جملة خبرية مبتدؤها ضمير فإن الفعل لابدّ أن يطابق من حيث الشخص ما تقدَّمه من ضمير.

أما العدد فإنه يميِّز بين الاسم والاسم، والصفة والصفة، وبين الضمير والضمير.

أما النوع فيكون أساسا للأسماء والصفات والضمائر، وتتطابق الأفعال مع هذه الأقسام عند إسنادها إليها، أو إلى ضمائرها العائدة إليها.

أما التعريف والتنكير فلا يكونان إلا للأسماء فإذا لحقت (ال) بصفة كانت (ال) موصولة والصفة الصَّريحة صلتها، وتكون (ال) في هذه الحالة من قبيل الضمائر الموصولة لا أداة تعريف ومع ذلك تتطابق بها الأسماء مع الصفات، فالمطابقة توثِّق الصلة بين المتطابقين وبدونها تتفكك العرى وتصبح الكلمات المتراصَّة مُنعزلاً بعضها عن بعض ويصبح المعنى عسير المنال ومثال ذلك:[1]

1. تركيب صحيح المطابقة: الرجلان الفاضلان يقومان.
2. مع إزالة المطابقة في الإعراب: الرجلان الفاضلين يقومان.
3. مع إزالة المطابقة في الشخص: الرجلان الفاضلان تقومان.
4. مع إزالة المطابقة في العدد: الرجلان الفاضلان يقومون.
5. مع إزالة المطابقة في النوع: الرجلان الفاضلتان يقومان.
6. مع إزالة المطابقة في التعيين: الرجلان فاضلان يقومان.
7. مع إزالة المطابقة في جميع ذلك: الرجلان فاضلاتٍ أقوم.

تبيَّن من إزالة المطابقة من جهة أو من جهات متعدِّدة تذهب بعلائق الكلمات وتقضي على الفائدة من التعبير بإزالة المعنى المقصود.

[1] تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص213.

5- الرَّبط: وهو قرينة لفظية على اتصال أحد المترابطين بالآخر فيكون بين الموصول وصلته، وبين المبتدأ وخبره، وبين الحال وصاحبه، وبين المنعوت ونعته، وبين القسم وجوابه، ويكون الربط بالضمير العائد الذي تكون فيه المطابقة نحو: (فَابْلُتُ الرَّجُلَ الذي كَلَّمْتُكَ عَنْهُ) وفي إعادة اللفظ نحو قوله تعالى: **{وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيم}[البقرة:282]** أو الألف واللام نحو قوله تعالى: **فَأَمَّا مَنْ طَغَى وَآثَرَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَافَإِنَّ الْجَحِيمَ هِيَ الْمَأْوَى وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَىفَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى}[النازعات:37-41]** والربط بالحرف كوقوع الفاء في جواب الشرط نحو: (إِنْ رَجُلٌ مِنْهُمْ كَلَّمَكَ فَكَلِّمْهُ) فالفاء هنا رابطة بين الجواب والشرط ولو أزيلت لصحَّ في (إِنْ) أن تكون مخففة من الثقيلة وأن يكون فعل الأمر(كَلِّمْهُ) بغير الفاء على سبيل الاستئناف، ولكن وجود الفاء أزال هذا اللبَّس الممكن، وحين أزالت اللبَّس كانت قرينة لفظية على المعنى بربطها بين الشرط والجواب، ويكون الربط بإعادة معنى اللفَّظ نحو: شِعَارِي لاَ إِلَـهَ إِلاَّ اللهُ) و (مُحَمَّدُ شَفِيعِي نَبِيُّ اللهِ)، والربط في استعمال اسم الإشارة نحو قوله تعالى: **{يَوْمَ يَجْمَعُكُمْ لِيَوْمِالْجَمْعِ ذَلِكَ يَوْمُ التَّغَابُنِ}[التغابن:9]** ويكون بعود ضمير الغائب على الاسم الظاهر لأنه في قوَّته في حقل المطابقة نحو: (زَيْدٌ رَأَيْتُهُ) وفي عود ضمير الخطاب على الاسم الظاهر فيكون في قوَّة ضمير الخطاب نحو: (يَا زَيْدُ بُشْرَاكَ) فإن (الكاف) هنا تقف بإزاء (زَيْدُ)أو يكون مختصًّا فيكون في قوَّة ضمير التكلُّم نحو: (نَحْنُ العَرَبَ ذُكْرُمُ الضَّيْفَ)[1]

ويوضِّح تمام حسان كلّ ذلك في المشجَّر الآتي:[2]

[1] ينظر، تمام حسان اللغة العربية معناها ومبناها، ص213- 216. وأيضا، تمام حسان، مقالات في اللغة والأدب، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 2006م، ج1، ص156.
[2] تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص214.

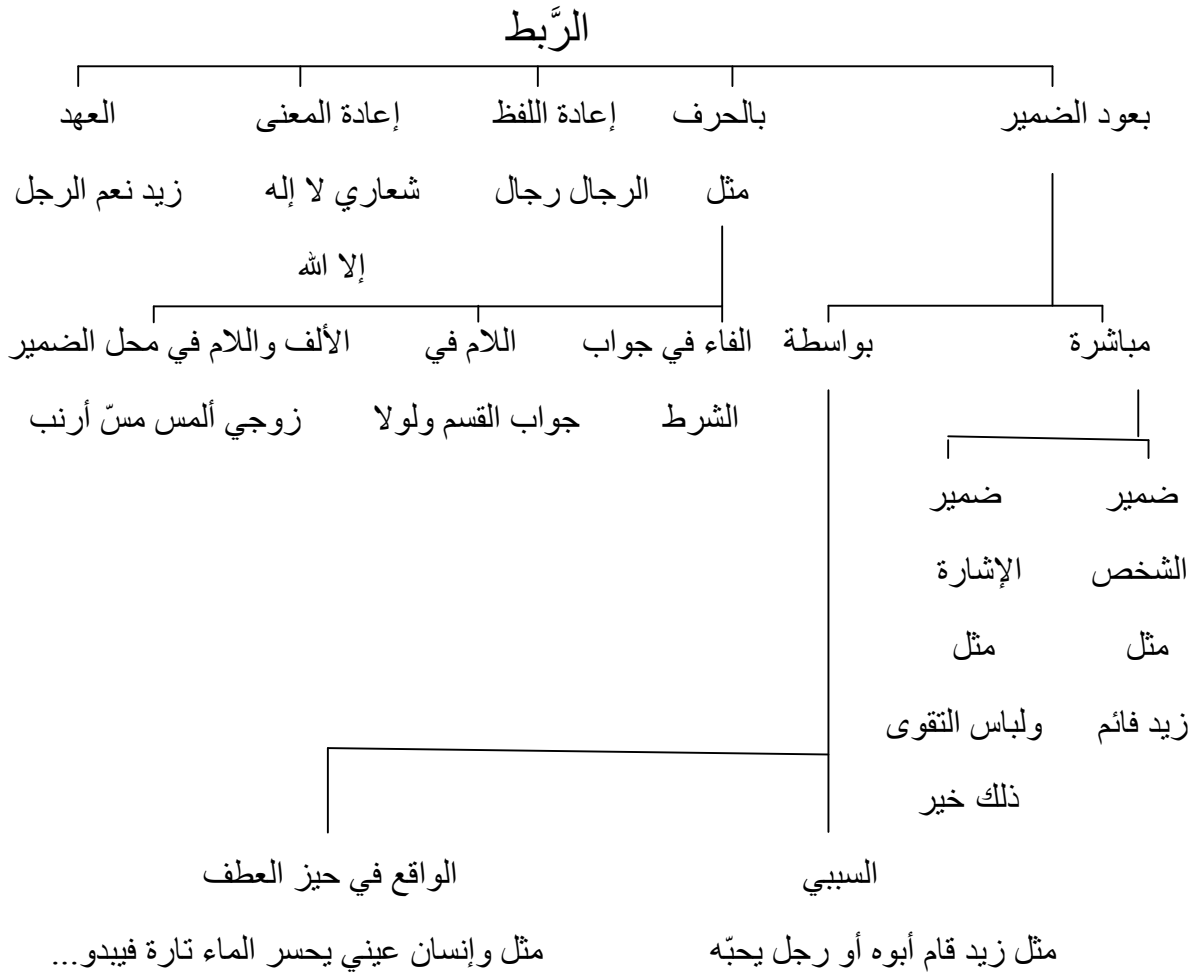

6- التضام: وهو قرينة لفظية تحدِّد تآلف الكلمات في التركيب، ويرى تمام حسان أن التضام يفهم على وجهين:[1]

الأول: هو أن التضام تلك الطرق الممكنة في رصف جملة ما فتختلف طريقة منها عن الأخرى تقديما وتأخيرا، وفصلا ووصلا...إلخ، ويطلق على هذا النوع من التضام مصطلح **التوارد؛** وهو نصيب العلاقات المعجمية من تحديد المعنى النحوي وهو في اصطلاح هذا النموذج؛ يعني أن بعض الكلمات يُحدِّد لها الاستعمال مدخولها، فليس في نظام اللغة ما يمنع إضافة لفظ (جلالة) إلى أي مضاف إليه ذي جلال ولكن الاستعمال حدّد ذلك بلفظ (الملك) فيقال: (جلالة الملك).

[1] ينظر، تمام حسان اللغة العربية معناها ومبناها، ص216- 217. وأيضا، تمام حسان، مقالات في اللغة والأدب، ج1، ص257.

الثاني: إن المقصود بالتضام أن يستلزم أحد العنصرين التحليليين النحويين عنصرا آخر فيسمى به التضام **التلازم؛** وهو حين لا تنفكُّ الكلمتان إحداهما عن الأخرى كالجار والمجرور والعاطف والمعطوف والموصول والصلة، أو يتنافى أحد العنصرين مع الآخر فلا يلتقي به ويسمى التضام هنا **التنافي؛** كالضمير الذي لا يضاف ولا يُنعت، وحروف الجر التي لا تدخل على الأفعال...إلخ، وعندما يستلزم أحد العنصرين الآخر فإن هذا الآخر قد يُدلُّ عليه بمبنى وجودي على سبيل الذكر، أو يُدلُّ عليه بمبنى عدمي على سبيل التقدير بسبب الاستتار أو الحذف.

ويكون الاستتار بقرينة في الماضي وهي وضع صورة الفعل الذي استتر فيه الضمير بإزاء صور الأفعال الأخرى ذوات الضمائر المتصلة فتكون المقابلة أساسا لفهم خصوص الضمير المستتر بواسطة صورة فعله دون حاجة إلى ذكر الضمير، أما في المضارع فإن حروف المضارعة تفيد المعاني التصريفية التي تؤخذ في الماضي من الضمائر المتصلة، فإذا استتر الضمير في المضارع فإن حرف المضارعة إحدى قرائن تقديره، بل أهم هذه القرائن.[1]

أما الذكر والحذف فيكونان فيما عدا ذلك من الضمائر، على أن يكون الحذف دائما مع وجود القرينة الدالّة على المحذوف فالمضاف والمضاف إليه يتطلّب أحدهما الآخر ويحذف كلٌّ منهما مع وجود القرينة نحو قوله تعالى: **﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾[يوسف:82]** والموصوف وصفته متلازمان ولكن كلا منهما يحذف فتدلُّ عليه القرينة عند حذفه نحو:﴿لَلَّيْتُ بالجَامِعِ) والمراد (المَسْجِدُ الجَامِعُ) وتحذف الجمل الفرعية عند أمن اللبس؛ أي عند إغناء القرائن عن ذكرها كحذف جملة جواب الشرط في قوله تعالى: **﴿فَإِنِ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي الأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِي السَّمَاءِ فَتَأْتِيَهُمْ بِآيَةٍ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى الْهُدَى فَلا تَكُونَنَّ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾[الأنعام:35]**.

فالذكر قرينة لفظية والحذف إنما يكون بقرينة لفظية أيضا ولا يكون تقدير المحذوف إلا بمعونة هذه القرينة.[2]

---

[1] ينظر، تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص217- 218.
[2] ينظر، تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص218- 220.

والتنافي عكس التضام وإن أدخله تمام حسان تحته باعتباره قسيما للتلازم، والتنافي قرينة سلبية على المعنى يمكن بواسطتها استبعاد أحد المتنافيين من المعنى عند وجود الآخر؛ فإذا وجدنا (ال) استبعدنا معنى الإضافة المحضة، وإذا وجدنا التنوين استبعدنا معنى الإضافة بقسميها، وإذا وجدنا (إن) المكسورة الهمزة مخففة من الثقيلة استبعدنا المضمر أن يكون اسما لها...إلخ وبهذا يكون التنافي قرينة لفظية سلبية لا إيجابية.[1]

وفيما يأتي تخطيط للعلاقة بين القرائن الداخلة تحت عنوان التضام:[2]

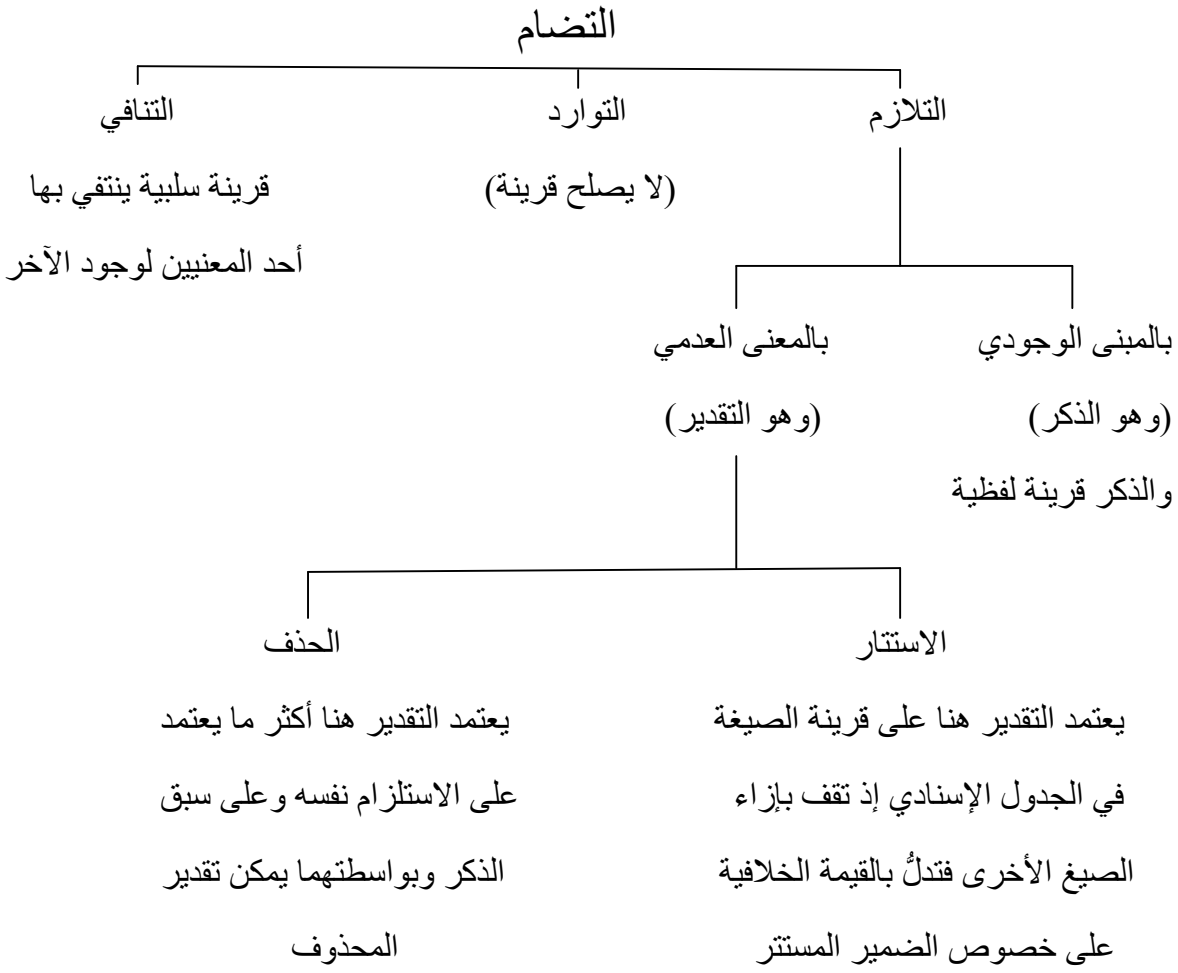

[1] ينظر، تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص221.
[2] تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص222.

7- الأداة: تعدّ من القرائن اللفظية الهامة المستعملة في التعليق وهي على نوعين: أحدهما الأدوات الداخلة على الجمل، والثاني الأدوات الداخلة على المفردات؛ فالداخلة على الجمل رتبتها الصدارة، وأما الداخلة على المفردات فرتبتها دائما رتبة التقدُّم، ومثال أدوات الجمل النواسخ جميعا، وأدوات النفي والتأكيد والاستفهام والنهي والتمني والترجي والعرض والتحضيض والقسم والشرط والتعجب والنداء، ومثال الأدوات الداخلة على المفردات كحروف الجر والعطف والاستثناء والمعية والتنفيس والتحقيق والتعجب والتقليل والابتداء والنواصب والجوازم التي تجزم فعلا واحدا، ولكل أداة من هذه الأدوات ضمائمها الخاصّة؛ فهي تتطلب بعدها شيئا بعينه فتكون قرينة متعدِّدة جوانب الدلالة؛ حيث تدلُّ بمعناها الوظيفي وبموقعها وبتضامها مع الكلمات الأخرى وبما قد يكون متّفقا مع وجودها من علامات إعرابية ضمائمها، ومن أمثلة التعليق بقرينة الأداة ما يمكن أن يستفاد من واو المعية من التفريق بين المفعول به الذي تدلُّ عليه أساسا قرينة التعدية، وبين المفعول معه والذي تدلُّ عليه أساسا قرينتان: إحداهما المعية والأخرى الواو، مثل الفرق بين الجملتين الآتيتين: (فَهمْتُ الشَّرْحَ) في مقابل (فَهمْتُ والشَّرْحَ) فلا الفتحة ولا الرتبة أغنتا في التمييز بين المعنيين، وإنما كان التفريق بينهما بالقيمة الخلافية الناتجة من مقابلة التعدية بالمعية، ومقابلة وجود الواو وعدمه، ولما كانت (الواو) هي مطية المعية فلا يفهم معنى المعية بغيرها، فاجتمع في (الواو) أمر التفريق بين المعنيين فصارت هي القرينة الوحيدة الدَّالة على المفعول معه، وأصبح عدمها قرينة المفعول به، ومنه ما تفيده أداة الاستثناء من فرق بين البدل والمستثنى نحو: (حَيِيتُ القَوْمَ زَيْدًا) في مقابل (حَيِيتُ القَوْمَ إلا زَيْدًا).[1]

8-النغمة أو التنغيم: من القرائن اللفظية ما يسمى بالتنغيم وهو الإطار الصوتي الذي تقال به الجملة في السياق، فالجمل العربية تقع في صيغ وموازين تنغيمية هي هياكل من الأنساق النغمية ذات أشكال محدَّدة، فالهيكل التنغيمي لجملة الاستفهام وجملة العرض غير الهيكل التنغيمي لجملة الإثبات وهنَّ يختلفن من حيث التنغيم عن الجملة المؤكَّدة، فالصيغة التنغيمية منحنى نغمي خاص بالجملة يعين على الكشف عن معناها النحوي، والتنغيم في الكلام يقوم بوظيفة الترقيم في الكتابة غير

[1] ينظر، تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص224- 225.

أن التنغيم أوضح من الترقيم في الدَّلالة على المعنى الوظيفي للجملة لأن ما يستعمله التنغيم أكثر مما يستعمله الترقيم من علامات كالنقطة والفاصلة والشرطة وعلامة الاستفهام وغيرها.[1]

وعندما لم يكن للعرب نظام للترقيم أُهملت أن تذكر بعض الأدوات في الجملة اتكالا على التعليق بالنغمة، فكان من الممكن مثلا فهم معنى الدعاء من قولهم: (لا وشفاك الله) بدون الواو اتّكالا على ما في تنغيم الجملة من وقفة واستئناف، ومع ذلك لم يكن مفرٌّ لمن دوَّنوا التراث من الاحتفاظ دائما بهذه الأدوات بسبب عدم وجود الترقيم، ولكن الشاعر ابن أبي ربيعة استطاع أن يحذف الأداة بلا لبس حين قال:

ثُمّ قَالُوا: تُحِبُّهَا؟ قُلتُ بَهرًا! عَدَدَ النَّجْمِ والحَصَى والتُّرَابِ

فقد أغنت النغمة الاستفهامية في قوله: (تُحِبُّهَا؟) بما لها من صفة وسيلة التعليق عن أداة الاستفهام فحذفت الأداة وبقي معنى الاستفهام مفهوما من البيت، وكان يمكن في بيت ابن أبي ربيعة مع تغيُّر النغمة أن يُفهم منه معنى التقرير للتأنيب أو التعيير أو الإلجاء إلى الاعتراف، ومجرَّد قبول احتمال من هذا النوع ليُبرِّر موقف الأقدمين حين حافظوا على ذكر الأدوات لأن المكتوب تتضح فيه العلاقات بالأدوات والمنطوق تتضح فيه بالنغمات.[2]

وللنغمة دلالة وظيفية على معاني الجمل تتضح في صلاحية الجمل التأثيرية المختصرة نحو: (لا!) (نعم!) (يا سلام!) (الله!) لأنها تقال بنغمات متعدِّدة ويتغيَّر معناها النحوي والدَّلالي مع كلِّ نغمة بين الاستفهام والتوكيد والإثبات لمعان مثل الحزن والفرح والشّك والتأنيب وغيرها؛ بحيث تكون النغمة هي العنصر الوحيد الذي تَسبَّب عنه تباين هذه المعاني كون هذه الجملة لم تتعرَّض لتغيير في بنيتها وبقيت على حالها، ولم يتغيَّر فيها إلا التنغيم وما قد يصاحبه من تعبيرات الملامح وأعضاء الجسم مما يعتبر من القرائن الحالية.[3]

---

[1] ينظر، تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص226- 227.
[2] ينظر، تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص227- 228.
[3] ينظر، تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص228.

ثالثا: فكرة تضافر القرائن تغني عن العوامل:

يرى تمام حسان أن القرائن المقالية معنوية كانت أم لفظية تُبينُ عن المعنى الوظيفي وتغني عن قول النحاة بالعامل النحوي الذي يتجه إلى إيضاح قرينة لفظية واحدة فقط وهي قرينة العلامة الإعرابية، ويرى أن قولهم بالعامل جاء لتفسير اختلاف هذه العلامات بحسب مواقعها في الجملة فكانت الحركات بمفردها قاصرة عن تفسير المعاني النحوية لأمور منها:[1]

أ- إن المعربات التي تظهر عليها الحركات أقلُّ بكثير من مجموع ما يمكن وروده في السياق من كلمات، فهناك الإعراب بالحذف والإعراب المقدَّر للتعذر أو للثقل أو لاشتغال المحل، وهناك المحلُّ الإعرابي للمبنيات والمحلُّ الإعرابي للجمل، وكلُّ هذه الإعرابات لا تتم بواسطة الحركة الإعرابية الظاهرة.

ب- لو افترضنا أن كلَّ الإعرابات تمَّت على أساس الحركة الظاهرة فلم يكن هناك إعراب تقديري ولا محلِّي، ومنه نصادف صعوبة تنشأ عن أن الحركة الواحدة تدلُّ على أكثر من باب واحد فتصبح دلالتها بمفردها على الباب الواحد موضع لبس.

ومنه كان الاتكال على العلامة الإعرابية باعتبارها كبرى الدوال على المعنى وإعطائها اهتماما كبيرا، مدعاة فيها كثير من المبالغة وعدم التمحيص ويكفي أنهم - النحاة- أطلقوا على تحليل النص اسم **الإعراب؛** وهو اسم يطلق على تفسير أواخر الكلمات بحسب العوامل، ففكرة القرائن كما يراها تمام حسان توزِّع اهتمامها بالقسطاس بين قرائن التعليق النحوي ولا تعطي للعلامة الإعرابية منها أكثر مما تعطيه لأية قرينة أخرى من الاهتمام، فكلها مسئولة عن أمن اللبس ووضوح المعنى وتجتمع متضافرة لتدلَّ على المعنى النحوي، وفائدة القول بالاعتماد على القرائن في فهم التعليق النحوي أنه ينفي عن النحو العربي.[2]

---

[1] ينظر، تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص231- 232.

[2] ينظر، تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص232- 233.

أ- كلُّ تفسير ظني أو منطقي لظواهر السياق.
ب- كلُّ جدل حول منطقية هذا العمل أو ذاك، وحول أصالة بعض الكلمات في العمل وفرعية أخرى، وحول قوَّة العامل وضعفه أو تعليله أو تأويله مما ازدحمت به كتب النحو دون طائل يكون تحته.

كما يذهب تمام حسان إلى أنه بواسطة قرائن التعليق مجتمعة نلمح الصِّلة بين كلِّ جزء من أجزاء النص من حيث المعنى والمبنى في الوقت نفسه، وعند اختيارها بديلا للعوامل سنكتفي في تحليل الكلمات المعربة بقولنا: مرفوع أو منصوب أو مجرور أو مجزوم فقط دون قولنا: مرفوع بكذا أو منصوب بكذا... بل يمكننا أن نقول مثلا:مرفوع على الفاعلية، ومنصوب على المفعولية وهلم جرًّا.[1]

نستخلص مما أورده تمام حسان أن فكرة تضافر القرائن في تحديد المعنى إنما هي محاولة جادَّة لتحلَّ محلَّ نظرية العامل، فهي نتيجة حتمية لمخاض عسير تهادى بين التراث ومناهج البحث الحديثة؛ أي بين النحو العربي والبلاغة من جهة والمنحى اللغوي الوصفي من جهة أخرى، فما كان مسلّمًا به قديما أصبح من الاستحالة تقبُّله حديثا، فالذي ركَز عليه تمام حسان في مقاربته اللغوية هذه هو الانتقال بالدراسات النحوية إلى إطار بلاغي وصفي يركِّز على المخَاطَب بالدرجة الأولى أو كيف يصل المعنى إلى المتلقي، وكيف يُمكنه فكُّ رموز الرسالة الموجهة إليه عن طريق ظاهر التركيب، وليس البحث في القرة التي تجعل المتكلّم منتجًا لعدد لا حصر له من الجمل وهو ما يسمى في الاتجاه التحويلي بالملكة اللغوية، من هنا نلمس الفرق بين التفكيرين: التفكير الوصفي المادي والتفكير التوليدي الذي يبحث عن تفاسير للظاهرة اللغوية خارج إطار التركيب وهو ما كان سائدا في جلِّ دراسات المنهج المعياري القديم.

إن المتتبع لعمل تمام حسان هذا يدرك وكأنه أمام شيء جديد وذلك لحسن الوصف والعرض والترتيب، وإلمام صاحبه بالتراث وتصانيفه اللغوية أتاح له إضافة ما لم يكن موجودا وتوضيح ما كان غامضا وتيسير ما كان يبدو صعبا عسيرًا.

[1] تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص233.

خاتمـــة

في نهاية المطاف وبعد مقاربة الإجابة عن جملة الإشكالات السابقة الطرح؛ باستجلاء شيء من جزئيات التفكير اللغوي الحديث -الذي كان نقديا بامتياز واستدعى منا استحضار الأقوال الكثيرة التي تعدُّ صورة لعرض التفكير الذي نصبو إليه وإظهار مدى تضاربه وتقاربه وفق توجهات أصحابه- أفضى بنا البحث إلى استخلاص النتائج الآتية:

على الرغم من تسليمنا بأن بدايات البحث اللغوي العربي لم تكن حلقة مفقودة في تاريخ الدرس اللغوي على الأقل في فترة ما بعد الإسلام؛ لأنها لم تكن محلَّ طرح من طرف علماء ما قبل القرن الثالث الهجري، إلا أننا نقرُّر حقيقة مفادها أن هذه القضية لم تكن بالوضوح الذي يعطي تصورًا دقيقا عن أوَّليات البحث اللغوي، وما يمكن حفظه واستخلاصه من تلك الروايات والآراء -القديمة والحديثة- هو مجرَّد ترجيحٍ بُني على كثرة توارد الاسم الواحد على اختلاف الأقوال والأزمنة.

إن الدَّافع الرئيس وراء التفكير في وضع علم العربية كان بهدف حفظ التنزيل الكريم من اللحن المُؤدي إلى التحريف والتصحيف، فانصراف العلماء إلى تدارس اللغة التي نزل بها القرآن الكريم إنما الغرض منه ضبط نصوصه وتوجيه قراءاته ومنه الاستعانة بالدَّرس اللغوي في تفسيره وفهم معانيه وأحكامه، كما لعامل اختلاف مستوى لغة الحواضر لاختلاف القوميات فيها سبب ثاني يخدم الأول ويُبرزُ آخر متمثلا في غيرة العرب على لغتهم التي شرَّفها الله بالتنزيل الكريم، وكان للدافع الحضاري المتمثل في نشأة العلوم وازدهارها نتيجة الحياة الجديدة التي أتى بها الإسلام دور ليس بالهيِّن في نشأة البحث اللغوي، فذاك عصر اجتهد فيه أصحابه قصد بناء حضارة علمية متكاملة.

عندما نتحدث عن التفكير اللغوي العربي فإننا نتحدَّث بالأساس عن أصول النحو، لأنه مجرى التفسير والتخمين والدليل العقلي، هذا الأخير الذي كان ظاهرا ومتفشيا عند القدماء في دراستهم للغة مما استدعى انتباه المحدثين وإقرار بعضهم أنه من لبنات التأثر بالحضارات السابقة وخاصة منها المنطق اليوناني، وهذا القول يُثبته صعوبة فهم النحو واختلاف التقديرات فيه، ورأى آخرون عكس ذلك مدافعين عن أطروحة أصالة النحو العربي نشأةً وتفكيرًا، وأن كل ما ورثناه عن القدماء

كان إنتاجا خالصا من أفكارهم، واندفع بعضهم نحو تأييد الطرح القائل بأن التأثير إنما جاء في مرحلة متأخرة هي بالذات مرحلة التأصيل لا مرحلة النشوء.

من منطلق فكرة التنازع بين تأثير المنطق الأرسطي من عدمه في البحث اللغوي العربي، خاض المحدثون في المضامين الرئيسة التي دار حولها التأصيل النحوي، والتي منها القياس الذي رفضه بعض المحدثين لأنه صوري مبني على العلّة العقلية، وقال آخرون بأنه ليس من آليات الباحث في اللغة وإنما هو من آليات مستعمل اللغة الذي يقيس الفرع على العام حتى يصوِّب خطابه، في حين أن الرؤية العامة التي أتى بها القياس هي ردُّ الظواهر المتشابهة إلى أصل واحد على سبيل التصنيف والتبويب للأحكام النحوية.

إن طبيعة العلل النحوية هي طبيعة اجتهادية فردية، وبما أنها كذلك لم تسلم من نقد المحدثين لها لأنها محاولة عقلية في إثبات الظواهر الخارجة عن نطاق اللغة، ولأنها وسيلة تبرز المقدرة الاستدلالية على نسبيتها وقد تَخرُج تلك المقدرة عن مقاصدها أو تطغى في الحشو والإلصاق الصوري، كان لابدَّ أن تُحمَّل العلل مسئولية المبالغة والتكلّف في التفسير اللغوي من طرف المحدثين، اللهم إلا ما كان منها تعليميا فهو محلُّ اتفاق بين القدماء والمحدثين على السواء.

لعلَّ دائرة الحديث الكبرى ومحلُّ النقاش الحاد كان موضوعه نظرية العامل لسلطانها المبسوط على النحو العربي من خلال ظاهرة الإعراب، فالعامل الذي ارتضاه النحاة في دراساتهم وتفسيراتهم لم يكن كذلك عند المحدثين الذين اتفق أكثرهم على رفضه وإلغائه بهدف تيسير العربية، منطلقين من فكرة غلو العامل في التبرير المنطقي الذي لا جدوى منه في دراسة اللغة، هذا الرأي جاء من لدن المتأثرين بالمنهج الوصفي الذي يعتمد مادة التركيب اللغوي في تحليل الظواهر، غير أن أصحاب التفكير التوليدي التحويلي يرون في النظرية أساس من أساسات التفسير اللغوي، لأن كل ظاهرة وُضعت محل دراسة لابدَّ لها من تفسيرات عقلية حتى لا يكون هناك قصور في النتائج المُحصلة.

كلُّ ما طرأ من نقد أو تأييد يخص التراث اللغوي العربي كان مبعثه تبني أفكار اتجاهات البحث اللساني الحديث، هذا المستجد الحادث في الثقافة العربية بعث بأوصاف وتفسيرات ساعدت على فهم قدر غير قليل من قضايا اللغة العربية

خاصَّة، وهذا لا يعني امتلاك هذه المناهج فصل الخطاب؛ لأنها محكومة بالنسبية العلمية، إلا أنها حاولت أن تُحدث الجديد بترك التراث لزمنه والتعرض لدراسة اللغة بما هو متوفر حاليا، أو في جانب آخر منها محاولة عدم إحداث القطيعة مع القديم، بل وفك العقدة بين التراث والحداثة وجعل حبل البحث اللغوي موصولا بينهما، ومن ذلك كلّه نجد أن الساحة العربية تبنت مناهج ثلاثة كان لها قدر كبير في إقصاء أو تبني أو إعادة قراءة التراث اللغوي العربي.

تبني البحث اللساني العربي الحديث في بداياته الأولى للمنهج الوصفي الغربي لم يكن بالقوة التي انبعث بها في الجانب الآخر؛ بحيث خلط الوصفيين بين المعيارية والوصفية على الرغم من ادعاهم التخلي التام عن منهج القدماء، ويثبت قولنا تلك التحليلات الوصفية التي لا تعدو أن تكون إعادة تبويب لما جاء به النحاة وفق تصور شكلي مختلف، وهذا الارتباط بالتراث وإن كان نقديا فإنه لا يعني أن هناك جديد حادث في الدراسات اللغوية.

على الرغم من إسهام التوليدية العربية في إثراء البحث اللساني العربي من خلال بلورة مفاهيم تفسيرية عقلية تتماشى مع ما كان معتمدا في القديم، إلا أنها أسقطت بعض آليات هذا المنهج على معطيات اللغة العربية تعسفا وظاهرُ ذلك في محاولة تكييف اللغة العربية لمقدَّرات المنهج لا العكس، كما أن الكتابات التوليدية العربية لم تكن بذلك التواصل والتكامل والتلاقح فيما بينها فكلٌّ واحد من روَّادها حاول الإتيان بمقاربة نظرية جزئية وتطبيقهاعلى اللغة العربية فجاءت في جلّها مجزَّأة مشتتة بين ثنايا الكتب.

اتخذ الاتجاه النحوي الوظيفي سبيلا غير سبيل سابقيه عندما تجاوز الصراع بين الأصالة والمعاصرة، واعتماده دراسة اللغة المتداولة وفق السياقات المطروحة فيها، لكن هذا لم يكن كافيا باعتبار جمعها للوصف والتفسير معا وتطبيقهما على اللغة العربية بعيدا عن التعليل المنطقي الموسع الذي كان ميزة ثابتة في التراث، ما جعلها تقصي بعضه دون إيجاد بديل له، ثم أن تبنيها لبعد الاستعمال في دراسة اللغة لم يتح لها تطبيق هذا المبدأ حين دراستها لفصحى التراث لاختلاف لغة التأليف عن لغة التداول، ومع أن المصطلحات النحوية الوظيفية العربية تختلف

عما عهدناه في النحو العربي منذ القدم، إلا أنها تحمل من الصعوبة ما لم يقدَّر لها أن تكون تيسيرا للمصطلحات النحوية العربية.

أدى تبني المنهج الوصفي من طرف تمام حسان إلى تسجيله لبعض المآخذ على التراث النحوي ومنه ما يعرف بنظرية العامل التي كان لها النصيب الأوفر من نقده، هذه النظرية التي رأى بعدم كفايتها في تحديد المعنى داخل التراكيب اللغوية لاستغراقها في التحليل العقلي، وصاغ نظرية تضافر القرائن التي لا يمكن اعتبارها خارجة عن التراث لجدَّتها أو هي منه لمحافظتها على نفس المصطلحات النحوية المألوفة فيه؛ لأننا نرى أن الأفكار التي طرحها من خلال هذه النظرية تمثل نموذجا تراثيا حداثيا فلا هو مقطوع الصلة بالأوَّل ولا متفردا بالثاني، فوصفه اللغوي لجأ إلى معطيات النحو ولم يكن بمعزل عنها.

يرى تمام حسان أن العوامل المعنوية واللفظية التي جاء بها في كتابه اللغة العربية معناها ومبناها هي الكفيل الوحيد بتحديد المعنى داخل السياقات المختلفة، لأنه بتضافر هذه القرائن مجتمعة يتضح المعنى النحوي ويرتفع اللبَّس الذي قد يكون، أما العلامات الإعرابية فهي قرينة واحدة من هذه القرائن لا غير عكس ما كان يراه النحاة بأنها كبرى الدوال على المعنى.

إن تخصيصنا لعرض النماذج النحوية المتمثلة في نظرية تضافر القرائن من دون جملة القضايا اللغوية المعروضة في كتاب تمام حسان، جاء لتقديرنا بأنها تشخيص نقدي لغوي مصاحب لفكرة نظرية العامل الموروثة عن النحاة، ورُؤية من الرؤى المعبِّرة عن مستجدَّات التفكير اللغوي الحديث.

بعد عرضنا لحالة التفكير اللغوي الحديث والتدليل عليها بقرائن التعليق من "كتاب اللغة العربية معناها ومبناها" لتمام حسان، يمكننا القول في الأخير: إن محاولة رسم مسار للتفكير اللغوي الحديث يعدُّ من الصعوبة بمكان؛ وذلك لتنوع المجالات المعرفية التي تولدَّ في خضمها، بل وتميُّزه بالطابع الإيديولوجي الذي ما انفكَّ نلحظه في كلِّ بصمة منه، فكان الأجدر بهذا التفكير أن يجتمع متوحِّدا لخلق آلة جديدة واصفة للغة العربية معالجة للنحو لا رافضة له، لأن ما عشناه من تخبط فكري يجعلنا نقرُّ بأن اللغة العربية كانت ولا تزال وستبقى آلة وصفها الوحيدة هي النحو العربي، ما لم يكن هناك جمعٌ لشتات هذه الأفكار المستمدِّ بعضها من الغرب

والمستجَدِّ بعضها من الثقافة العربية الحديثة، واستغلالها إيجابيا نحو بعث جهاز لساني متطور قادر على وصل المفاهيم والظواهر وربط الحدود التراثية والحداثية للخروج بنموذج يسهِّل على متلقيه تناول قضايا اللغة العربية بسهولة ويسر، وقد يرقى إلى تحقيق هذا الهدف هيئات متخصِّصة تكون غايتها خدمة اللغة العربية الشريفة بعيدا عن التناقضات والتجاذبات والتعصب للآراء الذي لا يخلق إلا الوهم وسوء الفهم.

قائمـــة

المصـادر والمراجـع

أ- القرآن الكريم برواية ورش عن نافع.

ب- المعاجم العربية:

01- ابن منظور، لسان العربي، تح، أمين محمد عبد الوهاب، محمد الصادق العبيدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط3، 1999م.

02- الشريف الجرجاني، التعريفات، تح، محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة، ط1، 20004م.

03- الكفوي أبو البقاء، الكليات، تح، عدنان درويش، محمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1998م.

ج- المصادر والمراجع:

01- إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، المكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، ط3، 1966م.

02- إبراهيم السمرائي، المدارس النحوية أسطورة وواقع، دار الفكر، عمان- الأردن، ط1، 1987م.

03- ـــــــــــــــ النحو العربي في مواجهة العصر، دار الجيل، بيروت، ط1، 1995م.

04- إبراهيم مدكور، بحوث وباحثون، الهيئة العامة بشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ط1، 1993م.

05- إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، د ط، 2014م.

06-ابن الأنباري أبو البركات، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تح، إبراهيم السمرائي، مكتبة الأندلس، بغداد، ط2، 1980م.

07- ابن مضاء القرطبي، الرَّدُّ على النحاة، تح، شوقي ضيف، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 1947م.

08- ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، إدارة الطباعة المنيرية، القاهرة، د ط، د س، ج1.

09- أحمد أمين، ضحى الإسلام، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، د ط، 1984م.

10- أحمد جميل شامي، النحو العربي قضاياه ومراحل تطوره، دار الحضارة للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 1997م.

11- أحمد المتوكل، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية-البنية التحتية أو التمثيل الدلالي التداولي، دار الأمان، الرباط، د ط، 1995م.

12- ـــــــــــ المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي الأصول والامتداد، دار الأمان، الرباط، ط1، 2006م.

13- ـــــــــــ الوظائف التداولية في اللغة العربية، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء-المغرب، ط1، 1985م.

14- أحمد مومن، اللسانيات النشأة والتطور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط5، 2015م.

15- بركات هبود، شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام، دار الفكر للطباعة، بيروت، ط1، 2012م.

16- تمام حسان، الأصول دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، عالم الكتب، القاهرة، د ط، 2000م.

17- ـــــــــــ اللغة بين المعيارية والوصفية، عالم الكتب، القاهرة، ط4، 2000م.

18- ـــــــــــ اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء-المغرب، دط، 1995م.

19- ـــــــــــ مقالات في اللغة والأدب، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 2006م، ج1.

20- ـــــــــــــ مناهج البحث في اللغة، دار الكتب، القاهرة، ط1، 1989م.

21- الثعالبي، أبو منصور، فقه اللغة وسرّ العربية، دار ابن الجوزي، القاهرة، ط1، 2015م.

22- الجاحظ أبي عثمان، البيان والتبيين، تح، عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة، ط7، 1998م، ج2.

23- جرجي زيدان، تاريخ آداب اللغة العربية، دار الهلال، القاهرة، د ط، دس، ج1.

24- الجمحي، ابن سلام، طبقات فحول الشعراء، تح، محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، ط1، 1974م، ج1.

25- جمعان بن عبد الكريم، التطور الإبستيمولوجي للخطاب اللساني -غموض الأوليات، دار الفرابي، بيروت، ط1، 2010م.

26- حافظ إسماعيلي علوي، أمحمد الملاخ، قضايا إبستيمولوجية في اللسانيات، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 2009م.

27- حافظ إسماعيلي علوي، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، دار الكتاب الجديدة المتحدة، بيروت، ط1، 2009م.

28- حافظ إسماعيلي علوي، وليد أحمد العناني، أسئلة اللغة أسئلة اللسانيات، دار الأمان، الرباط، ط1، 2009م.

29- حسام البهنساوي، أهمية الربط بين التفكير اللغوي عند العرب ونظريات البحث اللغوي الحديث، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، د ط، 1994.

30- خديجة الحديثي، المدارس النحوية، دار الأمل، أربد-الأردن، ط3، 2001م.

31- خضر موسى، النحو والنحاة المدارس والخصائص، عالم الكتب، بيروت، ط1، 2003م.

32- الرضي الأستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب، تح، حسن الحفظي، هجر للطباعة والنشر، الجيزة-القاهرة، ط1، 1993م.

33- الزبيدي، محمد بن الحسن، طبقات النحويين واللغويين، تح، محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط2، 1984م.

34- الزجاجي أبو القاسم، الإيضاح في علل النحو، تح، مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط3، 1979م.

35- زكي نجيب محمود، تجديد الفكر العربي، دار الشروق، القاهرة، ط9، 1993م.

36- سعيد الأفغاني، من تاريخ النحو، دار الفكر، عمان-الأردن، د ط، د س.

37- سعيد الملخ، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، ط1، 2000م.

38- السيرافي، أبي سعيد، أخبار النحويين البصريين، تح، طه محمد الزيتي، محمد عبد المنعم خفاجي، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، القاهرة، ط1، 1955م.

39- السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، تح، صلاح الدين الهواري، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 2011م.

40- شوقي ضيف، المدارس النحوية، دار المعارف، القاهرة، ط7، د س.

41- صلاح راوي، النحو العربي نشأته تطوره مدارسه رجاله، دار غريب، القاهرة، ط1، 2003م.

42- عبد الحميد السيد، دراسات في اللسانيات العربية، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، ط1، 2004م.

43- عبد الرحمن أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، مؤسسة الصباح، الكويت، ط1، 1957م.

44- عبد الستار الجواري، نحو التيسير دراسة ونقد منهجي، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، ط2، 1984م.

45- عبد السلام المسدي، مباحث تأسيسية في اللسانيات، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، ط1، 2010م.

46- عبد الصبور شاهين، في التطور اللغوي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1985م.

47- عبد العال سالم مكرم، الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، د س.

48- عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء-المغرب، ط3، 2005م.

49- عبد القادر المهيري، نظرات في التراث اللغوي العربي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1993م.

50- عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، دار النهضة العربية، بيروت، ط1، 1979م.

51- عز الدين مجدوب، المنوال النحوي العربي قراءة لسانية جديدة، دار محمد علي حامد، تونس، ط1، 1998م.

52- علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، دار غريب، القاهرة، ط1، 2006م.

53- ـــــــــــــــــ تاريخ النحو العربي حتى أواخر القرن الثاني الهجري، القاهرة الحديثة للطباعة، القاهرة، ط1، 1971م.

54- ـــــــــــــــــ تقويم الفكر النحوي، دار غريب، القاهرة، ط1، 2005م.

55- علي زوين، منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط1، 1986م.

56- علي الياسري، الفكر النحوي عند العرب أصوله ومناهجه، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ط1، 2003م.

57- فاطمة الهاشمي بكوش، نشأة الدرس اللساني العربي الحديث، التراث للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2004م.

58- القفطي الوزير جمال الدين، إنباه الرواة على أنباه النحاة، تح، محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 1986م، ج1.

59- كمال بشر، التفكير اللغوي بين القديم والجديد، دار غريب، القاهرة، د ط، 2005م.

60- ـــــــــــ اللغة العربية بين الوهم وسوء الفهم، دار غريب، القاهرة، ط1، 1999م.

61- مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، ط1، 1987م.

62- محمد الأوراغي، نظرية اللسانيات النسبية دواعي النشأة، دار الأمان، الرباط، ط1، 2010م.

63- محمد الحسين مليطان، نظرية النحو الوظيفي الأسس والنماذج والمفاهيم، دار الأمان، الرباط، ط1، 2014م.

64- محمد حماسة عبد اللطيف، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، مكتبة أم القرى، الكويت، ط1، 1984م.

65- محمد الطنطاوي، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، دار المعارف، القاهرة، ط2، 1995م.

66- محمد عابد الجابري، بنية العقل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط9، 2009م.

67- محمد عبد الفتاح الخطيب، ضوابط الفكر النحوي، دار البصائر، القاهرة، ط1، 2006م، ج1.

68- محمد علي الخولي، قواعد تحويلية للغة العربي، دار الفلاح للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، ط1، 1999م.

69- مرتضى جواد باقر، مقدمة في نظرية القواعد التوليدية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، ط1، 2002م.

70- مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، بيروت، ط2، 1986م.

71- ميشال زكريا، الألسنية التوليدية والتحويلية-الجملة البسيطة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط2، 1986م.

72- النديم، محمد بن إسحاق، الفهرست، تح، أيمن فؤاد سيد، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، لندن، ط1، 2009م، ج2.

د- المقالات:

01- أحمد المتوكل، المنحى اللساني الوظيفي في الثقافة العربية، آفاق اللسانيات- دراسات. مراجعات. شهادات. تكريما للأستاذ نهاد الموسى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2011م.

02- تمام حسان، التراث اللغوي العربي، فصول، مجلة النقد العربي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ع1، أكتوبر 1980م.

03- مازن الوعر، صلة التراث اللغوي العربي باللسانيات، مجلة التراث العربي، دمشق، العدد48، جويلية 1992م، السنة13.

04- محمد صلاح الدين الشريف، النظام اللغوي بين الشكل والمعنى، حوليات الجامعة التونسية، المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية، ع17، 1979م.

هـ- الرسائل الجامعية:

01- إسمهان مصرع، آليات تيسير الدرس اللغوي العربي في فكر تمام حسّان، أطروحة مقدّمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في اللغويّات، جامعة باتنة، 2016-2017م.

فهرس المحتويات

مقدمة.....أ
مدخل: أوليات البحث اللغوي عند العرب.....06
1- نشأة البحث اللغوي عند العرب.....06
1-1- روايات القدماء حول نشأة البحث اللغوي.....06
1-2- آراء المحدثين في النشأة ودوافعها.....10
2- بواعث نشأة البحث اللغوي عند العرب.....18
2-1 البواعث الدينية.....18
2-2- البواعث غير الدينية.....20
الفصل الأول: موقف المحدثين من قضايا التأصيل النحوي.....23
1- النحو العربي ومنطق أرسطو.....24
1-1- القائلون بتأثير المنطق في النحو.....24
1-2- القائلون بأصالة النحو العربي.....27
1-3- الرأي التوفيقي بين الأصالة والتأثير.....28
2- موقف المحدثين من القياس النحوي.....31
2-1- مفهوم القياس.....31
2-2- نقد القياس النحوي.....31
- إبراهيم مدكور.....32
- على أبو المكارم.....32
- تمام حسان.....34
- كمال بشر.....35

- إبراهيم أنيس.....35
3- موقف المحدثين من العلل النحوية.....37
3-1- مفهوم العلة.....37
3-2- العلة النحوية والمنطق اليوناني.....38
3-3- تقسيمات الزجاجي للعلل النحوية.....39
3-4- رأي ابن مضاء في العلل النحوية.....39
3-5- آراء المحدثين في العلل النحوية.....41
- شوقي ضيف.....41
- إبراهيم مصطفى.....41
- مهدي المخزومي.....42
- عبد الستار الجواري.....42
4- موقف المحدثين من العامل النحوي.....44
4-1- مفهوم العامل والإعراب.....44
4-2- نشأة العامل النحوي.....45
4-3- الرافضون للعامل النحوي.....45
- إبراهيم مصطفى.....46
- شوقي ضيف.....46
- محمد حماسة عبد اللطيف.....46
- كمال بشر.....47
- تمام حسان.....47
4-4- المؤيدون لفكرة العامل.....48

- عبد الصبور شاهين.....48
- عبده الراجحي.....49
- حسام البهنساوي.....49
- عبد القادر المهيري.....50
الفصل الثاني: مناهج البحث اللغوي عند العرب المحدثين.....54
1- الوصفية العربية في النقد والتحليل اللغويين.....54
1-1- الوصفية العربية النشأة والمفهوم.....54
1-2- مآخذ الوصفيين على التراث النحوي.....55
1-3- إجراءات الوصف اللغوي.....57
1-3-1- الاستقراء.....57
1-3-2- التقسيم.....58
1-3-3- التقعيد.....59
1-4- مآخذ على الوصفية العربية.....60
2- الاتجاه التوليدي العربي ومبدأ التفسير.....63
2-1- التوليدية العربية النشأة والمفهوم.....63
2-2- الكتابات التوليدية العربية.....65
2-3- موقف التوليديين من التراث اللغوي.....68
2-3-1- الاتجاه الحداثي الرافض لمعطيات التراث.....68
2-3-2- الاتجاه الموفق بين التراث والحداثة.....69
3- المنحى الوظيفي العربي وخاصية التداول.....72
3-1- الوظيفية العربية النشأة والمفهوم.....72

3-2- المبادئ العامة للمنحى الوظيفي.....73

3-3- الوظيفية العربية والتراث اللغوي.....74

3-4- مآخذ على الوظيفية العربية.....76

الفصل الثالث: قرائن التعليق في كتاب اللغة العربية معناها ومبناها.....79

1- محتوى الكتاب.....79

2- أجهزة النظام اللغوي.....80

3- أسس النظام النحوي عند تمام حسان.....80

4- التعليق ونظرية القرائن.....81

4-1- أنواع القرائن اللغوية.....82

5- قرائن التعليق عند تمام حسان.....84

أولا: القرائن المعنوية.....84

1- قرينة الإسناد.....84

2- قرينة التخصيص.....85

أ- التعدية.....86

ب- الغائية.....86

ج- المعية.....86

د- الظرفية.....87

ه- التحديد والتوكيد.....88

و- الملابسة للهيئات.....88

ز- التفسير.....89

ح- الإخراج.....89

ط- المخالفة.....90
3- قرينة النسبة.....90
أ- حروف الجر.....91
ب- الإضافة.....91
4- قرينة التبعية.....92
ثانيا: القرائن اللفظية.....92
1- العلامة الإعرابية.....92
2- الرتبة.....92
3- مبنى الصيغة.....93
4- المطابقة.....93
5- الربط.....95
6- التضام.....96
7- الأداة.....99
8- النغمة أو التنغيم.....99
ثالثا: فكرة تضافر القرائن تغني عن العوامل.....101
خاتمة.....104
قائمة المصادر والمراجع.....110
فهرس المحتويات.....118